

السلفية بعيون غربية

تامر طه بكر

www.albayan.co.uk

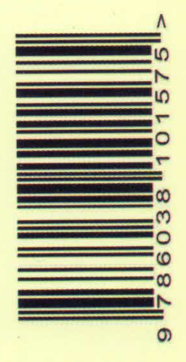


السلفية بعيون غربية

اهتمت المراكز البحثية الأمريكية بتحديث قاعدتها السياسية العلمية والميدانية حول المنطقة العربية من خلال العديد من المشاريع البحثية والدراسات، والتي أسفرت بدورها عن العديد من المقالات والأبحاث والتقارير التي نُشِرت بعد ثورات الربيع العربي، وقدمت تصوراً عن الواقع الجديد في المنطقة، وخاصة عن القوى الجديدة الصاعدة في أعقاب الثورات، ومن بينها القوى السلفية، والتي يطمح هذا البحث أن يلقي الضوء على بعضٍ من إنتاج أبرز هذه المراكز والمتعلق بها؛ للأجابة على السؤال الرئيس في هذا البحث: كيف تناول باحثو المراكز البحثية الأمريكية السلفية بعد ثورات الربيع العربي؟



مكتب مجلة البيان
ص.ب ٢٦٩٧٠ - الرياض - ١١٤٩٦
www.albayan.co.uk
sales@albayan.co.uk
هاتف : ٠٠٩٦٦١٤٥٦٨٦٨



السلفية بعيون غربية

تأليف
تامر طه بكر

الطبعة الأولى

ح مجلة البيان، ١٤٣٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بكر، تامر طه

السلفية بعيون غربية./ تامر طه بكر، - الرياض، ١٤٣٦هـ

ص ١٩٤؛ ١٧× ٢٤ سم

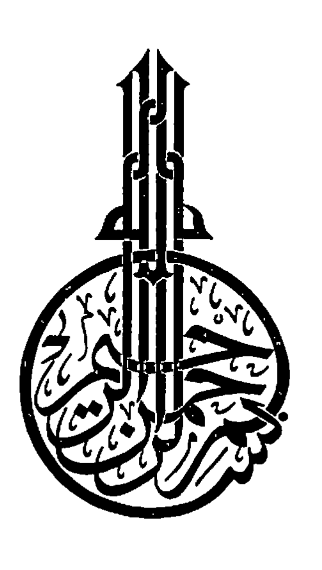
ردمك: ٥ - ٥٧ - ٨١٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - الدعوة السلفية ٢ - الفكر الغربي أ. العنوان

ديوي ٢١٧   ١٤٣٦/١٢٣٧

رقم الإيداع: ١٤٣٦/١٢٣٧

ردمك: ٥ - ٥٧ - ٨١٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨



مقدمة المؤلف

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وبعد:

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م والعلاقة بين الولايات المتحدة والتيارات الإسلامية - بالجملة - أقل ما يمكن أن توصف به أنها علاقات عدائية، ومع وجود أنظمة حاكمة تحافظ على المصالح الأمريكية لم يكن هناك ما يدفع الإدارة الأمريكية للدخول في حوارات مع هذه الحركات.

ولكن هذه الصورة النمطية تبدلت مع ما أثمره ما اصُطلح على تسميته بثورات الربيع العربي - التي اجتاحت المنطقة بدءاً بتونس في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م - من حزمة تغييرات جذرية في دول الثورات، والتي تتمثل في إسقاط رؤوس أنظمة الحكم التي كانت تحافظ على المصالح الأمريكية، وفتح باب السياسة أمام كل القوى الفاعلة بعد مرحلة طويلة من الحكم السلطوي، وظهور القوى الإسلامية وتصدُّرها المشهد في عدد من تلك الدول، ويأتي حضور القوى السلفية في دول الربيع العربي (التي نجحت في إزاحة رؤوس الأنظمة والتي مازالت تكافح لإزاحتها أو لتغيير النظم القديمة ذاتها)؛ يأتي ليمثل دافعاً للإدارة الأمريكية بفتح قنوات للتواصل مع التيارات الإسلامية بعمومها، وخاصة السلفية منها.

فقد كانت صدمة كثير من الباحثين العرب جرّاء الحضور القوي للسلفيين في المشهد السياسي بجملته في دول الربيع العربي وما جاورها من دول، كانت صدمتهم لا تقل عن نظرائهم من الغربيين؛ إذ شكّل ابتعاد السلفيين عن الاستحقاقات الانتخابية خلال العقود الماضية، ناهيك عن المشاركة السياسية برمتها، أو تشكيل أحزاب - باستثناء الكويت والبحرين - شكّل صورة غائمة وضبابية تماماً حول السلفيين (حضورهم، وأفكارهم، ودورهم)، والذين ربما طغت عليهم عند الأمريكان الصورة النمطية حول القاعدة (بعد أحداث ١١ سبتمبر)، أو خدمة السلطان والحكومات، من دون وجود قراءة تفصيلية لدى

الغربيين - عموماً - لهذه الجماعات والمجموعات واختلافاتها فيما بينها ومع الإسلاميين الآخرين.

ولقد شكّلت الحالة المصرية قمة ذلك كله؛ حيث فُتِحَ باب الممارسة السياسية على مصراعيه، وشكلت القوى السلفية مجموعة من الأحزاب السلفية، لعل أهمها: (النور - الفضيلة - الأصالة - البناء والتنمية - الإصلاح - الإصلاح والنهضة)، ثم شكّل فوز التحالف السلفي بقيادة (حزب النور) الجناح السياسي للدعوة السلفية بنحو ربع مقاعد البرلمان المصري في مطلع عام ٢٠١٢م، شكّل مفاجأة جعلت المراكز البحثية العربية والغربية عامة والأمريكية خاصة تهتم بدراسة الحالة السلفية كلها.

□ المشكلة البحثية:

لم تزل المراكز البحثية الأمريكية منذ إنشائها تضع المنطقة العربية في بؤرة تركيزها؛ نظراً للأهمية (الاستراتيجية) البالغة التي تحيط بها، فالمنطقة مكْمن الثروة النفطية التي هي قوام الحياة الحديثة، ومحور التركيز في المشروع الصهيوني، وفوق ذلك وقبله هي أرض الصراع التاريخي والمستمر بين الحضارة الإسلامية والغرب النصراني، ثقافة وديانة.

وقد شكّلت ثورات الربيع العربي نقطة انعطاف كبرى في مسيرة الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، بما أعادت من تشكيل لموازين القوى في المنطقة، والتي كان من أبرزها القوى الإسلامية التي تصدرت المشهد السياسي، وقادت في أغلب الأحوال عمليات التحول السياسي والمجتمعي التي وقعت.

كانت الاتجاهات السلفية على تعددها في القلب من القوى الإسلامية التي فرضت نفسها على المشهد في أعقاب الثورات، وأسهمت بجهد كبير وعميق في صياغة واقع ما بعد الثورة، سواء في دول الربيع أو غيرها من دول جوارها، وحتى في المحيط المجاور للمنطقة العربية.

وفي خضم ذلك، اهتمت المراكز البحثية الأمريكية Think Tanks بتحديث قاعدتها السياسية العلمية والميدانية حول المنطقة؛ من خلال العديد من المشاريع البحثية والدراسات، والتي أسفرت بدورها عن العديد من المقالات والأبحاث والتقارير التي نُشرت بعد ثورات الربيع العربي، وقدمت تصوراً عن الواقع الجديد في المنطقة، وخاصة عن القوى الجديدة الصاعدة في أعقاب الثورات، ومن بينها القوى السلفية، والتي نطمح في هذا البحث أن نلقي الضوء على بعض من إنتاج أبرز هذه المراكز والمتعلق بها؛ لأجيب على السؤال الرئيس في هذا البحث: كيف تناول باحثو المراكز البحثية الأمريكية (السلفية) بعد ثورات الربيع العربي؟

وسأجيب كذلك على بعض الأسئلة الجزئية الأخرى، والتي يمكن أن تظهر للقارئ بدورها من خلال العرض الآتي لهدف البحث وأهميته.

- ☐ هدف البحث وأهميته في الوقت الحاضر:

يمكن إبراز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

١) عرض رؤية باحثي مراكز الفكر الأمريكية للسلفية، في أعقاب ثورات الربيع العربي، وذلك من خلال استعراض بعض الدراسات والتقارير والمقالات والندوات التي صدرت عن تلك المراكز.

٢) استعراض أهم الموضوعات التي تمحورت عليها منتجات وفعاليات المراكز البحثية الأمريكية.

٣) التعرف على النتائج والتوصيات التي صدرت عن باحثي مراكز الفكر والبحث، والتي شكّلت بدورها جزءاً مهماً من القاعدة التي يتخذ صانع القرار الأمريكي قراره بناء عليها.

٤) زيادة وعي المسلمين (وفي القلب منهم الاتجاهات السلفية) بما يُكتب عنهم، وبما

قد يُحاك ضدهم، وبالتالي تقديم النصح لهم، وتحذيرهم من الانسياق أو الانجرار لتحقيق أهداف الآخرين.

٥) توقع اتجاهات السياسة الأمريكية في ضوء نتائج التقارير والدراسات.

٦) تنبيه صانعي القرار من السياسيين أو من الحركات الوطنية والإسلامية بعمومها لما يدور في الأروقة البحثية الأمريكية، فيما يتعلق بالسلفيين كمكوِّن من أهم مكونات دائرة العمل العام في العالم العربي في الوقت الحالي.

□ منهج البحث:

سأسلك في هذا البحث عدة مناهج علمية، وهي كما يلي:

١ - المنهج التاريخي:

وذلك لبيان اهتمام الغرب بالإسلام، وإلقاء الضوء حول مفهوم السلفية من منظور إسلامي، وكذلك تاريخ المراكز البحثية ودراساتها وتقاريرها، وعلاقتها بالاستشراق، ومنظورها للسلفية قبل وبعد ما بات يُعرف بثورات الربيع العربي.

٢ - المنهج التحليلي:

فمن خلال عملياته الثلاث: (التّفسير، والنّقد، والاستنباط) سأقوم بتحليل المضمون Content Analysis لمنظور بعض المراكز البحثية الأمريكية (وامتداداتها) للسلفية والسلفيين، ومن ثمَّ الإجابة على السؤال الرئيس في البحث الذي سبق عرضه.

٣ - المنهج الوصفي:

سيكون هذا المنهج ملازماً لجميع مراحل عملي في هذا البحث، وسأستعين ببعض أدواته؛ مثل: (المسح النظري) للتعرف على المعلومات وحقيقتها، و(دراسة النمو)، وهي دراسة تتبُّعيّة لمراحل تغيّر الرؤية الأمريكية للسلفية.

٤ - المنهج المستقبلي المعياري:

وذلك لاستشراف اتجاهات السياسة الأمريكية في ضوء معاييرها المتولدة من نتائج دراسات وتقارير مراكزها البحثية.

ومن جهة أخرى فسألتزم أثناء الكتابة بعدة أمور، منها:

- عند إيراد المصدر أو المرجع لأول مرة سأذكر جميع معلوماته، وإذا تكرر ذلك المصدر أو المرجع فإنني سأختصر ذلك، مع الإشارة إليه بـ (مرجع سابق).
- عند الاقتباس من مصدر أو مرجع والتغيير في نصه بالزيادة أو الاختصار - ولو قليلاً -، فسأشير إلى ذلك بكلمة (بتصرف).
- عند الاقتباس من مصدر أو مرجع وحذف بعض ألفاظ نصه؛ فسأشير إلى ذلك بعلامة الحذف [...].
- عند الإحالة لمصدر أو مرجع تم الاقتباس من معناه من غير ذكره بالنص؛ فإنني سأذكر في الحاشية كلمة (يُنظر) قبل اسم المصدر أو المرجع، وأما إن كانت الإحالة تختص بمعلومة وردت في كلامي؛ فسأذكر في الحاشية كلمة (انظر) قبل المصدر أو المرجع.

☐ تنويهات، ومعلومات عن البحث:

١) من المعلوم أن لمراكز البحث والفكر الأمريكية امتدادات في الوطن العربي؛ فقد أُنشِئتْ في بعض العواصم العربية مراكز فكر أخرى بأسماء جديدة، وبدعم - مالي أو بحثي - من المراكز البحثية الأمريكية، وأحياناً بإدارة باحثين كبار من الذين عملوا سابقاً في بعض المراكز الأمريكية، هذا فضلاً عن إنشاء بعض الفروع في

المنطقة العربية لهذه المراكز بنفس أسمائها[1]، وتهتم مراكز الفكر الأمريكية بمتابعة وتقييم تلك الامتدادات؛ من خلال عقد عدد من المؤتمرات، منها على سبيل المثال المؤتمر الذي نظمه د. (جيمس كاجن)، أستاذ العلوم السياسية، ورئيس برنامج مراكز الفكر بجامعة بنسلفانيا، بالتعاون مع الحكومة التركية [2].

٢) لا تخلو كل تلك المراكز البحثية وفروعها وامتداداتها، من توظيف شخصيات سياسية أو صحفية أو بحثية مِمَّن درسوا أو عملوا في أمريكا أو تأثروا بها، وهذا يعني أن العيون الأمريكية التي ترى السلفية في هذا البحث، لا يُشترط أن تكون لأشخاص مِمَّن يحملون الجنسية الأمريكية بالأصالة أو بالتجنس، فقد يكونون عرباً أو أوروبيين، مسلمين أو غير مسلمين، مِمَّن تنشر المراكز البحثية الأمريكية دراساتهم وتتبنى وجهة نظرهم عبر مواقعها الإلكترونية الرسمية؛ حتى لو نُشِرَت تلك الآراء مُسبقاً في جرائد أو مجلات عربية أو أوروبية أو أمريكية.

٣) استعنتُ - نادراً - في توضيح بعض الأفكار الواردة في هذا البحث بتحليلات وآراء للباحثين منشورة في بعض الجرائد العربية (الحياة اللندنية، الشرق الأوسط، المصريون، وغيرهم) كما استعنتُ أيضاً - أحياناً - ببعض آرائهم وتحليلاتهم المنشورة فيما أعتبره ملحقاتٍ لتلك المراكز؛ حيث تدعو كثير من المراكز البحثية الأمريكية الباحثين فيها إلى الكتابة في الصحف والمجلات والدوريات السياسية

(١) يوجد في العاصمة القَطَرِيّة (الدوحة) على سبيل المثال: مركز لمؤسسة (راند) منذ عام ٢٠٠٣م، ومركز لمؤسسة (بروكنجز).

(٢) عُقد هذا المؤتمر خلال الفترة من ١١ إلى ١٤ ديسمبر ٢٠١٣م، وقد خُصص لبحث دور مراكز الفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ من خلال دراسة الاتجاهات الحاكمة لإنشاء عمل مراكز الفكر بصفة عامة، ثم دراسة إنشاء مراكز الفكر في الشرق الأوسط، وأخيراً الفرص والتحديات التي تواجه هذه المراكز، وجاء ذلك من خلال ثلاث جلسات عمل متوازية، تناولت التمويل والتعاون بين المراكز الشرق أوسطية وبعضها والانخراط مع المجتمع المدني.

والعامة (واشنطن بوست، نيويورك تايمز، فورين بولسي، وول استريت جورنال، المصلحة القومية/National Interest)، ويُقدِّم باحثوها في تلك المجلّات أو الدوريات على أنهم (خبراء) أو (علماء) مما يوحي بالتوازن والاعتدال في الطرح، ولا يُذكر عادة أن هذا الباحث موظف يعمل براتب في أحد مراكز الفكر والبحث الأمريكية معروفة التوجه! ومن اللافت للنظر أن نجد بعض تلك المؤسسات الفكرية تدعم جرائد ودوريات وبرامج وثائقية وتلفزيونية أيضاً؛ وذلك كله بهدف التأثير على الرأي العام الأمريكي.

٤) تمثل مصر تقريباً ربع العرب، وتجربة السلفيين فيها - وخاصة بعد ثورة يناير - تجربة ثرية - إيجاباً وسلباً - ولذلك فلا غرابة أن يحتل السلفيون المصريون مكانة بارزة لدى مراكز الفكر الأمريكية؛ وهو ما ينعكس بدوره على هذا البحث نوعاً وكماً.

٥) يُعتبر هذا البحث خلاصة أكثر من (٧٠) عملاً لباحثي مراكز الفكر الأمريكية وامتداداتها وملحقاتها على مدى سنوات الربيع العربي، بدءاً من مطلع عام ٢٠١١م وحتى نهاية فبراير ٢٠١٤م، وهي إما أعمال مخصصة عن السلفية والسلفيين، أو ورد في ثناياها تناول للسلفية والسلفيين، وكانت ما بين تقرير واقع، أو دراسة بحثية، أو مقال تحليلي وأحياناً وصفي، أو مقابلة، أو مؤتمر، أو حوار، أو منتدى سياسي.

٦) الأعمال التي تشكل المادة البحثية لهذه الدراسة، هي أعمال لـ(٥٠) باحثاً وباحثة، وهي مأخوذة من المواقع الإلكترونية الرسمية لـ(١٣) مركزاً بحثيّاً من أهم المراكز البحثية الأمريكية وأكثرها فاعلية، وهي كالتالي:

- ☐ مؤسسة راند RAND:

وهي اختصار (Research And Development)، وهي مؤسسة مستقلة غير ربحية مقرها

في ولاية كاليفورنيا، أُسست عام ١٩٤٨م في الأساس لتقديم خدمات البحث والتحليل للجيش الأمريكي، وبعد ذلك توسعت في مجالات البحث والتحليل، وأصبحت تتعامل مع حكومات وشركات وهيئات أخرى؛ وأصبحت تنقسم إلى عدة أقسام بحثية تغطي مجالاً واسعاً من المجالات: من الصحة والتعليم إلى الأمن القومي إلى الدفاع، وغير ذلك من المجالات التي تحظى باهتمام دولي.

إلى جانب إدارتها لقسم خاص بالنشر، وخدمة قاعدة البيانات التي تتيحها للاستخدام العام للباحثين، ويعمل فيها ما يقارب من (١٦٠٠) باحث وموظف يحمل غالبيتهم شهادات أكاديمية عالية؛ ميزانيتها السنوية تتراوح بين (١٠٠ - ١٥٠) مليون دولار أمريكي، وترتبط بعلاقات مع وكالة المخابرات المركزية CIA، ومكتب التحقيقات الفدرالية FBI.

☐ مؤسسة كارنيجي Carnegi للسلام الدولي:

أسسها البارون (أندرو كارنيجي) عام ١٩١٠م، ومقرها واشنطن، وفي العام ٢٠٠٦م، أسست تلك المؤسسة (مركز كارنيجي للشرق الأوسط) في بيروت بلبنان، ويُعنى هذا المركز بالتحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الاقتصاديين والسياسيين في الشرق الأوسط والعالم العربي، وهو يضم كوكبة من كبار الباحثين في المنطقة من الذين يتابعون أبحاثاً معمقة حول القضايا الحيوية التي تواجه دول المنطقة وشعوبها، كما يسعى المركز إلى إلقاء الضوء على عملية التغيير السياسي في العالم العربي والشرق الأوسط ومواكبة الأحداث الجارية وزيادة فهم القضايا الاقتصادية والأمنية المعقدة المطروحة والتي تؤثر في حاضر ومستقبل هذه المنطقة من العالم.

☐ مجلس العلاقات الخارجية The Council on Foreign Relations:

وهو أحد أهم مراكز السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، وأكثرها تأثيراً ونفوذاً من خارج الحكومة، وقد أنشأه أكبر رجلي أعمال في التاريخ (ج. ب. مورجان) و(جون

روكفلر) عام ١٩٢١م، كقناة اتصال وتنسيق بين قطاع الأعمال (أي: رؤوس الأموال) والحكومة الأمريكية.

☐ مؤسسة بروكنجز Brookings:

وهو أيقونة مراكز الفكر في واشنطن الآن، وهو مقسم إلى ثلاثة أقسام بحثية: دراسات السياسة الخارجية، ثم الدراسات الاقتصادية، والدراسات الحكومية.

وأصل تلك المؤسسة، هو اندماج معهد البحوث الحكومية، الذي أسسه عالم اللغويات (روبرت بروكينجز) عام ١٩١٦م، حيث انضم ذلك المعهد لاحقاً لمعهدين آخرين؛ ليشكلا معاً (مؤسسة بروكنجز) في عام ١٩٢٧م.

☐ مركز (سابان لسياسات الشرق الأوسط):

تأسس في عمَّان عام ٢٠٠٢م كفرع لمعهد (بروكنجز)، وذلك بمساعدة مالية من الملياردير اليهودي، حاييم سابان.

وقد بيّن (سابان) هدفه من إنشاء هذا المركز بقوله: «لدي اهتمام عميق بتشجيع السلام العربي الإسرائيلي، والحفاظ على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. فيسعدني أن أستطيع أن أساعد في توسيع عمل مؤسسة بروكنجز في هذه المجالات.

مؤسسة بروكنجز هو المكان المثالي لهذا العمل الحاسم بسبب مصداقيتها وسمعتها»[1].

☐ معهد الشرق الأوسط Middle East Institute:

وهو من أعرق مؤسسات مراكز التفكير المتخصصة على وجه الخصوص في شؤون الشرق الأوسط، ففي حين تتمتع المؤسسات الكبيرة مثل (بروكينجز) و(معهد كارنيجي)

---

(١) الموقع الإلكتروني لموقع بروكنجز، نقلاً بتاريخ ٢٥/ ٢/ ٢٠١٤م، على الرابط:
http://www.brookings.edu/ar/about/centers/saban/about

ببرامج متعددة تشمل مختلف أنواع الاهتمامات السياسية والعديد من المناطق الجغرافية، لا يركز معهد الشرق الأوسط نشاطه إلا على منطقة الشرق الأوسط والقضايا المتعلقة به، بهدف زيادة التعارف بين سكان الولايات المتحدة وسكان الشرق الأوسط.

وتقع جذور معهد الشرق الأوسط(1) في كلية الدراسات الاستراتجية الدولية بجامعة (جونز هوبكنز) بواشنطن، واستمرت تلك العلاقة حتى عام ١٩٤٦م عندما تحول المركز إلى معهد مستقل من خلال مبادرة مؤسسيه (جورج كامب كايزر) الأكاديمي المعروف، و(كريستيان هيرتر) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق(2).

□ مركز (الأمن الأمريكي الجديد):

تأسس عام ٢٠٠٧م، ويعتبر المركز خزان الأفكار للبنتاجون في عهد أوباما - بحسب (واشنطن بوست) -، أما الاتجاه العام للمركز فيظهر في شعاره الرئيس الذي يركز على البرجماتية وتطوير سياسات أمن قومي ودفاع قوية، وبرجماتية ومبدئية، ويمكن الإشارة هنا إلى أن أبحاث المركز لا تركز على ملفات محددة بما في ذلك المنطقة العربية والإسلامية بقدر ما تحاول النظر إلى المنطقة من زوايا استراتيجية كبرى وشاملة مثلما تعلن العديد من ورقات البحث الجماعية التي نشرها المركز.

---

(١) يُعرِّف هذا المعهد منطقة الشرق الأوسط، بأنها تلك المنطقة الممتدة من أفغانستان وباكستان شرقاً إلى المغرب غرباً، وهي المنطقة الإسلامية وفي قلبها المنطقة العربية، ولعل إطلاق اسم (الشرق الأوسط) على المنطقة يسمح للكيان الصهيوني الغاصب أن يكون ضمن هذه المنطقة!؛ لأنه ليس عربياً ولا مسلماً.

(٢) وقد أنشئت في المنطقة العربية مراكز عربية لدراسة أحوال ما يُسمى بالشرق الأوسط، مثل: معهد دراسات الشرق الأوسط بكلية اللاهوت المعمدانية ببيروت، ومركز دراسات الشرق الأوسط بالأردن، ومركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية بالسعودية (MeSc)، وكذلك المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة - تأسس عام ٢٠١٢م - ولا تخلو هذه المراكز من عدد من كبار الموظفين الأمريكان، عملوا سابقاً كباحثين في مراكز أمريكية، أو مستشارين للرئيس الأمريكي، أو أعضاء بالكونجرس.

☐ معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى The Washington Institute for Near East Policy:

تأسس عام ١٩٨٥م من قِبل لجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية المعروفة اختصاراً بـ(أيباك)، وقد أُسس لترقية فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

☐ معهد ستراتفور STRATFOR:

هو مركز دراسات استراتيجي وأمني أمريكي تأسس عام ١٩٩٦م، ويُعد أحد أهمّ المؤسسات الخاصة التي تُعنَى بقطاع الاستخبارات، يعلن على الملأ طبيعة عمله التجسسي! ويجسّد أحد أبرز وجوه خصخصة القطاعات الأمريكية الحكومية، وقد تعرض المعهد لعملية اختراق كبرى ظهر على إثرها ما يُعرف بوثائق (ويكيلكس).

☐ مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي NIC:

تأسس١٩٧٩م؛ ليكون نقطة وصل بين هيئات الاستخبارات الأمريكية المختلفة والمؤسسات السياسية، ويضم في عمله سياسيين وأكاديميين وعاملين من القطاع الخاص.

☐ معهد دراسات الشرق الأوسط:

أسسته عام ٢٠٠٧م كلية إليوت للشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن، وذلك من أجل دمج التحليل السياسي والأبحاث العلمية والمناهج الدراسية المتعلقة بالشرق الأوسط بالجامعة، وترتكز مهمة هذا المعهد بشكل رئيس على دراسة منطقة الخليج العربي لكونها منطقة ذات ثقافات مركبة ومتعددة ولأهميتها الاستراتيجية، كما يحظى المعهد بدعم مالي كويتيّ سخيّ[١].

---

(١) من أهم الباحثين في هذا المركز (إدورد غنيم) السفير السابق للولايات المتحدة بدولة الكويت، ورئيس منتدى الشرق الأوسط بالمعهد، وأستاذ شؤون الخليج وشبه الجزيرة العربية بكلية إليوت.

- وقد أنشأت جامعة جورج واشنطن أيضاً (معهد دراسات السياسة المجتمعية، ومركز قيادة الأمة لبحوث السياسات المجتمعية) ICPS، وهو معهد أبحاث مكرس لإيجاد حلول بناءة للمشاكل الاجتماعية؛ من خلال تحليل السياسات الواعية أخلاقياً والحوار الأخلاقي.
- معهد (هوفر) Hoover للحرب والثورة والسلام، بجامعة (ستانفورد) في ولاية كاليفورنيا، أسسه (هربرت هوفر) عام ١٩١٩م، قبل أن يصبح الرئيس الحادي والثلاثين للولايات المتحدة، وهو صوت مؤثر في السياسة العامة الأمريكية.

☐ قائمة بالأعمال البحثية والفعاليات الواردة في البحث:

أولاً: السلفيون في مصر:

١) جيمس ميرفي، ودانيال بويمر (تسييس السلفية المصرية)، جامعة جورج واشنطن، مدرسة إليوت للشؤون الدولية، معهد دراسات الشرق الأوسط، مايو ٢٠١٢م.

٢) سيث جونز (يُرَاد للربيع العربي)، مؤسسة راند، ٣/ ١/ ٢٠١٣م.

٣) ديفيد شينكر (إسلاميو مصر يسيطرون على برلمان غامض)، معهد واشنطن، ٢٠ يناير ٢٠١٢م.

٤) ديفيد شينكر (المستقبل الإسلامي لمصر)، معهد واشنطن، ٤ يوليو ٢٠١٢م.

٥) إريك تراجر (هل كنت تعتقد أن «الإخوان المسلمين» سيئون؟ فلتقابل الحزب الإسلامي الآخر في مصر)، معهد واشنطن، ٢ ديسمبر ٢٠١١م.

٦) إريك تراجر (السلفيون هم البطاقة الرابحة في استفتاء مصر)، معهد واشنطن، يناير ٢٠١٤م.

٧) إريك تراجر (مصر: بعد مرور عام على ميدان التحرير)، معهد واشنطن، ٢٦/ ١/ ٢٠١٢م.

٨) إريك تراجر (الجماعة ستفوز بالأغلبية رغم الإخفاقات السياسية)، معهد واشنطن، ١٩/ ٣/ ٢٠١٣م.

٩) إريك تراجر (الخطة الجذرية لجماعة الإخوان المسلمين نحو مصر)، معهد واشنطن، ١٠/ ١/ ٢٠١٢م.

١٠) روبرت ساتلوف وإريك تراجر (كيف يجب على الولايات المتحدة أن تتعامل مع الصعود الإسلامي في مصر؟)، معهد واشنطن، ٢٣ / ١/ ٢٠١٢م.

١١) إد حسين (لماذا السلفيون المصريون ليسوا إصلاحيين؟)، مجلس العلاقات الخارجية، ديسمبر ٢٠١١م.

١٢) إد حسين (لا نساء، ولا مسيحيين أو موسيقى: ماذا بعد؟)، مجلس العلاقات الخارجية، ١٦/ ١١/ ٢٠١١م.

١٣) ستيفين كوك (إطفاء الأنوار عن النور!)، مجلس العلاقات الخارجية، أغسطس ٢٠١٣م.

١٤) ستيفين كوك [مقال: منى أنيس (المظهر والواقع) الأهرام أون لاين]، مجلس العلاقات الخارجية، ٧/ ١/ ٢٠٠١٢م.

١٥) جونثان براون (آفاق قاتمة للسلفيين في مصر)، مجلس العلاقات الخارجية، ١٩ يوليو ٢٠١٣م.

١٦) جونثان براون (السلفيون والصوفيون في مصر)، كارنيجي، ديسمبر ٢٠١١م.

١٧) ناثان براون، ميشيل دنّ (مشروع الدستور المصري)، كارنيجي، ٤/ ١٢/ ٢٠١٣م.

١٨) ناثان براون (مصر تحاول إعادة تشكيل نفسها)، كارنيجي، ٦/ ٩/ ٢٠١٢م.
١٩) ناثان براون (المرحلة الانتقالية الغامضة في مصر)، كارنيجي، ٦/ ٩/ ٢٠١٢م.
٢٠) مارينا أوتاوي (الديمقراطية في مصر) كارنيجي، ٣/ ١١/ ٢٠١١م.
٢١) مراون المعشّر (الصحوة العربية في عامها الرابع)، كارنيجي، ١٢/ ١٢/ ٢٠١٣م.
٢٢) خليل العناني (تجدد الإسلاميين المتشددين في مصر)، معهد الشرق الأوسط، ١٤ فبراير ٢٠٠١٤م.
٢٣) جوناثان براون (التحديات المقبلة لمصر)، المؤتمر السنوي، لمعهد الشرق الأوسط في واشنطن، ١٤ نوفمبر ٢٠٠١٢م.
٢٤) ويليام ماكانتز (أقل الأمرين ضرراً: تحول سلفيي مصر إلى السياسات الحزبية)، مذكرة الشرق الأوسط، مركز سابان، بروكينجز، مايو ٢٠١٢م.
٢٥) ويليام ماكينتز وعمر عاشور (صعود الإسلاميين في مصر وما بعده: الانزلاق نحو التطرف أو الاعتدال) منتدى السياسة بمركز سابان، بروكنجز، ١٥ مايو ٢٠١٢م.
٢٦) عمر عاشور (تحدي السلفية في مصر)، بروكنجز، ٣ يناير ٢٠١٢م.
٢٧) جيل كيبيل (الثورات العربية والإسلام السياسي والتحولات الديمقراطية)، بروكنجز، ٢٩/ ٢/ ٢٠١٢م.
٢٨) شادي حميد (تقييم الانتخابات البرلمانية في مصر)، بروكنجز، ١ ديسمبر ٢٠١١م.
٢٩) شادي حميد، بيتر ماندفيل (الولايات المتحدة أمام إعادة ترتيب أولوياتها في مصر) بروكنجز، ٥ سبتمبر ٢٠١٣م.
٣٠) ستيفان لاكوروا (الشيوخ والسياسيون: داخل السلفية المصرية الجديدة)، بروكنجز، يونيو ٢٠١٢م.

٣١) اتش. إيه. هيليير (تنبؤات عن السياسة المصرية: غائم جزئياً)، بروكنجز، ٤ مارس ٢٠١٣م.

٣٢) إبراهيم شرقية (مراجعة كتاب: ماذا حدث للإسلاميين؟)، بروكنجز، ١٦ يونيو ٢٠١٣م.

٣٣) دانيال بيمان وازاك جولد (الصحوة السلفية)، دورية (المصلحة القومية)، ٢٨/٦/٢٠١٢م.

٣٤) أميتاي إتزيوني (العلمانية يمكن أن تحفظ مصر)، دورية (المصلحة القومية)، ١٣/٨/٢٠١٣م.

٣٥) روجر كوهين (العمل مع الإخوان المسلمين)، نيويورك تايمز، ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٢م.

٣٦) روبن رايت (لا تخف جميع الإسلاميين، الخوف من السلفيين)، نيويورك تايمز، ١٩/٨/٢٠١٢م.

٣٧) خليل العناني (تجربة السلفيين وعطاؤهم في الإسلام السياسي) واشنطن بوست، ٥/١١/٢٠١٣م.

ثانياً: السلفيون في تونس:

١) هارون ي. زيلين (التحدي السلفي للديمقراطية التونسية الناشئة)، معهد واشنطن، ٨ ديسمبر ٢٠١١م.

٢) هارون ي. زيلين (مواجهة بين الحكومة التونسية وجماعة أنصار الشريعة)، معهد واشنطن، ١٤/ ٥/ ٢٠١٣م.

٣) هارون ي. زيلين (عملية التحول السياسي الهشة في تونس)، معهد واشنطن، ١٧ أكتوبر ٢٠١٣م.

٤) هارون ي. زيلين (تونس: كشف النقاب عن أنصار الشريعة)، معهد واشنطن، ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٣م.

٥) هارون ي. زيلين (تونس تعتقل رجل دين سلفي رائد)، معهد واشنطن، ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٣م.

٦) (هارون ي. زيلين) و(فيش سكثيفيل) (تونس تصنف حركة «أنصار الشريعة» كجماعة إرهابية)، معهد واشنطن، ٢٨ أغسطس ٢٠١٣م.

٧) هارون ي. زيلين (من هي جبهة الإصلاح؟)، كارنيجي، ١٨/ ٧/ ٢٠١٢م.

٨) إريك تشرشل، هارون ي. زيلين (تونس أمام توازن صعب، معركة النهضة مع السلفيين)، كارنيجي، ١٩ ابريل٢٠١٢م.

٩) ديفيد بولوك (أول حزب إسلامي يتنازل عن السلطة طواعية: أهو نموذج تونسي جديد؟)، معهد واشنطن، ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م.

١٠) شيريل جاكوبس (فرصة للاعتدال)، كارنيجي، ٢٧ يونيو ٢٠١٣م.

١١) كيفين كايسي (فشل استراتيجية مد اليد إلى السلفيين في تونس)، كارنيجي، ٢١ أغسطس ٢٠١٣م.

١٢) سلمان شيخ، شادي حميد (بداية المرحلة الانتقالية: السياسة والاستقطاب في مصر وتونس)، بروكنجز، مايو ٢٠١٢م.

١٣) إبراهيم شرقية (دروس تونس للشرق الأوسط)، بروكنجز، ١٧ سبتمبر ٢٠١٣م.

١٤) ندوة بإدارة إبراهيم شرقية، بعنوان: (مستقبل تونس بعد ثورة الياسمين)، بروكنجز، ١٧ فبراير ٢٠١٤م.

١٥) إد حسين، إزوبيل كولمان (اجتماع مع السلفيين في تونس)، مجلس العلاقات الخارجية، ٤ أكتوبر ٢٠١٢م.

ثالثاً: السلفيون في ليبيا:

١) عمر عاشور (تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود والتحول والمستقبل)، بروكنجز، مايو ٢٠١٢م.

٢) عمر عاشور (هزيمة الإسلاميين في ليبيا)، بروكنجز، ١٧ يوليو ٢٠١٢م.

٣) عمر عاشور (الأقلية الجهادية في ليبيا)، بروكنجز، ١٥ سبتمبر ٢٠١٢م.

٤) بول سالم، أماندا كادليك (تحديات العملية الانتقالية في ليبيا)، كارنيجي، ١٤ يونيو ٢٠١٢م.

٥) فريريك ويرى (غضب السلفيين في ليبيا)، كارنيجي، ١٢ سبتمبر ٢٠١٢م.

٦) فريدريك ويرى (تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا)، كارنيجي، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٢م.

رابعاً: تقارير عامة:

١) كمران بخاري (السلفية والدمقرطة العربية)، ستراتفور، ٢ أكتوبر ٢٠١٢م.

٢) هارون ي. زيلين (الديمقراطية على الطريقة السلفية)، معهد واشنطن، ٢٠ يوليو ٢٠١٢م.

٣) شادي حميد (ترتيب أولويات الديمقراطية)، بروكنجز، ٢٠ يونيو ٢٠١٢م.

٤) شادي حميد وبيتر ماندفيل (الولايات المتحدة تتخلّى عن الديمقراطية في الشرق الأوسط - وهذه غلطة)، بروكنجز، ٧/ ١/ ٢٠١٤م.

٥) أميتاي إتزيوني (هل يجب علينا دعم الديمقراطيات الدينية غير الليبرالية؟)، جامعة جورج واشنطن، معهد دراسات السياسات المجتمعية، أكتوبر ٢٠١١م.

٦) أحمد كورو (سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية)، بروكنجز، فبراير ٢٠١٣م.

٧) بيتر ماندفيل (الدين والكياسة السياسية)، بروكنجز، ٢٩/ ٥/ ٢٠١٢م.

٨) مجلس الاستخبارات القومي (الاتجاهات العالمية (٢٠٣٠): العوالم البديلة)، التقرير الاستشرافيّ الصادر في ١٠ ديسمبر ٢٠١٢م.

٩) (بروس جينتلسون) و(ميليسيا دالتون) و(أندور إكسام) و(جون دان ستاستر)، وغيرهم (التكيف الاستراتيجي: نحو استراتيجية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط)، مركز الأمن الأمريكي الجديد، يونيو ٢٠١٢م.

١٠) مارك لينش (رد مارك لينش على أصول الانتفاضة العربية)، مركز الأمن الأمريكي الجديد، ٥ أغسطس ٢٠١١م.

١١) مارك لينش (السلفية سياسة جديدة) مجلة (فورين بوليسي)، ١٥ أكتوبر ٢٠١٠م.

١٢) حوار مع الدكتورة (ميشيل دنّ)، مجلة (فورين بولسي)، ٣٠ مايو ٢٠١٢م.

خامساً: بعض التقارير المستعان بها والصادرة قبل الثورات العربية:

١) شيريل برنارد (إسلام حضاري ديمقراطي)، مؤسسة راند، فبراير ٢٠٠٤م.

٢) أنجل راباسا، شيريل برنارد، لويل شوارتز، بيتر سيكل (بناء شبكات مسلمة معتدلة)، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧م.

٣) مجلس الاستخبارات القومي (الاتجاهات العالمية ٢٠٢٥م)، التقرير الاستشرافيّ، الصادر في عام ٢٠٠٨م.

٤) شادي حميد وستيفن بروك (تعزيز الديمقراطية من أجل وقف الإرهاب)، معهد هوفر، بجامعة (ستانفورد)، فبراير ٢٠١٠م.

الفصل الأول:

السلفيون وحقيقة اختلافهم مع المستشرقين الجدد

- ☐ المبحث الأول: أضواء حول (السلفية).
- ☐ المبحث الثاني: امتداد موجة الاستشراق.
- ☐ المبحث الثالث: علاقة المراكز البحثية الأمريكية بالقرار السياسي الأمريكي.
- ☐ المبحث الرابع: حقيقة اختلاف المراكز البحثية الأمريكية مع الإسلام والإسلاميين في الواقع المعاصر.

المبحث الأول: أضواء حول (السلفية)

□ قراءة تحريرية في مصطلح (السلفية):

لفظ (السلف) من حيث اللغة هو جمع سالف، كخادم وخدم، وهو يأتي لمعانٍ منها: القوم المتقدمون في السير؛ ولذا قيل سلف الإنسان: هم مَنْ تقدموه بالموت من آبائه وذوي قرابته.

والسلفية بالإضافة إلى اعتبارها مصدراً صناعيّاً؛ فهي نسبة مؤنثة للسلف، كالسلفيّ للذَّكَر.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَجَعَلۡنَٰهُمۡ سَلَفٗا﴾(الزخرف: ٥٦)، أي: جمعاً قد مضى[١]، والمراد بالسلف، قيل: هم الصحابة [٢]، وقيل: هم الصحابة والتابعون[٣]، وقيل: هم أهل القرون الثلاثة المفضلة التي أثنى عليها الرسول ﷺ؛ حيث جاء في الصحيح: «خيرُ القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يأتي قوم يشهدون ولا يُستشهدون، ويَنذِرُون ولا يُوفون، ويظهر فيهم السِّمَنُ»[٤]، قال عمران: «فلا أدري أذكر قرنين أم ثلاثة...» الحديث [٥].

ولعل الأولى أن يُقال: السلف هم أصحاب رسول الله عليه وسلم، ومن سار على نهجهم من أهل القرون الثلاثة المفضلة ممن قدموا النقل على العقل، وساروا على نهج أصحاب رسول الله ﷺ، وأما من جاء بعدهم فهم خلفٌ لهم وسلفٌ لمن بعدهم وهكذا، ويمكن أن يقال لمن ساروا على نهج السلف ودعوا إليه: السلفيون[٦].

---

(١) يُنظر: ابن منظور (لسان العرب) (ج٢/ ص ١٨٤، ١٨٥)، والقاموس المحيط (ج٣/ ص١٥٣) مادة (سلف)، وتفسير النسفي (ج٣/ ص٣١٧).

(٢) أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الأنصاري (تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة)، بدون ناشر، ط ١/ ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م (ص٣٧٢).

(٣) الإمام أبو حامد الغزالي (إلجام العوام عن علم الكلام)، دار الفكر اللبناني، طبعة ١٩٩٣م (ص٥٣).

(٤) أخرجه الشيخان، البخاري (٢٦٥١)، مسلم (٢٥٣٥)، تحقيق: فؤاد عبدالباقي.

(٥) المرجع السابق.

(٦) يُنظر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالسعودية (مجلة البحوث الإسلامية) (٢٢/ ص١١٥، ١١٦).

ويكاد هذا المفهوم لمصطلح السلفية أن يكون محل إجماع عند المتسبين للسلفية - ولو لم ينضووا تحت تنظيم سلفي - بل عند غيرهم أيضاً ممن ينتسبون للفكرة الإسلامية بعمومها، وذلك مع تباين في التعبير عنه.

وعلى هذا فالسلفية بإيجاز هي: «الاتجاه المقدّم للنصوص الشرعية على البدائل الأخرى منهجاً وموضوعاً، الملتزم بهدي الرسول ﷺ وهدي أصحابه علماً وعملاً، المطَّرِح للمناهج المخالفة لهذا الهدي في العقيدة والعبادة والتشريع»[1].

□ قراءة السلفية من منظور إسلامي[2]:

على الرغم من كون مصطلح السلفية يتسم بقدر كبير من الوضوح عند تحريره وتجريده؛ إلا أن هناك ما يكدر صفو ذلك، وهو النظر للسلفية من خلال المتسبين لها، وممارساتهم التي يصفونها بالسلفية، ما يجعل بعض الباحثين يظن وجود أكثر من سلفية - وهو أمر يؤدي لتشويش وغموض المصطلح -، على الرغم أنه من الطبيعي أن توجد مسافة معينة بين أيّ فكر في مستواه النظري المجرد وبين تطبيقاته على أيدي معتنقيه، وفي الحالة السلفية يتفق السلفيون كلهم على تطبيق النصوص الشرعية، وفهمها وتطبيقها كما فهمها الصحابة، ويتمايزون فيما بينهم حول قضايا أو مواقف محددة؛ كقضايا الجهاد، والعلاقة مع السلطة، ومزاولة النشاط الحركي أو السياسي أو العلمي، وغير ذلك؛ لذا يمكننا القول بأنه لا توجد حدود صلبة تفصل بين أكثر من اتجاه داخل الجسد السلفي تجعلنا نعتبر وجود أكثر من سلفية[3].

ومما يكدر صفو ذلك أيضاً النظر لمصطلح السلفية من خلال رؤية المختلفين معه، وهنا قد يكون ليس محلاً للاتفاق؛ حيث يستخدمه البعض للدلالة على كل القوى والتيارات

---

(١) د. عبدالرحمن الزنيدي (السلفية وقضايا العصر)، دار إشبيليا، ط١/ ١٩٩٨م، (ص ٤٩).

(٢) يُنظر مقالي: (أضواء على مفهوم السلفية)، موقع مفكرة الإسلام، ٦/ ٦/ ٢٠١٣م، على الرابط:
http://www.islammemo.cc/Tahkikat/2013/06/06/173666.html

(٣) يُنظر: طارق عثمان (المشهد السياسي السلفي) مرجع سابق (ص٤٥٦).

الإسلامية التي تمارس السياسة بإيجابية، أو التي تتبع مجموعة من الفتاوى والآراء المحددة، فيضيقون مفهومه؛ ويجعلونه متعلقاً بمجموعات تصف نفسها بالسلفية، وربما تعتقد أن ما عداها غير سلفي!

إن السلفية في العصر الحديث هي التي يقول عنها الشيخ الدكتور مصطفى حلمي: «وإذا كان المسلمون يلتمسون اليوم طريقاً للنهوض؛ فليس لهم من سبيل إلا وحدة جماعتهم، ووحدة الجماعة ليس لها سبيل إلا الإسلام الصحيح، والإسلام الصحيح مصدره القرآن والسنة، وهذه خلاصة الاتجاه السلفي؛ عودة بالإسلام إلى معينه الصافي من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ»[1]. ففي المقولة السابقة عرّف الشيخ الدكتور مصطفى حلمي السلفية وبيّن أصولها.

وقد حدد الدكتور مصطفى أيضاً قواعد الاتجاه السلفي التي تميزه عن مدعي الانتساب للسلفية وأول هذه القواعد هي: تقديم الشرع على العقل بحيث يخضع العقل للنص وليس العكس، وثانيها: رفض التأويل الكلامي الذي يقتضي اتخاذ العقل أصلاً في التفسير مقدماً على الشرع، وثالثها: الاستدلال بالآيات والبراهين القرآنية[2].

والسلفية في العصر الحديث عند الدكتور مصطفى هي: السلفية المنحصرة في المدرسة التي حافظت على العقيدة والمنهج الإسلامي بعد ظهور الفرق المختلفة طبقاً لفهم الأوائل الذين تلقوه جيلاً بعد جيل، وتعتمد السلفية الحديثة على الشمول، والتقدم لا الرجوع للوراء، والأصالة لا التقليد، ويرى الدكتور مصطفى حلمي أن السلفيين المعاصرين يعملون على استئناف الحياة على أساس النظرة الرحبة لكل جوانب الإسلام كمنهج رباني شامل لا يعتريه نقص.

---

(١) د. مصطفى حلمي (قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي) دار الدعوة بالإسكندرية، ط٣/ ١٩٩٦م (ص٢٦).
(٢) يُنظر: المرجع السابق (ص ١٨٧: ٢٠٨).

وذلك الكلام يعني أن ما يُعرف في الإدراك السلفي بمصطلح (الاتباع لا الابتداع) يعني الأصالة ولا يعني التقليد، والأصالة تعني التقدم للأمام اعتماداً على الأصول، ولا تعني مطلقاً الرجوع للوراء.

ولو كان (الاتباع) عند المسلمين مجرد تقليد دون وعي وإدراك، لما أمرنا الله في كتابه بالتمسك بالحق واتباعه والابتعاد عن المراء فيه بعد أن يتبيّن للإنسان ويعرفه، ومعلوم أن التبيّن والتعرف على الحق ليس نوعاً من التقليد، بل هو نوع من إعمال العقل عن طريق فهم الدلائل، ونقاوة البصيرة التي تجعل المسلم يرى الحق حقّاً ويتبعه، ويرى الباطل باطلاً ويجتنبه، يقول الله تعالى: ﴿ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ ﴾ (البقرة: ١٤٧)، ويقول أيضاً: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ (النساء: ١١٥).

فإذا وُجِدَ من يُسلِّم بمضمون السلفية - وهي الأصل - فلا يجب أن يُلْزَم بتبني هذا الاسم أو تلك النسبة؛ لأن الانتساب إلى السلف أمر نسبي، فعلى قدر حظ المسلم من الاهتداء بهدي رسول الله ثم الصحابة يكون حظه من السلفية، فمتى ما تحقق المضمون لم يُلتفت إلى الألقاب، ليس من قبيل الندب بل من قبيل الإلزام.

المبحث الثاني
امتداد موجة الاستشراق

- ☐ التعرف على مصطلح Think Tanks:

هي مؤسسات تتكون من مجموعة من الخبراء يقومون بوضع حلول للمشاكل المحالة إليهم، وتسمى بـ(مراكز الفكر والرأي)، أو(خلية التفكير)، أو (بيت الخبرة)، وهي إما منظمات ربحية تتقاضى أجراً على أفكارها، أو منظمات قومية غير ربحية تخضع للدولة، وموظفوها خاضعون لنظام التعيين، وتستعين حكومات الدول عادة بكلا النوعين من تلك المراكز.

- ☐ مفهوم الاستشراق (التقليدي)، أهدافه، دوافعه، وسائله:

الاستشراق Orientalism في الأصل حركة علمية لفهم الشرق، ولكن لما غلبت عليه مجافاة الحقيقة وعدم الإنصاف، ألحقه كثير من الباحثين المسلمين بالمذاهب الفكرية الهدامة.

إن الاستشراق «تعبير يدل على الاتجاه نحو الشرق، ويطلق على كل من يبحث في أمور الشرقيين وثقافتهم وتاريخهم، ويقصد به ذلك التيار الفكري الذي يتمثل في إجراء الدراسات المختلفة عن الشرق الإسلامي، والتي تشمل حضارته وأديانه، وآدابه ولغاته، وثقافته، ولقد أسهم هذا التيار في صياغة التصورات الغربية عن الشرق عامة، وعن العالم الإسلامي بصورة خاصة، معبراً عن الخلفية الفكرية للصراع الحضاري بينهما»[1].

وقد بدأ الاستشراق (اللاهوتي) بشكل رسمي حين صدور قرار مجمع فيينا الكنسي عام ١٣١٢م بالاهتمام باللغة العربية، ولم يظهر مفهوم الاستشراق في أوروبا إلا مع نهاية

---

(١) مانع بن حماد الجهني (الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة) دار الندوة العالمية للنشر، ط٤/ ١٤٢٠هـ (ص٦٨٧).

القرن الثامن عشر، فقد ظهر أولاً في إنجلترا عام ١٧٧٩م، وفي فرنسا ١٧٩٩م، كما أُدرِج في قاموس الأكاديمية الفرنسية ١٨٣٨م.

وللاستشراق أهداف دينية، وعلمية، واقتصادية، وسياسية، واستعمارية، وهي أهداف عملت كلها تحت الإطار الدافع للسيطرة والهيمنة على المسلمين، وذلك على الرغم من أن بعض تلك الأهداف لم يكن يعمل ابتداء في ذلك الإطار، وقد اتخذت حركة الاستشراق عدة وسائل لتحقيق أهدافها، منها: تصنيف الكتب، وإصدار المجلات، وإلقاء المحاضرات، وعقد الندوات والمؤتمرات[1].

□ المراكز البحثية امتداد لحركة الاستشراق المعاصر:

تشترك الحركة الاستشراقية المعاصرة مع التقليدية في أن كلاً منهما (اهتم بالشرق وادعى الموضوعية، واهتم بالسياسة)، ولذلك فقد اعتُبِرَت تلك المراكز وجهاً جديداً للاستشراق التقليدي، وقد سعى الدكتور مصطفى عبدالغني في كتابه (المستشرقون الجدد) - الدار المصرية اللبنانية، ط١/ ٢٠٠٧م - إلى إثبات ذلك التطور.

ولا يعني ذلك أن الاستشراق التقليدي قد توقف عن أداء أدواره - على الرغم من اتفاق المستشرقين على ترك هذه التسمية في مؤتمر باريس ١٩٧٣م -، فكلاهما يؤدي دوره.

□ ظهور المراكز البحثية الأمريكية وعوامل تطورها:

أصبح الإسلام في صدارة الاهتمام الغربي مع بداية الحقبة الاستعمارية منذ أكثر من قرنين من الزمان، وبعد انحسار الاستعمار الأوروبي بشكل عام والبريطاني بشكل خاص - بعد الحرب العالمية الثانية - تطلع الأمريكان لشغل مواقع النفوذ التي أخلتها بريطانيا لهم؛ فشهد الاستشراق الأمريكي نهضة شاملة، وأصدرت الحكومة الأمريكية مرسوماً عام ١٩٥٢م خصصت بموجبه مبالغ كبيرة لتشجيع جامعاتها على افتتاح أقسام للدراسات

(١) انظر: المرجع السابق (ص٦٩٧) وما بعدها.

الإسلامية، ومن هنا تقدمت دراسات الشرق في أمريكا، واتخذت أشكالاً وأسماء متعددة؛ مثل: (مؤسسات، مكاتب، معاهد، مجالس، ومراكز الفكر والرأي)؛ حيث يوجد في كل أنحاء العالم حوالي (٤٥٠٠) مركز بحثي، يوجد منها ما يقارب (٢٠٠٠) مركز بالولايات المتحدة، من بينها تسعة مراكز بحثية تُعد الأكثر نفوذاً، وتبلغ ميزانيتها حوالي ثلاثين مليون دولار.

وبطبيعة الحال هناك تباين في الأحجام ما بين مراكز الفكر تلك، وقد قسم الأكاديمي الكندي (دونالد إيلسون)[١] المراكز حسب نشأتها إلى أربعة أجيال أساسية، أولها في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وهي مراكز اجتماعية كانت لا تمارس السياسة، وثانيها نشأت مع مطلع القرن العشرين، وثالثها بعد الحرب العالمية الثانية، ورابعها بدأت مع مطلع السبعينيات من القرن العشرين، ويمكن القول: إن ثلثي مؤسسات البحوث الأمريكية القائمة حالياً تأسس بعد عام ١٩٧٠م، كما أن أكثر من نصفها تأسس منذ عام ١٩٨٠م[٢].

ومن أشهر باحثي مراكز الفكر الذين انتموا إلى الليبرالية في المجال السياسي، وبرزوا بشدة خلال العقدين الأخيرين بحيث صاروا نجوماً وخبراء في تقديم المفهوم السائد عن المنطقة العربية عامة، ويوجهون الرأي العام والساسة: ستيفن كوك (مجلس العلاقات الخارجية)، وميشيل دان (المجلس الأطلسي ومؤسسة كارنيجي)، ومارك لينش (جامعة جورج واشنطن)، وتمارا ويتس (مركز سابان ببروكينجز)، وآخرون من نفس جيل الباحثين الأمريكيين في أمور الشرق الأوسط.

ولمراكز الفكر دور مهم في تبني الحملات الانتخابية للرؤساء، أو تبني ترويج سياستهم،

---

(١) يُنظر: كتابه (هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية، تقويم تأثير معاهد السياسة العامة) مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ط١/ ٢٠٠٧م.

(٢) يُنظر: صالح الغامدي (تقرير مؤسسة راند) مرجع سابق (ص١٦: ١٨).

وتقديم المشورة لهم إذا ما كانوا في الحكم؛ فمثلاً مؤسسة (مشروع القرن الأمريكي) كانت ملاذاً لصقور الجمهوريين من المحافظين الجدد، ويعتبر مركز (الأمن الأمريكي الجديد) ملاذاً لصقور الديمقراطيين - كما وصفته صحيفة (لوس أنجلس تايمز) -، فقد انتقل كثير من خبراء المركز وباحثيه للعمل في إدارة أوباما بعد ٢٠٠٨م، ومن بينهم خمسة تم تعيينهم في مجلس سياسات الدفاع في البنتاجون، كما انتقل (ميشيل فلورنوي) و(كورت كامبل) مؤسسا المركز للعمل أيضاً في إدارة أوباما، ويعتبر (كولين كاهل) نائب مساعد وزير الدفاع للشرق الأوسط من أعضاء المركز أيضاً.

□ المراكز البحثية الأمريكية، نظرة إيجابية:

تمكننا الورقات البحثية لمراكز الفكر من رؤية أنفسنا بعيون المخالفين أو المُعَادِين، وتضع بين أيدينا خِطط الغرب الحالية والمستقبلية؛ فتوحدنا تجاهها، وتبيّن لنا مواضع القوة فينا - التي يسعى الغرب لاختراقها - ومواضع الضعف أيضاً، وتفتح آفاق الحوار والنقاش بين المسلمين أنفسهم وبين الغرب أيضاً[1].

(١) يُنظر: المرجع سابق (ص٣٠٥).

المبحث الثالث
علاقة المراكز البحثية الأمريكية بالقرار السياسي الأمريكي

تعتبر طريقة صنع القرار السياسي الأمريكي عملية معقدة، فتحقيق أهدافها، وكيفية تطبيقها ومتابعتها، ليست حكراً على فريق واحد في الدولة الأمريكية، أو مؤسسة معينة، فتركيبة المؤسسات الأمريكية التعددية والبيروقراطية، جعلت عدداً كبيراً من الأجهزة والدوائر يحتضن صنع هذه السياسة، بدءاً من الرئيس إلى وزارتي الخارجية، والدفاع، والأمن الوطني، ومجلس الأمن القومي، ومجلسَي النواب والشيوخ، والوكالات الأمنية على تعددها واختلافها.

وقد سمحت طبيعة النظام السياسي الأمريكي المعقد تلك لهيئات غير رسمية على غرار الإعلام واللوبي ومراكز التفكير thinks tanks للعب دور فاعل في تحديد الأيديولوجيات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية والتأثير على صنع القرار.

إن مراكز التفكير والبحث لا تقدم مجرد آراء نظرية في المجال الفكري فقط، بل هي امتداد تاريخي لحركة الاستشراق كما ذكرنا من قبل؛ حيث تملك - غالباً - القدرة على إحداث تغيير في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغير ذلك؛ فتقوم في المجال السياسي - وهو محل اهتمامنا هنا - بإمداد صانعي السياسة الأمريكية، ووسائل الإعلام بتحليلات ودراسات وتقديرات للمواقف، وتوصيفات للواقع تكون بمثابة إضاءة لطريقهم، ليس هذا فحسب، بل تصنع دراسات تشبه الخطط العملية، أو خرائط طريق تشكل السياسة الخارجية لصانعي القرار الأمريكي[1].

---

(١) انظر: د.عمر العبد الله، د.فادي خليل، فادي شمسين (دور مراكز الأبحاث والدراسات في السياسة الخارجية الأمريكية) مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٣٠) العدد (٢)، ٢/ ٣/ ٢٠٠٨م.

ويبقى على صانع القرار الأمريكي بعد ذلك أن يتخذ القرارات أو لا يتخذها، وأبرز دليل على ذلك أن ما تقدمه تلك المراكز البحثية من دراسات وتقارير يتم نشرها علناً، نجده بعد عدة سنوات واقعاً عملياً واضحاً على أرض الواقع، ومن الأمثلة على ذلك حالياً وجود شبكات من أفراد وأحزاب سياسية وهيئات من المعتدلين الإسلاميين بالمفاهيم الأمريكية، وذلك بعد عدة سنوات من نشر تقارير (مؤسسة راند) التي أوصت بتلك المفاهيم.

تقول مجلة (الإيكونوميست) البريطانية في إحدى افتتاحياتها: «إن أحداً لم يعد في مقدوره أن يناقش أن هذه المراكز أصبحت بذاتها حكومة الظل في أمريكا، بل وتأكد أنها الحكومة الخفية الحقيقية التي تصوغ القرار السياسي وتكتبه، ثم تترك مهمة التوقيع للرئيس ومعاونيه الكبار في الإدارة»[1].

ويقول (ريتشارد هاس) مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكي]: «إن مؤسسات الفكر والرأي تؤثر على صانعي السياسة الخارجية الأمريكية بخمس طرق مختلفة، هي: توليد أفكار وخيارات مبتكرة في السياسة، وتأمين مجموعة جاهزة من الاختصاصيين للعمل في الحكومة، وتوفير مكان للنقاش على مستوى رفيع، وتثقيف مواطني الولايات المتحدة عن العالم، وإضافة وسيلة مكملة للجهود الرسمية للتوسط وحل النزاعات»[2].

ولهذه المراكز أدوار عظيمة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وبالتالي قد يكون لباحثيها دور كبير في شغل بعض المناصب السياسية، مثل: (كونداليزا رايس) وزيرة الخارجية في

---

(١) نقلاً عن: محمد حسنين هيكل (الإمبراطورية الأمريكية والإغرة على العراق)، دار الشروق بالقاهرة، ط٢/ ٢٠٠٣م (ص٢٧٢).

(٢) ريتشارد هاس (مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة)، مجلة أجندة السياسة، وزارة الخارجية الأمريكية، نوفمبر ٢٠٠٢م، على الرابط: www.Usinfo.state.gov\journals\itps\1102\ijpa\hass

حكومة (بوش الابن)، فقد عملت في مجلس أمناء (مؤسسة راند)، ومثل: (ستروب تالبوت) نائب وزير الخارجية في حكومة (بيل كلينتون)، وكان يعمل مديراً لـ(مؤسسة بروكنجز) للأبحاث.[١]

ولكن وعلى الرغم مما ذكرته آنفاً؛ يجب النظر بحذر لبعض الدراسات التي تقدمها مراكز الفكر؛ لأنه نظراً لشراكتها الوثيقة - بالجملة - مع المؤسسات السيادية والاستخباراتية الفيدرالية الأمريكية؛ فليس بمستبعدٍ أن تكون بعض الأبحاث المقدمة، لا تخرج عن كونها بالونات اختبار أو محاولة لفرض رؤية ما عن الواقع، وتخدم بالأساس جدول أعمال السياسة الأمريكية.

(١) يُنظر: صالح الغامدي (تقرير مؤسسة راند) مرجع سابق (ص٣٧: ٤٢).

المبحث الرابع
حقيقة اختلاف المراكز البحثية الأمريكية مع الإسلام والإسلاميين في الواقع المعاصر

الغاية الأولى من وجود الإنسان على الأرض هي أن يقوم بعبودية الله سبحانه وتعالى، ويؤدي العبادات والطاعات البدنية والقلبية مع إيمانه بوحدانية الله ومعرفة صفاته وأسمائه الحسنى على النحو الذي يليق بجلاله، يقول الله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (الذاريات: ٥٦)، والغاية الثانية هي حفظ الحياة والإصلاح في الأرض وإعمارها وملؤها بالعمل والعمران في شتى مظاهر المدنية والحضارة، يقول تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ٣٠)، وبالتالي فإن الأفراد والمؤسسات والدول ينسحب عليها ذلك.

وأما الغاية الثالثة فهي أن تعمل الأمة الإسلامية مجتمعة على القيام بدورها في التمكين الكلي لها في الأرض بإمامة البشرية وأستاذية العالم، وتقديم نموذج صحيح لما يجب أن تكون عليه المجتمعات الراشدة والدولة القائدة من دعمها للدعوة، والحكم بشرع الله ونشر الخير في العالم، والشواهد في القرآن والسنة والسيرة على ذلك كثيرة.

وفي العصر الحديث تغيرت نظرة الغرب للإسلام؛ فبعد إخفاقهم في استئصاله من الأرض بالقوة عبر عصور متتالية، وبعد التعرف على الإسلام - إلى حد ما - من خلال موجات الاستشراق المتعددة، تبين لهم أن أكثر ما يقلقهم في الإسلام هو تحقيق المسلمين للغاية الثالثة آنفة الذكر؛ لأن المسلمين فيها ينازعون القوى الغربية المهيمنة على العالم ريادتها وسيادتها وفرض منظومتها الفكرية والقيمية[1]، وبناء على ذلك كانت هذه الغاية المتمثلة في

(١) سعى مخططو السياسة الأمريكية - وفي قلبهم باحثو المراكز البحثية - إلى خلق نظام عالمي تتزعمه

(الدولة الإسلامية ومجتمعها الراشد)؛ كانت هي بيت القصيد - وخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي - فاتجه الغرب لنزعها ونزع ما يتعلق بها من كيان الإسلام ذاته!

ومن المعروف عن الولايات المتحدة أنها من الدول القليلة التي قد لا تتآمر في السر دائماً، بل قد تنشر الخطوط العريضة لمؤامراتها على الملأ، فعلى سبيل المثال، نجد أن السجال حول غزو العراق دار في العلن منذ أيام رئاسة (بوش الأب) في التسعينيات، وحتى تم تنفيذه بعد عقد زمني كامل في عهد (بوش الابن)؛ حيث سجلت وقائعه في دوريات السياسة الدولية ومؤتمرات وتقارير مراكز الأبحاث، ثم كتب ومذكرات المسؤولين، بنفس القدر فإن سياسة المحافظين الجدد حول (نشر الديمقراطية) في العالم العربي نُوقشت أيضاً في العلن.

ولا يمكن استبعاد (الأيديولوجيا) الدينية من توجهات الأمريكان وباحثي مراكزهم البحثية؛ فمفهوم العلمانية في الولايات المتحدة يختلف عنها في المفهوم الشيوعي؛ حيث لا تعني العلمانية عند الأمريكان وباحثيهم تهميش الدين أو نفي وجوده، ولذلك هدفت وثيقة الحقوق الأمريكية الصادرة عام ١٧٩١م لحماية الدين - وليس لإقصائه - في الحياة العامة، وهذا يدلنا على أن المُحَدِّد الديني في السياسة الأمريكية، عنصرٌ فاعلٌ منذ نشأة أمريكا تقريباً، بل لقد قد تم تدعيمه بقوة من خلال الديمقراطية والحرية اللتيْن هما قيمتان مستمدتان من الدين أساساً، ففي دراسة لـ (مايكل هانت) بعنوان ideology and u.s forigen policy بيّنت أن سلوك

الولايات المتحدة يعتمد على القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية، والقيمية الأمريكية، يقول الخبير الاستراتيجي (جون لويس جاريس): «إن الولايات المتحدة كانت تتوقع أن تصبح زعيمة النظام العالمي الجديد بعد العام ١٩٤٥م»، ويضيف «قلّ بيْن المؤرخين منْ يُنْكر اليوم أن الولايات المتحدة كانت تتوقع السيطرة على المسرح الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وأنها كانت تسعى إلى هذا قبل أن يبرز الاتحاد السوفيتي كخصم ظاهر وحاضر» [نقلاً عن: كرستوفر لين (إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى) ترجمة: أديب يوسف شيش، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، عدد مزدوج، شتاء ١٩٩٨م، ١٩٩٩م (ص٢٨)].

الأيديولوجيا الخارجية الأمريكية تقوم على ثلاثة محددات (الدين - رأس المال - القوة)[1].

ولذلك فلا غرابة أن نجد مراكز الفكر الأمريكية قد أخذت منذ العقد الزمني الماضي تتحرك في اتجاه إبعاد المسلمين عن الغاية الثالثة من غايات وجودهم، وأول ما نطالعه في ذلك، تقرير (مؤسسة راند)، (إسلام حضاري ديمقراطي)، إعداد (شيريل برنارد) - العاملة بلجنة الأمن القومي -، والصادر في فبراير ٢٠٠٤م [2].

حيث يُعد هذا التقرير بمثابة استراتيجية أمريكية للتعامل مع المسلمين، وهو على درجة عالية من الأهمية، وفيه الكثير من الإجابات عن خفايا التوجهات الأمريكية تجاه المسلمين عموماً وفي القلب منهم السلفيون[3]، فبعد أن قسم التقرير المسلمين إلى أربع فئات هي: (أصوليون، تقليديون، حداثيون، علمانيون)، أوصى التقرير بوجوب محاربة الأصوليين[4] واستئصالهم والقضاء عليهم[5] ووجوب دعم التقليديين وتثقيفهم ونشر أعمالهم؛ ليشككوا

(١) أناتول ليفن (أمريكا بين الحق والباطل تشريح القومية الأمريكية)، ترجمة: ناصرة السعدون، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١/ ٢٠٠٨م، (ص١٢٧).

(٢) هناك رسالة (مصوَّرة) لنيل (الماجستير) بقسم الدعوة والثقافة الإسلامية، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، بعنوان (تقرير مؤسسة راند «إسلام حضاري ديمقراطي: شركاء وموارد واستراتيجيات» دراسة تحليلية) إعداد: صالح بن عبدالله بن مسفر الحسَّاب الغامدي، الرقم الجامعي (٢٤٨٨٠٢٣٥)، بإشراف د. محمد بن سعيد السرحاني، والرسالة مطبوعة بعنوان (الإسلام الذي يريده الغرب .. قراءة في وثيقة أمريكية) مركز الفكر المعاصر بالرياض، ط١/ ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.

(٣) التقرير بالإنجليزية على موقع مؤسسة راند، نقلاً: ٢٨/ ١/ ٢٠١٤م، على الرابط:
http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1716.html

(٤) (الأصولية) كلمة جاءت في الأدبيات الغربية من عنوان سلسلة نشرات سُمِّيَت (الأصول أو الأساسيات) والتي ظهرت في أمريكا (١٩١٠م ١٩١٥م)، ومصطلح (الأصولية)؛ يعني في بيئته الأصلية: «فرقة من البروتستنت، تؤمن بالعصمة الحرفية لكل كلمة في الكتاب المقدس، يدَّعي أفرادها التلقي المباشر عن الله، ويعادون العقل، والتفكير العلمي، ويميلون إلى استخدام القوة، والعنف؛ لفرض هذه المعتقدات الفاسدة» .[ريتشارد هرير دكميجان (الأصولية في العالم العربي) ترجمة: عبدالوارث سعيد، دار الوفاء بالمنصورة، ١٤٠٩هـ١٩٨٩م - (ص١٢)].

(٥) يُعرِّف التقرير الأصوليين بأنهم: «الذين يرفضون القيم الديمقراطية، والثقافة الغربية المعاصرة، ويريدون قيام دولة جبرية متعصبة - يقصد دولة الخلافة - تحقق لهم نظرتهم المتطرفة للشريعة

بمبادئ الأصوليين، وليصلوا إلى مستوى الأصوليين في الحجة والمجادلة، وفي هذا الإطار يجب تشجيع الاتجاهات الصوفية، وبالتالي الشيعية، ويجب دعم ونشر الفتاوى (الحنفية) لتقف في مقابل (الحنبلية) التي ترتكز عليها (الوهابية) وأفكار القاعدة وغيرها، مع التشديد على دعم الفئة المنفتحة من هؤلاء التقليديين.

وعلى الرغم من أن التقرير لم يذكر حدّاً فاصلاً بين التقليديين والأصوليين؛ إلا أن المتأمل في التقرير يدرك أن التقليديين هم (المعتدلون) الإسلاميون الذين يقبلون الحوار والتقارب مع الآخر، ولا يدعون إلى الجهاد (ولو كان مقاومة للمحتل الأجنبيّ!)، ولا يدعون إلى استقلال الأمة الإسلامية فكريّاً، أو سياسيّاً، أو اقتصاديّاً، وذلك كله على اعتبار أن التقرير يعرّف ما أسماه (الإسلام الجديد) أنه يتضمن عوامل ديمقراطية يمكن من خلالها مواجهة وصد (الإسلام الأصولي)[1].

كما أوصى التقرير بدعم العلمانيين بحذر، أي أنه دعم انتقائي بحسب الحالة، وذلك لأن الغربيين - كما ورد في ثنايا التقرير - يرون عدم «ملائمة العلمانية للعالم الإسلامي، كون الإسلام ذا طبع سياسي أصلاً، وكون العلمانية تشكل - في العالم الإسلامي - موقف أقلية لا يمكن التعويل عليها»[2]، وبناء على هذا تم تقسيم العلمانيين إلى علمانيين (ردكاليين ومعتدلين): الردكاليون[3]، هم المتأثرون بالأفكار اليسارية المعادية لأمريكا، ولذلك لا

والأخلاق الإسلامية»، ويدخل في ذلك عندهم: السلفيون، والإخوان المسلمون، وتنظيم القاعدة، و(الوهابيون).

(١) يقول هذا التقرير (ص٤٦) عن التيار التقليدي: «قد يبدو حالياً أفضل نسبياً لدى مقارنته بالتيار الأصولي، إلا أنه يظل مُولِّداً للفقر والتخلف والتردي في التنمية والمحافظة عليها».

(٢) صالح الغامدي (تقرير مؤسسة راند.. دراسة تحليلية) نسخة مصورة من الرسالة (ص٢٣٩).

(٣) (الراديكالية (الجذرية أو الأصولية، وهي تعريب للكلمة (Radicalism)، وقد ظهرت في بداية الأمر للإشارة إلى (رديكالية) رجال الكنيسة الغربية في مواجهة التحرر السياسي والفكري والعلمي في أوروبا، (أي تعصبهم وتصلبهم وإصرارهم على الأصول القديمة دون تجديد)، ومن معانيها السائدة في الاستخدام: التطرف.

ينبغي دعمهم، أما المعتدلون فهم الذين يرون فصل الدين عن الدولة وحصره في المجال الشخصي[1]، وهؤلاء ينبغي دعمهم!، وقد مثّل هذا التقرير لما اعتبرها علمانية معتدلة، بحكومة حزب العدالة والتنمية بتركيا.

وقد أصدرت (مؤسسة راند) في مارس ٢٠٠٧م تقريراً آخر يمكن اعتباره مكملاً للتقرير السابق، بعنوان (بناء شبكات مسلمة معتدلة)[2]، وقد شاركت (شيريل برنارد) بعض الباحثين في إعداده، وكان الجديد في هذا التقرير أنه اعتبر أن «الصراع الموجود حالياً في معظم أنحاء العالم الإسلامي عبارة عن حرب للأفكار»[3]، وقد قدَّم التقرير توصيات محددة وعملية للحكومة الأمريكية بأن تدعم قيام شبكات وجماعات تمثل التيار العلمانيّ والليبراليّ والعصرانيّ - ولا مانع من تسميته التيار الحضاريّ - في العالم الإسلامي؛ لكي تتصدى لأفكار وأطروحات التيارات الإسلامية التي يصنفها التقرير بالجملة، بأنها متطرفة، ويرى التقرير أنه لن تكون الغلبة عليها إلا بتشويه الأيديولوجيات المتطرفة في أعين معتنقيها ومؤيديها!

كما يؤكد التقرير على الحاجة أن تكون مواصفات الاعتدال ومفهومه مفهوماً أمريكيّاً غربيّاً متماشياً مع ما أسموه (الإسلام الجديد)!، وليس مفهوماً إسلاميّاً تقليديّاً!، وأن يكون هناك اختبار للاعتدال بالمفهوم الأمريكي يتم من خلاله تحديد الذين تعمل معهم الإدارة الأمريكية وتدعمهم في مقابل الذين تحاربهم وتحاول تحجيم نجاحهم.

وقد نتج عن ذلك كله ظهور دعوات بين المسلمين تنادي بـالتوجه نحو ما يسمى بـ(الليبرالية الإسلامية)[4] التي تقبل بالعلمانية المعتدلة، وبالديمقراطية الغربية، وفي هذا

---

(١) وهي ما تسمى بالعلمانية الجزئية أو المعتدلة أو السلبية!

(٢) أنجل راباسا، شيريل برنارد، لويل شوارتز، بيتر سيكل (بناء شبكات مسلمة معتدلة)، مؤسسة راند، نقلا: ٢/ ٢/ ٢٠١٤م، على الرابط:
http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2007/RAND_MG574.pdf

(٣) المرجع السابق (ص٦).

(٤) انظر: كتابي (قصة الإسلام الليبرالي) المركز العربي للدراسات الإنسانية، ط١/ ٢٠١٣م.

الإطار أصدر معهد هوفر Hoover Institution بجامعة (ستانفورد) في فبراير ٢٠١٠م، دراسة بعنوان (تعزيز الديمقراطية من أجل وقف الإرهاب)[١] للكاتبيْن: (شادي حميد) و(ستيفن بروك)، تدعو الدراسة إدارة (أوباما) لضرورة تغيير أسلوب التعاطي مع تلك المسألة والبعد عن الخطب الرنانة دون تعزيزها بأفعال تسير في الاتجاه ذاته، ذلك على اعتبار أن الديمقراطية هي السبيل الوحيد للقضاء على الإرهاب والعنف السياسي الذي تعاني منه المنطقة العربية في نظر الكاتبيْن.

إن اتجاه السلفيين للعمل السياسي بعد الثورات العربية، قد تولد عنه التعرف على رؤية مجموعات منهم للدولة وعلاقة الدين بها، وهو ما تولد عنه قلق لدى مراكز الفكر الأمريكية؛ حيث رأت تلك المراكز أن بعض تلك المجموعات السلفية - وغيرها من بعض الإسلاميين - يرون الإسلام كاملاً متكاملاً، ويرون ضرورة تحقيق المسلمين غايات وجودهم في الحياة دون نقص أو خلل.

ولذلك فلا غرابة بعد ثورات الربيع العربي أن نجد تقريراً أمريكيّاً في أكتوبر ٢٠١١م، بعنوان: (هل يجب علينا دعم الديمقراطيات الدينية غير الليبرالية؟)[٢]، إعداد: أميتاي إتزيوني[٣]، وهو تقرير يدعو لدعم الإسلاميين الذين يوافقون على الديمقراطية.

وقد وقع بين يديّ تقرير آخر صدر من (مؤسسة بروكنجز) في فبراير ٢٠١٣م، إعداد:

---

(١) February 1، 2010 (Steven Brooke ، Shadi Hamid (Promoting Democracy to Stop Terror ، Revisited
http://www.hoover.org/publications/policy - review/article/5285

(٢) (Should We Support Illiberal Religious Democracies?)، جامعة جورج واشنطن، معهد دراسات السياسات المجتمعية، بالإنجليزية على الرابط:
http://icps.gwu.edu/files/2011/10/illiberal - democracies.pdf

(٣) (AMITA ETZIONI)، يهودي ألماني المولد، ويحمل جنسية دولة الصهاينة، بجانب الجنسية الأمريكية، وهو مدير معهد دراسات السياسات المجتمعية بجامعة جورج واشنطن.

أحمد كورو، بعنوان: (سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية)[1]، ويلخص لنا عنوان هذا التقرير وحده حقيقة الاختلاف كما بينتها آنفاً، فلا مانع من المرجعية الدينية ولكن بدون دولة إسلامية!، ولعل تلك الفكرة كانت هي أساس إحدى الورقات البحثية لمنتدى (أمريكا والعالم الإسلامي التاسع ٢٠١٢م)؛ حيث رأت الورقة بأنه يمكن أن يكون للدولة سلطة تنظيم وتوجيه شؤون المؤسسات الدينية وحياة مواطنيها الدينية، من دون أن يكون لها دور في نشر المعتقدات الدينية أو رعاية نشرها[2]؛ فلا يجب أن يكون للدولة دور - مثلاً - في حظر استهلاك الكحول، أو دعوة النساء للحجاب ناهيك عن فرضه، أو دعوة الناس للصلاة، فعلى الدولة تبنّي فصل الدين عن الدولة[3]، ويعد ذلك اختلافاً جوهرياً بين رؤية السلفيين خاصة للدولة ورؤية العلمانيين لها.

يقول (روجر كوهين)[4]: «تعد تركيا الأقرب إلى النظام الليبرالي في دولة إسلامية شرق أوسطية، هذا هو لبّ التغيير في المنطقة، العثور على نموذج يقف بين الدين والحداثة، وبين

(١) انظر: Muslim Politics Without an Islamic State، موقع بروكنجز، ٢١/ ٢/ ٢٠١٣م، على الرابط:

http://www.brookings.edu/ar/research/papers/2013/02/21-akp-model-kuru

(٢) يُنظر: Peter Mandaville (Religion and Political Civilit)، بيتر ماندفيل (الدين والكياسة السياسية)؛ بروكنجز،٢٩/ ٥/ ٢٠١٢م، على الرابط:

http://www.brookings.edu/~/media/events/2012/5/29%20us%20islamic%20forum/draft%20papers/2012%2005%2021%20iwf%20the%20long%20conversation%20draft

(٣) يُنظر: (Secularism Can Save Egypt) (العلمانية يمكن أن تحفظ مصر)، أميتاي إتزيوني، دورية المصلحة القومية (The National Interest) ١٣/ ٨/ ٢٠١٣م، بالإنجليزية على الرابط:

http://nationalinterest.org/commentary/secularism-can-save-egypt-8874

وما ورد في هذا التقرير عن علاقة الدولة بالدين، هو نفس ما ذكره راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة التونسي، وذلك في حلقة برنامج (بلا حدود) مع الإعلامي أحمد منصور، على فضائية الجزيرة، بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠١٤م.

(٤) صحفي أمريكي، بريطاني المولد، من أسرة يهودية.

الدين والدولة غير الطائفية، ولذا ربما يكون من الجدير بالذكر تذكر أن ديمقراطية تركيا[1] هي ثمرة (٩٠ عاماً) من ارتفاع وانحسار العنف منذ تأسيس كمال أتاتورك للجمهورية عام ١٩٢٣م، وفرض الثقافة الغربية»[2].

(١) تعتبر تركيا أردوغان: دولة ديمقراطية داخلياً، وتقدم للمسلمين على أنها نموذج الدولة الذي يجب الحذو في اتجاهه، على الرغم من كونها نظاماً ذا سياسة خارجية مستقلة قد لا ترضي أمريكا.

(٢) روجر كوهين (بندول الشرق الأوسط) جريدة الشرق الأوسط، (العدد ١٢٧٤٢)، ١٧/ ١٠/ ٢٠١٣م.

الفصل الثاني:
رؤية العيون الأمريكية لمفهوم السلفية وعلاقة السلفيين بالسياسة

- □ المبحث الأول: قراءة المراكز البحثية الأمريكية لمفهوم السلفية بعد الثورات العربية.

- □ المبحث الثاني: رؤية المراكز البحثية الأمريكية لعلاقة السلفيين بالسياسة وبالتحول الديمقراطي بعد الثورات العربية.

رؤية العيون الأمريكية لمفهوم السلفية وعلاقة السلفيين بالسياسة

اهتمام الأمريكان بالسلفية ليس بالأمر الجديد، ولكنه تطور تطوراً هائلاً بعد ثورات الربيع العربي؛ حيث شهدت الساحة السياسية أوضاعاً مغايرة، أهمها وصول الإسلاميين للحكم، وخروج التيارات السلفية في هذه الدول من إطارها التقليدي؛ بانتهاء القطيعة مع المشاركة السياسية الإيجابية، وتأسيس عددٍ من الأحزاب السلفية؛ مما أوجد سياقاً عامّاً سيطر على (مراكز الفكر الغربية) عامة والأمريكية خاصة، للبحث عن مقاربات جديدة للتعامل مع معطيات الواقع التي تتشكل في العالم العربي، وتداعيات هذه المعطيات على المصالح الأمريكية ومصالح الكيان الصهيوني، وذلك في ضوء رؤيتهم للربيع العربي؛ حيث اعتبروه مجرد انتفاضات أو صحوات، أو إن شئت قلت ثورات غير مكتملة [١].

- ☐ نبذة عن الرؤية الأمريكية الشاملة للسلفيين بعد الحادي عشر من سبتمبر، وقبل الثورات العربية:

مثّلت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، نقطة تحول تاريخية فاصلة في العلاقة بين السلفية والغرب، وإن كان شكل العلاقة الحالية بين الطرفين بدأ يتشكل قبل هذه الهجمات، فبعد أن كان الوعي الغربي في معظمه لا يوجد لديه معرفة كافية بالتصنيفات

(١) يرى (مارك لينش) في حوار أجري معه عبر مركز (الأمن الأمريكي الجديد)، في ٥ أغسطس ٢٠١١م، أن ما يطلق عليه الربيع العربي لا يستحق استخدام مصطلح (ثورة)، وإنما هي مجرد انتفاضات أو صحوات، أو هي ثورات لم تكتمل، كما ذكر ذلك في كتابه (الربيع العربي: ثورات الشرق الأوسط الجديد غير المكتملة)، الذي يمثل عملياً مرافعة سياسية عن أوباما، وكشف لما دار وراء الكواليس أثناء الثورات العربية، وقد نشر الكتاب في عام ٢٠١٢ ثم صدرت طبعته الثانية في عام ٢٠١٣م، وقد تبع لينش في ذلك كل باحثي مراكز الفكر الأمريكية؛ فلم أرهم يستخدمون إلا لفظ (الانتفاضة):
AUGUST 5، 2011، Marc Lynch on Origins of the Arab Uprising
http://www.cnas.org/media-events/cnas-in-the-news/articles/marc-lynch-on-origins-of-the-arab-uprising#.UyF7hz9_v3A

الحاصلة في العالم الإسلامي، ولا يتفهم حقيقتها ولا مدلولها في أكثر الأحيان، أصبح يهتم بذلك، ويرسل بعثاته للتعرف عن قرب على حقيقة الأمور، ولكن حتى زمن ما قبل ثورات الربيع العربي لم يتمكن الغرب - لأسباب عديدة - من التعرف على السلفية - كمنهج إسلامي - بما يتيح له تشكيل صورة سليمة عنها، بل كان تعرُّفه عليها من خلال أحداث ووقائع عديدة فعلها بعض المنتمين للمنهج السلفي -، ومن خلال تراكمات هذه الوقائع (التفجيرات، الاختطاف، الذبح، العنف) تكونت صورة مشوهة أو قل مغلوطة عن السلفية.

لذلك يذهب الغربيون في تعريفهم للسلفية مذاهب شتى، القاسم المشترك بينها هو عدم خلوها جميعاً من هذه الأوصاف (التشدد، التزمت، الأصولية، العنف، الراديكالية، وأحياناً التكفير)، وذلك مرجعه ربما إلى ما تمثله السلفية من تحدٍّ كبير أمام قيم الغرب المستمدة من الليبرالية والعلمانية والديمقراطية والحداثة، التي أنتجت نمطاً معيناً للحياة نشأ عليه الإنسان الغربي، تبدو فيه الحرية الفردية ماثلة في كل مظاهر الوجود، وهذه هي مشكلة السلفية مع العالم الغربي.

ويعتقد أكثر الغربيين أن (السلفي) إن لم نقل المسلمين عامة يؤمن بما بات يعرف بـ(السلفية الجهادية)، ويؤمن باستخدام ما يسمونه بإطلاق (العنف) وهو حمل السلاح أو استخدام القوة، سواء كان ذلك لمقاومة المحتل، (كما في أفغانستان والعراق وفلسطين)، أو للاعتداء على بلاد غير المسلمين!، (كما حدث في أمريكا وبريطانيا وإسبانيا وفرنسا)، أو لتغيير أنظمة الحكم في العالم العربي والإسلامي!، فالكل عندهم سواء!

إن مصطلح (السلفية الجهادية) عرفه الغربيون من خلال ممارسات تنظيم (القاعدة) ومَنْ على شاكلته من التنظيمات الإسلامية التي ترى الحل في العمل المسلح!؛ فالسلفية في مخيلة الغرب علامة على إسلام الرفض والمجابهة، أو الإسلام الذي لا يتنازل، ولا يسمح

لهم بالسيطرة على شيء من ثرواته ومقدراته، وهو ما أكد لدى الغرب أن انتشار هذا المنهج، الذي لا يفاوض على شيء إلا وفق الشرع، وأتباعه يصعب ترويضهم؛ لأنهم لا يعرفون التنازلات. فانتشاره ليس في مصلحته بل هو مدعاة للقلق على الدوام.

ففي تحذير لعدد من المحللين العسكريين الصهاينة من نمو التيار السلفي في مصر؛ نقلت صحيفة (إجزامينر) الأمريكية المقربة من اللوبي الصهيوني (١٧/ ١٢/ ٢٠٠٩م) على لسان البروفيسور (آرون ليرنر) المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، أن هناك قلقاً كبيراً من نمو التيار الإسلامي في مصر الذي يراه يسير على نفس أفكار السلفيين في المملكة العربية السعودية، محذراً من إمكانية سقوط مصر قريباً في يد الإسلاميين؛ مما يعني تعرض الكيان الصهيوني والمصالح الأمريكية للخطر»[١].

(١) علي عبدالعال (السلفية والغرب) مرجع سابق، بتصرف.

المبحث الأول
قراءة المراكز البحثية الأمريكية لمفهوم السلفية بعد الثورات العربية

حاول (ويليام ماكانتز)[(١)]، في مذكرة الشرق الأوسط رقم (٢٣) الصادرة عن مركز (سابان) في معهد بروكينجر، مايو ٢٠١٢م [(٢)] بعنوان (أقل الأمريْن ضرراً: تحول سلفيي مصر إلى السياسات الحزبية)، حاول تقديم تعريف لمعنى السلفية، ورأى أن ذلك مهمة صعبة؛ «لأن السلفيين يفضلون تعريف ما ليس بسلفي؟ بدلاً من تعريف السلفي، ويمكن بصفة عامة اعتبار السفلية: اتباع نهج الرسول (محمد) ﷺ والأجيال الثلاثة الأولى من المسلمين المسماة بـ(السلف)، وعليه يرفض السلفيون اتباع المذاهب الفقهية الأربعة، بالرغم من أنهم يوقرون المذهب الحنبلي الذي ظهر في القرن التاسع الميلادي ويلتزمون بتعاليمه، لاسيما وأن ابن تيمية اهتم بهذا المذهب في القرن الرابع عشر الميلادي، وأسهب في شرحه ودحض الانتقادات الموجهة إليه.

بعد نحو أربعمائة عام (أي: في القرن الثامن عشر الميلادي) قام محمد بن عبدالوهاب بوضع تطبيقات سياسية لشروحات ابن تيمية للفقه الحنبلي، ويرادف كثيرون بين الوهابية والدولة السعودية الحالية ذات الطابع الإسلامي المحافظ»[(٣)].

---

(١) باحث متخصص في دراسات الشرق الأوسط بجامعة (جون هوبكنز).

(٢) Brookings Institution، Saban Center for Middle East Policy. Middle East Memo (23). William McCants (The Lesser of Two Evils: The Salafi Turn to Party Politics in Egypt) May.2012
http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2012/5/01%20salafi%20egypt%20mccants/0501_salafi_egypt_mccants.pdf

(٣) د. مروة نظير (عرض التقرير)، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، ١٣/ ٧/ ٢٠١٢م، بتصرف، على الرابط: http://rcssmideast.org/reviews/

ويرى (جيمس ميرفي)، و(دانيال بويمر) عند حديثهما عن السلفية بعمومها في دراستهما للسلفية المصرية في مايو ٢٠١٢م[1] أنه من الصعب الحصول على إجابة لسؤال (مَنْ هو السلفي؟).

ولكي تجيب هذه الدراسة عن هذا السؤال فقد رجعت إلى ما أسمته المصطلح العربي لكلمة (سلفي)، والذي رأت أنه يشير إلى تابعي السلف الصالح وهم الرعيل الأول من المسلمين، وبناء على ذلك فالمصطلح في رأي الدراسة يُطلق على كل من يُلزم نفسه بين المسلمين اليوم بأن يحيا حياة الجيل الأول بدينهم وقتالهم وزهدهم، ولكن الدراسة مع ذلك أقرت أنه لا تزال هناك خلافات قائمة بين السلفيين حول مَنْ الذي يستحق أن يوصف بالسلفي الحق ومَنْ لا يستحق[2].

ويرى (جوناثان براون)[3]، في مقابلته مع (زكاري لوب) بعنوان (آفاق قاتمة للسلفيين في مصر) المنشورة عبر مجلس العلاقات الخارجية CFR في ١٩ يوليو ٢٠١٣م، يرى أن السلفية مدرسة فكرية أيديولوجية وقانونية إسلامية، تتميز بأنها تستقي مباشرة وبشكل أساسي من المصادر الأصلية للإسلام، وهو ما يختلف مع مدارس إسلامية أخرى تضع تلك المصادر في سياقها التاريخي والاجتماعي والسياسي وتُعمل اجتهادها وفقاً للواقع الجديد الذي نعيشه[4].

---

(١) (جيمس ميرفي)، و(دانيال بويمر)، تقرير بعنوان (تسييس السلفية المصرية: المشاركة المبدئية والمنافسة الإسلامية في مرحلة ما بعد مبارك) جامعة جورج واشنطن، مدرسة إليوت للشؤون الدولية، معهد دراسات الشرق الأوسط، مايو ٢٠١٢م، النسخة الإنجليزية، على موقع الجامعة، نقلا: ٢/ ٢/ ٢٠١٣م، على الرابط:
http://www.gwu.edu/~imes/assets/docs/Capstone%20Papers%20-%202012/Boehmer،%20Murphy.pdf

(٢) يُنظر: تقرير (تسييس السلفية المصرية) ترجمة: عبدالفتاح محمد العزازي، المركز العربي للدراسات الإنسانية، فبراير ٢٠١٣م.

(٣) أستاذ مساعد في الدراسات الإسلامية، والتفاهم (الإسلامي - المسيحي) في كلية الخدمة الخارجية في جامعة جورج تاون، نشأ في أسرة إنجيلية، ثم اعتنق الإسلام في ١٩٩٧م.

(٤) Jonathan Brown، Zachary Laub (Dim Prospects for Egypt's Salafis) Council on Foreign Relations\ July 19، 2013:
http://www.cfr.org/egypt/dim-prospects-egypts-salafis/p31127

كما يرى (براون) أيضاً في موضع آخر أن هذه المدرسة اللاهوتية والقانونية الفكرية، ليست حركة سياسية أو مدرسة للفكر السياسي، وأن مصطلح (السلفية) هو مصطلح مشكل للغاية؛ نظراً لأنه يُساء فهمه نتيجة استخدامه في الحديث عن كيانات مختلفة، ومن ثَمَّ يجري الخلط حول تفسير التصرفات المختلفة لتلك الكيانات[1].

وتُجمِل لنا دراسة (جيمس ميرفي)، و(دانيال بويمر) - آنفة الذكر - رؤية السلفية، كما يلي:

«يُعتبر مبدأ التوحيد هو الركن الركين للعقيدة السلفية، وهذا المبدأ يقوم على ثلاثة أفكار رئيسة، وهي:

- أن هناك إلهاً واحداً.
- وهذا الإله تجب له السيادة على الإنسان في كل الشؤون والأحوال.
- وهو وحده المستحق للعبادة.

ومِنْ أجل الحفاظ على أسس التوحيد يقوم السلفيون بالاعتماد على (القرآن والسنة وإجماع صحابة النبي صلى الله عليه سلم) كمصادر للشريعة الإسلامية، وأي مصدر للتشريع غير هذه المصادر الثلاثة يعتبر بدعة خطيرة من صنع البشر، تهدد وضوح وصفاء عقيدة التوحيد؛ ولذلك يعتبر السلفيون إعمال العقل وتقديمه على النص واستخدام القياس، وكذلك كل شيء ليس له أصل في العقيدة الإسلامية، من أهم التحديات التي تدمر الرسالة الأصلية لدين الإسلام.

ولهذا تختلف وجهة نظر السلفيين تجاه الاجتهاد والتقليد كمنهج مستخدم من قبل علماء

---

(١) يُنظر: جوناثان براون (التحديات المقبلة لمصر) المؤتمر السنوي، لمعهد الشرق الأوسط في واشنطن، ١٤ نوفمبر ٢٠١٢م، على الرابط:
http://www.mei.edu/transcripts/2012-annual-conference-panel-2-transcript-challenges-ahead-egypt

أصول الفقه الإسلامي، ويشير الاجتهاد إلى (تفسير مسألة فقهية معينة مِن قِبل علماء أصول الفقه من خلال استخدام القياس)، وهو مبدأ مرفوض بالنسبة للسلفية كمصدر من مصادر استخراج الأحكام الفقهية، وتحذر دائماً من استخدامه، وهذا يؤكد الصبغة النصية للسلفية والمنهج النصي، أي: اعتمادهم على النص فقط في استخراج الأحكام الشرعية.[1]

وبالنسبة للتقليد وهو (الاعتماد في تشكيل حكم شرعي جديد على حكم سابق)، فهو أيضاً مرفوض لدى السلفيين بحجة عدم ضرورة وجود وسيط بين القرآن والسنة، وأن قبول الحكم الذي توصل إليه علماء أصول الفقه بدون معرفة دليل هذا العالم والطريقة المتبعة في استخراج الحكم، يقدح في الصيغة الإلزامية للنص، وهم يعتبرون أن التقيّد بالنص مُلزم وأساسي.

ولا يخفى أن مثل هذا التوجه يُعزز من اهتمام السلفيين بالاعتماد على الحديث لإجابة الأسئلة الشرعية، ويحمل في طياته رفضهم للمذاهب الفقهية الأربعة.

وكانت النتيجة هي أخذ السلفيين المباشر لكل مصادر المعرفة عن الأحكام الإسلامية، وكيفية توجيهها للمجتمع من القرآن والسنة، ثم يسقطونها على المسائل المطروحة أمامهم بدون أيّ وسيط أو محاولة لتحميل النص فوق ما يحتمله[2]، لدرجة أن هذه العقيدة أصبحت تميز السلفيين عن غيرهم من المسلمين، ولذلك كانت هذه العقيدة مؤثراً قويّاً في سلوك السلفيين السياسي.

(١) يجب ألا يتعامل الفقهاء مع النصوص الشرعية بمعزل عن مقاصدها؛ فيكونون بذلك أقرب إلى اتباع حَرْفيّة تلك النصوص، بل يتعاملون معها بالطريقة الوسطية التي تربط بين النصوص الجزئية والمقاصد الكلية، وترى الإيمان بحكمة الشريعة وتضمنها مصالح الخلق، وتربط نصوص الشريعة وأحكامها بعضها ببعض، وتنظر النظرة المعتدلة لكل أمور الدين والدنيا، وذلك هو منهج تعامل علماء المسلمين السابقين مع فقه المقاصد بمسلك وسطي، كشيخ الإسلام ابن تيمية، وغيره. [يُنظر: يوسف أحمد البدوي (مقاصد الشريعة عند ابن تيمية) طبعة دار النفائس (ص٥١٩: ٥٢١)].

(٢) أرى أن انتقاد أخذ السلفيين المباشر للأحكام الإسلامية من القرآن والسنة بدون أي وسيط، أمر فيه تأثر ببعض أفكار اليهود، حيث إن اليهود بدّلوا وغيروا، فناهيكم عن تحريف التوراة، فإنهم أصبحوا لا يستقون أحكامهم مباشرة منها!، وإنما جعلوا كتاباً فيه أقوال وفهم وشرح حكمائهم وأحبارهم للتوارة، وأسموه (التلمود)، ثم أخذوا يستقون أحكامهم من هذا (التلمود) كوسيط لفهم التوراة، لدرجة أنهم قدموه عليها!

وكفصيل دينيّ فإن السلفية تؤكد أشد التأكيد على الأهمية القصوى للالتزام بهذه العقيدة دون أيّ مساومة – بحجة الوسطية – أو مراوغة، الأمر الذي أدى إلى وجود الروح الجماعية بين السلفيين هدفها حماية المجتمع ضد أيّ ضرر أجنبي عن المجتمع الإسلامي، وهذه الروح سيطرت على أفكار السلفيين الأخلاقية والسياسية»[1].

ويعتبر (إد حسين)، في تقريره المنشور لدى مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك CFR (ديسمبر ٢٠١١م)، أن السلفية ليست فكرة إصلاحية تجديدية وَرِعَة وغير مؤذية كما يحسب البعض، بل هي متطرفة، أنتجت متطرفين يستخدمون العنف وآخرين لا يستخدمونه، ويتكلم (حسين) عن الأفكار السلفية التي يراها متطرفة، وليست مجرد أفكار مجردة، بل أفكار بررت العنف، وهي ثلاث كما ذكرها:

١) الاتباع الحرفي لنصوص الشريعة، والذي يدفعهم للدعوة لعودة الخلافة سواء بالقوة – وهو ما يفعله الجهاديون – أو عبر صناديق الاقتراع.

٢) عقيدة الولاء والبراء التي تحضّ على كراهية الآخر.

٣) الطرد من الإسلام وتبرير عقاب المرتد[2].

وجاءت افتتاحية صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية – ١٩/ ٨/ ٢٠١٢م – بعنوان (لا تخف جميع الإسلاميين، الخوف من السلفيين) والتي رأت أن «القاسم المشترك بين الجماعات السلفية المتباينة هو الإلهام والدعم من الوهابيين»، وأن السلفي أصوليّ بطبعه؛ فهو محصور

---

(١) ترجمة تقرير (تسييس السلفية المصرية)، مرجع سابق.

(٢) يُنظر: Ed Husain Why Egypt's Salafis Are Not the Amish Council on Foreign Relations (December 1،2011):
http://blogs.cfr.org/husain/2011/12/01/why-egypt%E2%80%99s-salafis-are-not-the-amish/
وهذا المقال يحاول مقارنة السلفيين بالمسيحيين الجدد [المعمدون ثانية] (الآنابابتيست) الذين يسمون بالأميش (Amish) في أمريكا، والذين لا يؤمنون بالتكنولوجيا، ويطلقون لحاهم، ويحلقون شواربهم، ويُحرِّمون التصوير والمعازف، وتلبس نساؤهم زيّاً محافظاً.

بين خيارين فقط، «السماء أو جهنم»، وأن السلفيين عنصر في تعميق الفجوة بين السنة والشيعة[1].

(١) يُنظر: روبن رايت، افتتاحية (نيويورك تايمز)، بعنوان (Don't Fear All Islamists، Fear Salafis)، ٢٠/ ٨/ ٢٠١٢م، على الرابط:
http://www.nytimes.com/2012/08/20/opinion/dont-fear-all-islamists-fear-salafis.html
(روبن رايت) باحثة بارزة في المعهد الأمريكي للسلام، وفي مركز (وودرو ويلسون) الدولي.

المبحث الثاني
رؤية المراكز البحثية الأمريكية لعلاقة السلفيين بالسياسة وبالتحول الديمقراطي بعد الثورات العربية

□ أسباب الاستكانة السياسية والصبر على الحاكم طالما ظل مسلماً في الظاهر:

امتدت الدراسات الأمريكية بعد ثورة يناير، والتي تناولت علاقة السلفيين بالسياسة والديمقراطية، لتطال بالرصد وربما التحليل بعض آراء السلفيين قبل ثورة يناير؛ وذلك حتى تتم مقارنة مواقفهم قبل الثورات بما بعدها، ومن أمثلة ذلك، مناقشة بعض الدراسات أسباب استكانة السلفيين وصبرهم على الحكام.

يرى (هارون زيلين)[1] في مقاله (الديمقراطية على الطريقة السلفية) (٢٠ يوليو ٢٠١٢م)، أنه قبل الانتفاضات العربية كانت الغالبية العظمى من السلفيين تنظر إلى الديمقراطية على أنها أمر مناقض للإسلام، ويقوم جوهر حُجّة السلفيين على أن انتخاب المُشرِّعين لسن قوانين ينتهك حكم الله، الذي هو صاحب السيادة الوحيد الحقيقي في العالم، ومن ثَم فإنه من خلال إعلاء سيادة الديمقراطية؛ فإن المرء يساوي بين البشر والخالق، وبالتالي فأحدهما يعبد الآخر، ونتيجة لذلك، لا يكون المرء مسلماً حقّاً لأن معتقداته انزلقت نحو الشِّرك»[2].

ويقول (جوناثان براون) في تقرير لمركز كارنيجي للسلام في (ديسمبر ٢٠١١م):

«على الصعيد السياسي اتخذت السلفية موقفاً غامضاً نوعاً ما، فالسلفيون يلتزمون بالإسلام السنّي الكلاسيكي الذي تجسّد في النصوص الدينية للقرنين التاسع والعاشر،

---

(١) متخصص في السياسة السلفية في البلدان التي تنتقل إلى الديمقراطية، وفي كيفية تكيف الجماعات الجهادية مع البيئة السياسية الجديدة في عصر الثورات العربية.

(٢) The Washington Institute for Near East Policy (Democracy، Salafi Style) ، Aaron Y. Zelin:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/democracy-salafi-style

وهذه النصوص تعظ بالاستكانة السياسية التي تعني أنه يتعين على المسلمين ألا يتمردوا على الحاكم مهما كان جائراً أو غير وَرِع؛ وأن الجمهور الإسلامي ليست له حقوق المشاركة السياسية، بيد أن هذه النصوص نفسها تعلم أيضاً أنه إذا ما توقف الحاكم عن كونه مسلماً، فيمكن معارضته عن طريق العنف، وهكذا ترسم السلفية خطّاً دقيقاً بين توجهيْن سياسييْن متناقضيْن تماماً، فالسلفيون يجب أن يكونوا مستكينين سياسيّاً حتى حيال أبغض الحكام، طالما أنه بقي مسلماً شكليّاً، لكن حين لا يعود الحاكم أو المجتمع مسلمين، يسمح بالمعارضة العنيفة. من الصعب في السلفية والإسلام السنّي بوجه عام الوصول إلى النقطة التي يتوقف فيها أحد عن كونه مسلماً، لكن حين يدلي منظّر إسلامي بمثل هذا الاتهام، يتم عبور الخط الفاصل بين الاستكانة والعنف، هذا الخط الدقيق والذي يتم تحديده ذاتيّاً [1]، يفسر لماذا معظم السلفيين كانوا مستكينين سياسيّاً، فيما قلة منهم، بما في ذلك الحركة الوهابية تحولت إلى العنف.

بيد أن الانصياع السياسي لا يعني أن السلفيين يقبلون الدولة (الأمة العلمانية الحديثة)، إذ هم يؤمنون، استناداً إلى مصادر نصوصهم القروسطية[2]، أن النظام السليم الوحيد لحكم المسلمين هو ذلك المستند إلى الشريعة، ونتيجة لذلك، يحظر معظم فقهاء السلفيين في العصر الحديث الانخراط في السياسات الديمقراطية، بما في ذلك الاقتراع؛ وهم يعلمون أنه يتعين أولاً أن تتعلم المجتمعات الإسلامية مجدداً التعاليم الأساسية والصحيحة للإسلام: الفهم السليم لله وصفاته، صحيح الصلاة، والتفاعل الشخصي، وكما ورد في القرآن:

---

(١) إن مسألة الدخول أو الخروج من الإسلام هي باب مغلق مع انقطاع الوعي لا يستجد فيه شيء، وذلك حتى لا يكون ذلك الأمر الخطير بيد أحد؛ فالحكم على شخص معين بالخروج من الإسلام، يلزمه ما يسميه العلماء انتفاء موانع وتحقق شروط، وهو أمر رأى فيه بعض العلماء أنه ليس من حق الأفراد؛ بل من حق القضاء فقط، وقد فصّل الشيخ العلامة عبدالعزيز بن باز في رسالته (العقيدة الصحيحة وما يضادها ونواقض الإسلام) طبعة دار الوطن بالرياض، ط١/ ١٤١٣هـ، عدداً من الأصول والضوابط في ذلك.

(٢) مصطلح تم نحته لغويّاً من (القرون الوسطى).

﴿إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ (محمد: ٧) بكلمات أخرى، تنقية الإيمان والممارسة اليومية ستؤديان في خاتمة المطاف إلى تغيير أساسي للمجتمع والدولة»[١].

ويرى (كمران بخاري)[٢] في تقرير (مركز ستراتفور) أكتوبر ٢٠١٢م الذي أعده تحت عنوان (السلفيون والدمقرطة العربية)[٣]، أن من أسباب ابتعاد السلفيين عن العمل السياسي، التركيز على الأخلاق الشخصية والتقوى الفردية، بحجة أن الدولة الإسلامية لا يمكن أن توجد من دون العودة إلى ما كان عليه المسلمون الأوائل من تعاليم الإسلام الحقيقية، وهذا يعني أيضاً أن فكرة السلفية على خلاف مع مفهوم (السلفية الجهادية) - في حد ذاته - كما تمارسه جماعات مثل القاعدة التي تسعى إلى استخدام القوة لإظهار الأيديولوجية الإسلامية الخاصة بهم.

ولفت التقرير النظر إلى أن الحركة السلفية تحملت البعد عن النشاط السياسي؛ لأن لديها داعماً سياسيّاً في ذلك، يتمثل في السعودية التي تعتبر المنشأ التاريخي للسلفية، وذلك على الرغم من معارضة بعض رجال الحركة السلفية لسياساتها، وذلك فيما يعرف بحرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١م؛ حيث وجدت المملكة نفسها مجبرة على السماح للقوات الأجنبية بالوجود على أراضيها لحمايتها من (حزب البعث العراقي) واحتلاله الكويت، مما جعل علماء بارزين يدعون علناً للإصلاح، وهو ما ترتب عليه بداية انخراط السلفيين بصفة عامة في الخطاب السياسي[٤].

---

(١) جوناثان براون (السلفيون والصوفيون في مصر) مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ديسمبر ٢٠١١م (ص٣، ٤)، على الرابط:
http://carnegieendowment.org/files/salafis_sufis_arabic.pdf

(٢) نائب رئيس مركز دراسات الشرق الأدنى وشؤون جنوب آسيا بـ(ستراتفور).

(٣) (الدمقرطة) تعني في الفكر الغربي: نشر فكر الديمقراطية ووسائلها.

(٤) Kamran Bokhari، Salafism and Arab Democratization، Stratfor، 2\10\2012
يُنظر: بالإنجليزية على الرابط:
http://www.stratfor.com/weekly/salafism-and-arab-democratization
والحقيقة أن بداية انخراط السلفيين في العمل السياسي كانت قبل هذا التاريخ بفترة، فدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب وتحالفه السياسي مع الإمام محمد بن سعود هو نوع من ممارسة السياسة متمثلة في معارضة الحكام.

□ التشريع لله وحده، والديمقراطية أهون الشرَّيْن:

ترى دراسة (جيمس ميرفي)، و(دانيال بويمر)، أن (الديمقراطية) و(الليبرالية) و(التعددية) واجهت صعوبة كبيرة في القبول لدى السلفيين؛ لأنها لم تأتِ مباشرة من هذه المصادر (القرآن والسنة والإجماع)[1].

ويرى (شادي حميد) - مدير بروكنجز الدوحة - في تقييمه للانتخابات البرلمانية المصرية (٢٠١١م)، أن السلفيين جاءوا للساحة السياسية حديثاً، وأنهم لم يشاركوا في الانتخابات قبل الثورة؛ لاعتراضات (لاهوتية)؛ فهم يعتقدون أن تشريع القوانين من حق الله فقط[2]، وليس البرلمان المنتخب؛ مما دعاهم لاجترار فتاوى جديدة مثل حركات الجمباز الإبداعية؛ لتبرير دخولهم إلى الساحة السياسية[3].

ويشير (ويليام ماكانتز) في مذكرة الشرق الأوسط رقم (٢٣) الصادرة عن معهد سابان في بروكنجز، «إلى انتقاد السلفيين الديمقراطية البرلمانية؛ إذ يعتبرونها ديمقراطية كاذبة، كما يرون أنها تتناقض مع الإسلام؛ لأنها تسمح للبشر بالتعدي على دور الله كمشرع، ورغم

---

(١) يُنظر: تقرير (تسييس السلفية المصرية)، مرجع سابق.

(٢) يقول الدكتور عبدالجليل محمد علي، عن اتجاهات التفسير المختلفة لمبدأ (سيادة الأمة)، أنَّ «الخلاف ما هو إلا خلاف في الصياغة دون المضمون؛ وآية ذلك: أنّ النظريات قد اتفقت فيما بينها على أنَّ السيادة للأحكام الإلهية الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية؛ وهذا ليس محل جدال أو نقاش مع أصحاب نظرية السيادة الإلهية «[(مبدأ المشروعية في النظام الإسلامي) دار عالم الكتب بالقاهرة، ط١/ ١٩٨٤م - (ص٢٢٣)]، وبالجملة فإن (السيادة الشعبية) يمكن أن تعني تصريف الأمة مسار حياتها بنفسها بما يتناسب مع مصالحها وبما لا يتعارض مع سيادة الشريعة المنزلة من عند الله، وهو ما يُعرف في كليات السياسة الشرعية: أن (السيادة للشرع والسلطة للأمة)، فالأمة في إطار سيادة الشريعة هي مستقر السلطة ومستودعها، فإذا اعتمدنا ذلك الفهم للسيادة الشعبية وطبقناه، فإنه لا تعارض مع كون الشريعة الإسلامية وحدها مصدر التشريع.

(٣) Shadi Hamid (Assessing Egypt's Parliamentary Elections) brookings ،December 1، 2011 بالإنجليزية على الرابط:
http://www.brookings.edu/research/interviews/2011/12/01-egypt-hamid

ذلك فقد كان لبعض السلفيين مثل أحمد شاكر ومحمد ناصر الدين الألباني رأياً مخالفاً، فمع اعترافهم بأن الديمقراطية شر، إلا أنهم يرونها شر لا بد منه لتمكين السلفيين من انتخاب مرشح يخشى الله ويمنع خطراً أكبر هو العلمانية، ومِنْ ثَمَّ يدفع باتجاه بناء الدولة الإسلامية.

وقد توصل شاكر والألباني لهذه الرؤية بناء على نتائج الانتخابات البرلمانية الحرة نسبيّاً في مصر في الأربعينيات، وفي الجزائر في التسعينيات من القرن العشرين، وقد استقر جانب كبير من السلفيين على أن الديمقراطية (رغم زيفها) ما هي إلا وسيلة للمشاركة في إدارة شؤون البلاد، ولعل تجربة سلفيي الكويت ونشاطهم الواضح في البرلمان من النماذج المهمة في هذا الصدد[1].

يقول (هارون زيلين) في مقاله (الديمقراطية على الطريقة السلفية):

«والديمقراطية قد عرّضت السلفيين إلى سؤال صعب: هل يحافظون على نقائهم العقائدي أم يحاولون إحداث تأثير فعلي في مصيرهم - وهو الطريق الذي كان مغلقاً أمامهم في ظل أنظمة استبدادية؟ يبدو أن بعض السلفيين يمتلكون من البصيرة وبُعد النظر ما جعلهم يدركون ضرورة الانضمام إلى العملية الديمقراطية.

كما أن مشاركة السلفيين في اللعبة السياسية تثير اعتبارات سياسية مهمة ينبغي على الولايات المتحدة أن تضعها في الاعتبار، صحيح أن الحكومة الأمريكية، والغرب بشكل عام، لديهم نقاط تلاقي أيديولوجي قليلة مع الحركات السلفية، لكن إشراكها في العملية السياسية الرئيسة ينطوي على احتمالية جذب الأفراد بعيداً عن التفسيرات الجهادية الأكثر تطرفاً للسلفية، وقد تكون هذه الحركات أطرافاً سياسية مزعجة، بيد أن توفر الديمقراطية منفذاً، أكثر إيجابية للتغيير بدلاً من العنف.

إن السلفيين مستعدون لأن يصبحوا أطرافاً سياسية فاعلة في الشرق الأوسط الجديد، وينبغي منحهم مساحة لمواصلة تطورهم الأيديولوجي»[2].

(١) د. مروة نظير (عرض للتقرير) مرجع سابق، بتصرف.

(٢) (Democracy، Salafi Style) مرجع سابق، بتصرف.

□ حقيقة ممارسة السلفيين للسياسة:

وترى دراسة (تسييس السلفية المصرية) أن المشاركة السلفية الحالية لا تتطلع إلى سلوك سياسي سلفي بقدر ما تتطلع إلى كيفية تفسير النصوص الدينية التي تشكل أيديولوجيات السلفيين، وأن هدف السلفيين الأول هو التركيز على نشر العقيدة السلفية (والقضاء على الممارسات الشاذة وغير الدينية) وتُقرّ الدراسة في الوقت ذاته بأن فكرة تقديم الدعوة والتربية والتزكية على دخول المعترك السياسي لم تعد حالياً هي السائدة بين السلفيين.

□ أثر ممارسة السياسة على السلفيين:

يرى (زيلين) أن السلفيين بعد الثورات أصبحوا «يُنحّون جانباً سنوات من المعارضة الثيولوجية للديمقراطية، ويشاركون في اللعبة السياسية، وأن الأحزاب السلفية المنتشرة بسرعة في منطقة الشرق الأوسط تُظهر التحول الهائل بعيداً عن الموقف العقائدي السابق لهم في هذه المسألة»[1].

ويوافقه في ذلك (جوناثان براون) فيقول: «إن قرار السلفيين المصريين بتشكيل أحزاب سياسية، والانخراط في معمعة السياسات الانتخابية، يسجّل قطيعة مثيرة عن الموقف السلفي النموذجي»[2].

ويرى (جوناثان براون) أيضاً أن «وجود حصة للحركة السلفية في الحياة السياسية دفعها إلى ممارسة انضباط غير مسبوق، وعلى سبيل المثال - في مصر -، بعد الهجوم الذي وقع يوم (٣٠ مارس) على المقامات الصوفية على أيدي ناشطين سلفيين، قال الزعيم السلفي السكندري عبدالمنعم الشحّات للصحف إن مثل هذه الأعمال الإجرامية غير مسموح بها كلياً بالنسبة للسلفيين الذين يعارضون تعظيم القبور، لكنهم لا يدعون إلى تدميرها[3]».

---

(١) المرجع سابق، بتصرف.
(٢) جوناثان براون (السلفيون والصوفيون في مصر) مرجع سابق (ص٤).
(٣) المرجع السابق (ص١١).

ويعتبر (بخاري) في تقرير (مركز ستراتفور) في أكتوبر ٢٠١٢م، أن التغير الأكثر أهمية الناتج عن مشاركة السلفيين في الحياة السياسية، هو تبنيهم العملية الانتخابية بعد عقود من البعد والتنديد بالديمقراطية باعتبارها غير إسلامية، ولكن هذا التحول - في رأيه - نابع من النفعية، وليس من تطور الطبيعة الأيديولوجية للسلفيين.

ويرى (بخاري) أنه كان من المتوقع أن يؤدي تحول الحركات الرديكالية، وانضمامها إلى التيارات السياسية إلى اجتثاث التطرف، إلا أن ذلك قد يكون صحيحاً في حالة الدول التي لديها أنظمة ديمقراطية قوية، ولكن في معظم الدول العربية - التي بدأت للتو رحلتها بعيداً عن التسلط - فإنه من المرجح أن يؤدي ارتماء السلفية في أحضان السياسة الانتخابية، إلى تأخر عملية التحول الديمقراطي، وربما تعطيل وزعزعة الاستقرار في المنطقة، والسبب في ذلك ما قد ينتج من فوضى تفتيت المشهد السلفي، نتيجة قبول بعض السلفيين سياسة الدمقرطة؛ حيث إن كثرة من السلفيين لا يزالون غير مرتاحين لها، حتى الذين تبنوها فإنما قد فعلوا ذلك بحذر[1].

ويتوافق ما رآه (بخاري) مع ما رآه (ماكانتز)، فهو يرى بدوره أن تقبل السلفيين للديمقراطية البرلمانية في أعقاب الثورات العربية لا يتجاوز التعقيدات المرتبطة بانتهاج السلفيين للعنف، فرغم ترحيب كثيرين بتوجه السلفيين إلى السياسة البرلمانية كخطوة إيجابية نحو التخلي عن النهج العنيف، فلا تزال العديد من الجماعات السلفية تعتبر من المنظمات الإرهابية، مثل: (جمعية إحياء التراث الإسلامي) بالكويت، والتي توجد على قائمة المنظمات الإرهابية بالولايات المتحدة الأمريكية منذ ٢٠٠٨م»[2].

---

(١) كمران بخاري (السلفيون والدمقرطة العربية)، مرجع سابق.

(٢) د.مروة نظير (عرض للتقرير)، مرجع سابق، بتصرف.

□ الأصولية الجديدة:

نقلتُ من قبل قول (روبن رايت) في افتتاحية (نيويورك تايمز)؛ أن السلفي أصولي بطبعه، ويظهر أن هذه هي الرؤية المسيطرة على باحثي مراكز الفكر، حتى إذا رأوا أي تطور لدى السلفيين، ولذلك فلا غرابة أن يرى الدكتور إبراهيم شرقية - نائب مدير بروكنجز الدوحة - أن استخدام مصلح (الأصولية الجديدة) في التعبير عن دخول السلفية السياسية في الوقت الحالي، جاء مناسباً وعلى درجة عالية من الدقة؛ حيث شكّل دخول السلفيين معترك الحياة السياسية في مرحلة الربيع العربي وخوضهم الانتخابات النيابية، شكل مرحلة جديدة في العمل السياسي الإسلامي، ربما يكون لها تأثير استراتيجي على مشروع (الإسلام السياسي)! ككل، بحيث يُدخِله مرحلة ما زالت أطوارها آخذة بالتشكل(١).

□ تطور مهم يجب تشجيعه وعدم المبالغة فيه:

يرى مارك لينش(٢) أن «ظهور التيار السلفي في الفترة الأخيرة في الحياة العامة في كثير من البلدان العربية هو تطور مهم، وأنه سيكون من الخطأ المبالغة في مكانة التيار السلفي داخل المجتمعات الانتقالية أو في حدته، فهو جزء حيوي من المشهد العام الناشئ، وينبغي تشجيع مشاركته في السياسات الانتخابية والحياة العامة، كما يجب أيضاً إدانة مواقفه من خصومه، وذلك في إطار الجهود المبذولة لبناء التسامح في المجتمعات العربية الشاملة»(٣).

---

(١) يُنظر: د. إبراهيم شرقية [(مراجعة كتاب: ماذا حدث للإسلاميين؟)، لأمل بوبكر وأوليفر روي (نشر: سن هيرست، لندن/ منشورات جامعة كولومبيا) مركز الجزيرة للدراسات، ٣٠/ ١٠/ ٢٠١٢م]، نقلا عن: مؤسسة بروكنجز، ١٦ يونيو ٢٠١٣م، على الرابط:
http://www.brookings.edu/ar/research/opinions/2013/06/16-islamists-sharqieh

(٢) أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن ورئيس تحرير قسم السياسة الخارجية في الشرق الأوسط في مجلة (فورين بوليسي) وهو باحث غير مقيم في (مركز الأمن الأمريكي جديد) وهو عملياً أحد أعضاء فريق إدارة أوباما حين يتعلق الأمر بالشرق الأوسط.

(٣) مارك لينش (السلفية سياسة جديدة) مجلة فورين بوليسي، ١٥ أكتوبر ٢٠١٠م، على الرابط:
http://www.foreignpolicy.com/posts/2012/10/15/the_new_salafi_politics

الفصل الثالث:

رؤية بعض باحثي المراكز البحثية الأمريكية للتجربة السلفية المصرية

- ☐ المبحث الأول: تصنيف السلفيين المصريين.
- ☐ المبحث الثاني: تسييس السلفية المصرية.
- ☐ المبحث الثالث: احتلال السلفيين مساحة التفكير الاستراتيجية الكبرى لدى الأمريكان.
- ☐ المبحث الرابع: تأثير السلفيين على توجهات وممارسات الإسلاميين السياسية.
- ☐ المبحث الخامس: اتجاه بعض سلفيي مصر نحو البرجماتية.
- ☐ المبحث السادس: سلفيو مصر بين السياسة والأيديولوجيا.
- ☐ المبحث السابع: السلفيون مقارنة بالصوفيين في مصر.
- ☐ المبحث الثامن: استشراف المستقبل السياسي لحزب النور السلفي.
- ☐ المبحث التاسع: تجدد السلفية الجهادية في مصر.

المبحث الأول
تصنيف السلفيين المصريين

على الرغم من أن دراسة (جيمس ميرفي)، و(دانيال بويمر)، قبلت بتعريفات (كوينتان)[1] لأقسام السلفية الثلاثة؛ إلا أن الدراسة ذاتها رأت أن تصنيفه ذاته للسلفيين بناءً على اتجاههم السياسي إلى (الأصوليين والسياسيين والجهاديين)، أصبح غير ملائم للواقع؛ فطبيعة الحال قد تغيرت وأصبح الأمر أكثر تعقيداً، فهناك في مصر فئات تم استبعادها في الماضي عن المشاركة السياسية، ثم ظهر دخولها إلى المعترك السياسي بعد الانفتاح السياسي الذي أحدثته ثورة ٢٥ يناير.

وقد قسمت الدراسة السلفيين في مصر بعد ثورة يناير إلى ثلاثة أقسام، أولها السلفيون السياسيون وهم «الذين استخدموا القاعدة الشعبية الموجودة مُسبقاً بصورةٍ مباشرةٍ، واعتمدوا عليها في صراعهم الانتخابي، ليس هذا فقط، بل هم الذين برروا الدخول إلى المعترك السياسي بسبب دوافع دينية»، وبذلك تدمج الدراسة تصنيفي (كوينتان) للسلفية السياسية والأصولية، تدمجهما في تصنيف واحد.

أما الفصيل الثاني من السلفيين، فهم الذين لم يشاركوا في العمل السياسي، وفي نفس الوقت لم ينتقدوا الانتخابات، ولم ينكروا على السلفيين الذين شاركوا في العمل السياسي بناءً على أصول في الدين.

والفصيل الثالث، هو الفصيل السلفي الذي يمتنع عن الحياة السياسية، ويتألف – في رأي الدراسة – من أقلية سلفية صغيرة، تنتقد أي مشاركة سياسية وتحتج ضدها، وضد مبرراتها الدينية، وترى الدراسة أن هذا الفصيل يتكون من مجموعة السلفيين أصحاب التوجه الأيديولوجي الجهادي، ومجموعة ممن يُعرفون باسم السلفية المدخلية – نسبة للشيخ

(١) مسئول العلاقات الأمريكية مع المجتمعات المسلمة، ويُلقّب بمهندس استراتيجية مكافحة الإرهاب.

ربيع المدخلي - ومجموعة أخرى ثالثة ظهرت في مصر، تسمى (سلفيو كوستا)؛ حيث عرفتهم الدراسة بأنهم فصيل سلفي «ضد نظام المجموعات، ويمتنع عن المشاركة الانتخابية، وإن كان له نشاط سياسي احتجاجي... ويؤمنون بخطأ المشاركة في الحياة السياسية الحالية؛ لأن (الثورة لم تكتمل بعد)، ولذلك يقومون بتوجيه الأعضاء بعدم التصويت في الانتخابات البرلمانية»[1].

وقد ذكرت هذه الدراسة أن هناك ثلاث حركات دينية سلفية بارزة في مصر، وهم: أنصار السنة المحمدية، والسلفية الحركية بالقاهرة، والدعوة السلفية، ثم تناولتهم بشيء من التفصيل، وذكرت أن هناك العديد من التنظيمات السلفية الأخرى في مصر، لكن تأثيرهم كان هامشياً مقارنةً بهذه التجمعات الكبيرة.

أما (جونثان براون)، فيرى أن السلفية المصرية تنقسم إلى أربعة أقسام، وهي: سلفيو الدعوة السلفية بالإسكندرية، وذراعها السياسي حزب النور، والسلفيون المنتمون لجماعة الإخوان أو المرتبطون بهم، والسلفيون المستقلون المهادنون سياسيّاً، والسلفيون الجهاديون في سيناء، ويرى أنه من غير الدقيق أن يشار للجهاديين باسم السلفيين[2].

---

(١) ترجمة (تسييس السلفية المصرية) مرجع سابق.

(٢) يُنظر: جوناثان براون (التحديات المقبلة لمصر) المؤتمر السنوي لمعهد الشرق الأوسط، مرجع سابق.

المبحث الثاني
تسييس السلفية المصرية

قامت دراسة (تسييس السلفية المصرية)، بالانطلاق في بحث هذه المسألة من تصريحات العديد من كبار المشايخ السلفيين، وكذلك بعض النشطاء، كي تكتشف حقيقة الانفتاح السياسي المصري بعد ثورة ٢٠١١م، وكيف استطاع السلفيون الحشد والدخول في المعترك السياسي في وقت قصير!

- ☐ لماذا امتنع السلفيون عن السياسة قبل الثورة؟

توصلت الدراسة إلى أن السلفيين قد مارسوا العمل السياسي خلال عهد مبارك بصورةٍ أكبر مما يتوقع البعض، وأن امتناعهم عن المشاركة السياسية بإيجابية واسعة، أي في المعترك الديمقراطي والانتخابي، لم يكن قائماً على أيّ أيديولوجية قوية تُحرم النشاط السياسي بشكل عام، وأن استبعاد مشاركتهم السياسية الفاعلة والامتناع عن تأسيس الأحزاب لم يكن على أرض صلبة، وإنما امتنعوا عنه لما يلي:

١) اعتقاد أن الحياة السياسية في مصر تحت حكم مبارك كانت غير شرعية، وتفتقد إلى المرجعية الإسلامية.

٢) مشاركة السلفيين في حياة سياسية لا يملكون قواعد لعبتها، ولا يتحكمون بأنفسهم في زمام أمورها؛ كانت تتطلب العديد من التنازلات المستحيلة، عن بعض المبادئ الإسلامية الأساسية، أي التنازل عن هويتهم الإسلامية.

- ☐ ما شروط السلفيين للمشاركة في الحياة السياسية بإيجابية؟

باعتبار الأسباب السابقة أمكن للدراسة تحديد الظروف المتوقع أن يشارك في ظلها

السلفيون في الحياة السياسية، وهي كما يلي:

أولاً: لن يشارك السلفيون إلا في نظام سياسي لا يفرض عليهم التخلي عن مبادئهم الإسلامية الأساسية.

ثانياً: يجب أن يجدوا الفرصة الحقيقية والملموسة التي يستطيعون من خلالها تشكيل هذا النظام السياسي بأنفسهم ليضمنوا عدم المساس بمثل هذه المبادئ، بل ويؤكدون على ضرورة احترامها.

□ لماذا جاءت مشاركة السلفيين السياسية بعد ثورة يناير؟

وجد السلفيون المصريون الفرصة سانحة للمشاركة في الحياة السياسية بعد ثورة يناير ٢٠١١م، نظراً لما يلي:

أولاً: توفر لديهم البيئة المناسبة لمشاركتهم السياسية، وإظهار عملهم السياسي بدرجة جيدة، وإن كانت قليلة نسبيّاً، وهذا يُثبت عدم الضغط على السلفيين من قبل أي فصيل لكي يعتزلوا الحياة السياسية، أو يغيّروا من خطابهم بعد ذلك.

ثانياً: لأول مرة منذ عقود يخضع الدستور المصري لعملية التفاوض وإعادة الصياغة، كما أن البرلمان الجديد هو الذي سيتولى أمر انتخاب اللجنة التي ستضع الدستور، ومن ثَمَّ يستطيعون التحكم في بنوده ومواده وتحديد هويته[١].

□ ظهور السلفية السياسية الثورية:

أربكت الثورة المصرية السلفيين[٢]، وأدت إلى بروز تيارات جديدة أوجبتها التحولات المباغتة، فظهرت «السلفية الثورية»، يقول (ستيفان لاكروا)[٣] في دراسته التي أعدها لمركز

(١) يُنظر: ترجمة (تسييس السلفية المصرية) مرجع سابق.

(٢) ذكرت العديد من دراسات مراكز الفكر أن التيارات السلفية المصرية انقسمت في موقفها من ثورة يناير، والمطالبة بإسقاط النظام، إلى ثلاثة اتجاهات: منتقدون للثورة، ومنتقدون للنظام، وصامتون.

(٣) أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية في جامعة (سيانس بو)، بباريس.

بروكنجز الدوحة في يونيو ٢٠١٢م: «نجحت السلفية، من خلال شخصية (حازم أبو إسماعيل)، في أن تفرض نفسها باعتبارها مشاركاً ثورياً أساسياً، مع ذلك ظلت العلاقة غامضة بين السلفية الأكثر رسوخاً المتمثلة في حزب النور وحلفائه، والسلفية الثورية لـ(أبو إسماعيل) والجماعات السلفية المستقلة الأخرى، فبالرغم من الاختلاف الجوهري بين الاستراتيجيات السياسية، ظلّت العلاقات الشخصية قوية بين (أبو إسماعيل) وأغلب الرواد السلفيين، وسبّب ذلك نقاشاً حارّاً قبيل انتخابات الرئاسة (يونيو ٢٠١٢م)، عندما طالب كثير من أنصار الدعوة السلفية وحزب النور بالتأييد الصريح لـ(أبو إسماعيل)، بالرغم من ذلك كان هناك مقاومة كبيرة من القيادة، فقد قلق القادة من أنهم قد لا يتمتعون بأي سيطرة على (أبو إسماعيل)، وانتخابه قد يضعهم في معارضة صريحة مع المجلس العسكري، وهو الشيء الذي كانوا يحاولون تجنبه»[1].

□ من آثار التسييس: تناقض المبادئ والانتهازية، ثم التوتر الداخلي:

يرى (ستيفين كوك) - المتخصص في شؤون الشرق الأوسط - في مقال نُشر لدى CFR مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك (أغسطس ٢٠١٣م)، بعنوان (إطفاء الأنوار عن النور!)، يرى أن دخول السلفيين إلى عالم السياسة «يمثل نوعاً من الانتهازية المثيرة للدهشة؛ لأنه مختلف عن العقيدة التقليدية للسلفيين في العمل السياسي، وخاصة في ضوء انتقادات السلفيين التي طالما وُجِّهَت إلى جماعة الإخوان [2]، واتهامهم بالتخلي عن المبادئ الإسلامية لصالح السياسة الحزبية [3].

---

(١) ستيفان لاكروا (شيوخ وسياسيون: نظرة داخل السلفية المصرية الجديدة) مركز بروكنجز الدوحة، يونيو ٢٠١٢م، (ص٤)، على الرابط:
http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2012/6/07%20egyptian%20salafism%20lacroix/stephane%20lacroix%20policy%20briefing%20arabic.pdf

(٢) قامت الحكومة المصرية المؤقتة في ٢٤/ ١٢/ ٢٠١٣م، بإصدار قرار يعلن (الإخوان) جماعة إرهابية. بينما صرحت (ماري هارف)، المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن «الولايات المتحدة لا تصنف الجماعة كمنظمة إرهابية» [اليوم السابع، ١٢ فبراير ٢٠١٤م].

(٣) يُنظر: Guest Blogger for Steven A. Cook (Lights Out for Al Nour)، Council on

ولقد اعتمد السلفيون في تسييس تيارهم على إبراز مصداقيتهم ومثابرتهم، والتزامهم بالحفاظ على مبادئهم الإسلامية، لكن الأمر قد تغير إلى حدٍ كبير، فبعد دخولهم إلى المعترك السياسي أصبحت هذه الأفكار مصدراً كبيراً للتوتر الداخلي؛ حيث وجدوا صعوبةً كبيرة في تحقيق التوازن بين أفكارهم وبين نظام سياسي غير إسلامي قائم، مما استدعى للأذهان تناقضهم مع انتقاداتهم السابقة للإخوان[1].

☐ هل سيظل السلفيون المصريون متقيدين بسياسة الديمقراطية في المستقبل؟

توقعت دراسة (تسييس السلفية المصرية) وقت صدورها (مايو ٢٠١٢م) أن مشاركة السلفيين المصريين في السياسة ستظل مستمرة باستمرار إمكانية التقيد بالشروط – السابق ذكرها –، لكن إذا تغير الواقع السياسي بحيث يُصبح السلفيون غير قادرين على تنفيذها، فتوقعت الدراسة أن السلفيين سيُفضِّلون الانسحاب من المشهد السياسي.

وفي الوقت نفسه توقعت الدراسة أن الانسحاب الكلي لكافة الأحزاب السلفية في حالة اختلال الشروط، ليس محتملاً، ولكن على الأقل سيكون هناك انقسام في صفوف السلفية المصرية بين مَنْ يعتقدون بإمكانية المشاركة المبدئية ومن لا يعتقدون[2]. وهو ما حدث بالفعل بعد ٣ يوليو ٢٠١٣م.

☐ هل للتجربة السلفية السياسية في مصر أثر على السلفيات الأخرى في الإقليم؟

«تخضع الأحزاب السلفية السياسية في الكويت والبحرين لقواعد مختلفة وظروف مغايرة وخطوط حمراء ليست في الحياة السياسية المصرية، لكن تجربة السلفيين السياسية في مصر ستكون مثالاً للعديد من الحركات السلفية الأخرى يُشجعهم على التنظيم السياسي

Foreign Relations (August 6، 2013):
http://blogs.cfr.org/cook/2013/08/06/lights-out-for-al-nour

(١) يُنظر: ترجمة (تسييس السلفية المصرية) مرجع سابق.
(٢) يُنظر: المرجع السابق.

والمشاركة في المنافسة الانتخابية، فعلى سبيل المثال، قرر السلفيون في اليمن المشاركة في مغامرات العمل السياسي لاسيما بعد نجاح حزب النور[1]، ولذلك يبدو أن دخول السلفيين إلى العمل السياسي اقتداءً بالحالة المصرية أمر لا جدال فيه، وله تأثير إقليمي قوي»[2].

(١) في ١٥ يوليو ٢٠١٢م، تم إشهار حزب الرشاد اليمني السلفي، برئاسة محمد بن موسى العامري، ويهدف الحزب إلى «تحكيم الشريعة الإسلامية وإصلاح المجتمع وتحقيق نهضة اليمن».

(٢) ترجمة (تسييس السلفية المصرية) مرجع سابق، بتصرف.

المبحث الثالث

احتلال السلفيين مساحة التفكير الاستراتيجية الكبرى لدى الأمريكان

☐ مفاجأة صعود السلفيين ومحاولة التفسير:

على الرغم من أن التيار الإسلامي في مصر بعمومه، وفي القلب منه (التيار السلفي) قد حظي باهتمام ودراسة مراكز الفكر الأمريكية على النقيض من الحركات السلفية في أي مكان آخر، على الرغم من ذلك؛ فمراكز الفكر الأمريكية لم تستطع بداية أن تتكهن بالنسبة التي يمكن أن يحققها السلفيون في مصر في الانتخابات البرلمانية عقب ثورة يناير، تقول (مارينا أوتاوي) عن توقعاتها للسلفيين في معرض مقال تحليلي لها في مركز كارنيجي للشرق الأوسط: «قوة هذه الأحزاب موضع تكهنات كثيرة، وسوف تظل كذلك حتى تجرى الانتخابات، على سبيل المثال، يُفترض على نطاق واسع أن السلفيين أقوياء في الإسكندرية وصعيد مصر، ولكن لا توجد وسيلة لتحديد مدى تأييدهم أو قدرتهم على التنظيم، وبالتالي ترجمة التعاطف مع موقفهم إلى أصوات فعلية»[1].

حاولت مراكز الفكر تفسير مفاجأة فوز السلفيين بربع البرلمان تقريباً، فهذا (جيل كيبيل) - الأستاذ في معهد الدراسات السياسية IEP ومدير أبحاث المركز الوطني الفرنسي للبحوث العلمية -، يحاول تفسير ما رآه اتجاهاً عامّاً لصعود السلفيين في ما بعد الثورات في شمال إفريقيا، وذلك أثناء استضافة (مركز بروكنجز الدوحة) له؛ حيث فسَّر ذلك الأمر بأن التصويت للسلفية - في مصر - هو تصويت اقتصادي؛ لأن أكثر من دعمهم السلفيون - في فترة ما قبل ثورة يناير - يأتون من بين أفقر المجتمعات[2]!

---

(١) مارينا أوتاوي (الديمقراطية في مصر)، ٣/ ١١/ ٢٠١١م، بالإنجليزية على الرابط:
http://carnegieendowment.org/2011/11/03/egypt-s-democracy-between-military-islamists-and-illiberal-democrats/6m0w

(٢) يُنظر: Democratic and Islam، Political Revolutions، Arab The)، 2012 \29\2 Transitions) Gilles Kepel:
http://www.brookings.edu/events/2012/02/29 - arab - revolutions

ورأى (ستيفان لاكروا) في دراسته (شيوخ وسياسيون): أنه من أسباب تفوق السلفيين في الانتخابات:

1) استفادة السلفيين من الانجذاب الطبيعي بين الناخبين المسلمين للأحزاب الإسلامية.

2) أخلاقهم الدينية المعلنة، واعتبارهم أقل فساداً.

3) إطلاق قنوات تلفزيونية سلفية على الأقمار الصناعية المصرية في عهد مبارك، جعل الخطاب السلفي منذ ذلك الحين متاحاً للجميع، واكتسب جمهوراً كبيراً من خارج الدوائر الأصلية للدعوة السلفية[1].

□ التوجّه نحو دراسة السلفيين ميدانيّاً:

شكّل فوز الإسلاميين معضلة سياسية وقِيميّة لأمريكا؛ ولعل هذا ما دعا بعض كتاب الفكر إلى بحث الكيفية التي يجب على الولايات المتحدة أن تتعامل بها مع الصعود الإسلامي في مصر؟، ومن ثمَّ بدأت الزيارات الميدانية لمصر من قِبَل العاملين في مراكز الفكر الأمريكية لدراسة الحالة على الطبيعة ورفع الواقع، ثم تقدير المواقف، واستشراف المستقبل.

ففي تقرير (مركز ستراتفور) أكتوبر ٢٠١٢م الذي أعده (كمران بخاري) رأى أن حركة السلفيين المحافظة، نالت قدراً أقل من الاهتمام، على الرغم من حصولها على المرتبة الثانية من مقاعد البرلمان المصري في أول انتخابات ديمقراطية تجرى بالبلاد عقب الثورة، وقد تغير الأمر في أواخر سبتمبر ٢٠١٢م عقب الأحداث التي شهدها محيط السفارة الأمريكية احتجاجاً على الفيلم المسيء للرسول - من إنتاج نصارى المهجر -؛ حيث لعب السلفيون دوراً حيويّاً في الأحداث، ومنذ ذلك الحين أصبحت الحركة السلفية محط الأنظار، كما تعددت الأسئلة المحيرة بشأنها في الغرب في ضوء الإجابات القليلة حول هذه الأسئلة؛ حيث تحولت هذه الحركة من

(١) ستيفان لاكروا (شيوخ وسياسيون، مركز بروكنجز، مرجع سابق، (ص١).

نطاق الاهتمام المحدود إلى ظاهرة إسلامية مؤثرة تستحق المزيد من البحث والدراسة.[١]

وفي مقال (إريك تراجر) - المتخصص بالشأن المصري لدى معهد واشنطن - (٢/ ١٢/ ٢٠١١م)، دوَّن (تراجر) بعد زيارة لمصر في نوفمبر ٢٠١١م، عدة ملاحظات عن حزب النور، أثناء متابعته لأول انتخابات برلمانية بعد ثورة يناير، والتي قابل فيها بعض المنتمين للحزب، وبعض المصوتين له.

فلم يقتنع (تراجر) أن أموال الحزب تأتي من رسوم الاشتراكات فقط، وذلك بالنظر إلى انتشار لافتات الحزب الانتخابية ونطاق عملياتهم، ولم يقتنع أيضاً أن السلفيين أناس منفتحون؛ نظراً لأن أحدهم خاطب المترجم مطالباً له بالتوقف عن الحديث إلى النساء، ومما عمّق رفضه لفكرة انفتاح السلفين؛ سؤال أحدهم: «هل ستسمحون للفنادق المصرية بمواصلة تقديم الكحول إلى السياح؟ «فتأتيه الإجابة: «لا أعتقد أن ذلك سيحدث؛ لأنه محرّم»، ولم يقتنع (تراجر) أيضا بإجابة أحد منسقي الحزب عندما سأله عن (فرض الجزية) على غير المسلمين؛ فأجاب: «إنهم يدفعونها بالفعل من خلال الضرائب، فلكل مجتمع مصادر الإيرادات الخاصة به - وفي الإسلام تكون تلك المصادر هي «الزكاة» للمسلمين و«الجزية» لغير المسلمين، حتى إنه يتعين عليهم خدمة المجتمع، سواء كانوا مسيحيين أو يهود، وهم يدفعون «الجزية» لأننا نوفر لهم الأمان».

بل سخر (تراجر) من قول أحد السلفيين عن معاهدة كامب ديفيد: «سمعت عن كامب ديفيد عندما كنت طفلاً، وسمعت من الناس ومن علمائنا أنها غير عادلة بالنسبة لنا، لكنني لم أقرأها مطلقاً».[٢]

(١) يُنظر: (السلفيون والدمقرطة العربية) مرجع سابق.

(٢) إريك تراجر (هل كنت تعتقد أن «الإخوان المسلمين» سيئون؟ فلتقابل الحزب الإسلامي الآخر في مصر)، معهد واشنطن، ٢/ ١٢/ ٢٠١١م، على الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/thought-the-muslim-brotherhood-was-bad-meet-egypts-other-islamist-party

ويقول (إريك تراجر) في مقال آخر - نشره معهد واشنطن - عن طبيعة تركيب المجموعات السلفية، «ليس لدى المجموعات السلفية في مصر - بما فيها حزب النور - أي هيكل تنظيمي، لكنها متحدة في أيديولوجية مشتركة، وهي الاتباع الحرفيّ للقانون الإسلامي، فهي تتلقى الدعم ومرتبطة بشكل غير محكم من خلال العديد من المساجد والمنظمات، وتشير التقارير إلى أن هناك نحو (٢٥٠٠) مسجد سلفي و(٤٠) مكتباً لحزب النور، في معقل التيار السلفي في الإسكندرية، ونظراً لأن الوعاظ المؤثرين في مثل تلك المساجد دعموا الجماعات السلفية منذ زمن طويل، فقد كان أتباعهم يعرفون بالفعل لمن يصوتون أثناء الانتخابات، كما أن السهولة النسبية للانضمام إلى الحركة قد تؤدي إلى قيام شباب إسلاميين باختيار السلفية، وتفضيلها على العملية الطويلة اللازمة للالتحاق بجماعة الإخوان المسلمين»[1].

☐ مخاوف الأمريكان المحتملة من السلفيين:

تحول حصول الإسلاميين - وفي القلب منهم السلفيون - على الأغلبية في البرلمان المصري، ثم وصولهم لحكم مصر، تحول إلى (كابوس) للولايات المتحدة؛ لأنها إن جعلت أولويتها في مصر دعم عملية التحول الديمقراطي التي طالما نادت بها، فربما يضر ذلك بمصالح الأمن القومي لديها، كما أن ذلك ربما يزيد فرص الإسلاميين في تحقيق نجاح حقيقي في إدارة الدولة المصرية، ومِنْ ثَمَّ نجاح التجربة الإسلامية، واعتبارها نموذجاً يُحتذى به!

وفي هذا الصدد تأتي أهمية مقالة (الصحوة السلفية)؛ حيث رأى كاتبا المقال أن النفوذ السلفي في مصر تصاعد بصورة واضحة منذ سبعينيات القرن المنصرم مع عودة أعداد كبيرة من العاملين المصريين من الخليج، متأثرين بأفكارٍ سلفيةٍ من هذه الدول، واعتبر المقال

---

(١) مصر: بعد مرور عام على ميدان التحرير، معهد واشنطن، ٢٦/ ١/ ٢٠١٢م، على الرابط:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypt-one-year-after-tahrir-square

السؤال الأهم المترتب على مفاجأة فوز السلفيين الكبير، هو: كيف ستؤثر تلك السلفية القوية على مصالح أمريكا في المنطقة؟

ورأى الكاتبان أنه على الرغم من ذهاب قيادات أكبر الأحزاب السلفية (النور) إلى لهجة واقعية حول أولويات السياسة الخارجية؛ إلا أن السلفية مازالت «معادية للأعمال العسكرية الأمريكية في المنطقة، وتعارض تدابير مكافحة الإرهاب، ودعم الولايات المتحدة لإسرائيل»[1].

ويحدد لنا (ميشيل دانّ)[2] في حوار نشرته Foreign Policy Association في ٣٠ مايو ٢٠١٢م، يحدد العوامل الرئيسة التي تصوغ دور الولايات المتحدة في العالم العربي بعد الثورات؛ حيث يبيّن لنا ذلك بعض مخاوف أمريكا في المنطقة، يقول: «الولايات المتحدة بحاجة لإيجاد وسيلة لدعم نمو الديمقراطية الحقيقية في البلدان العربية التي دخلت التحولات، وفي الوقت نفسه حماية مصالحها أيضاً، مثل: مكافحة الإرهاب ودعم التدفق الآمن للنفط وأمن إسرائيل، وهذا سوف يكون معقداً، ولكن الولايات المتحدة دائماً لها مصالح متعددة ومتضاربة في المنطقة، ولعلها تعمل على تحقيقها مع مرور الوقت»[3].

وكان (اريك تراجر) قد تشارك مع (روبرت ساتلوف) - المدير التنفيذي لمعهد واشنطن - في مقالة لدى (وول ستريت جورنال)، ونشرها معهد واشنطن (٢٣/ ١/ ٢٠١٢م)، ذكرا فيها أن مصر ستصبح «في ظل قيادة إسلامية، غير مرحِبة بالأقليات الدينية والعلمانيين المصريين»، وأن البرلمانيين الإسلاميين المنتخبين حديثاً سيسعون «إلى جعل الشريعة هي المصدر الحصري

---

(١) يُنظر: (دانيال بيمان) و(زاك جولد) مقال (الصحوة السلفية) دورية المصلحة القومية، في ٢٨/ ٦/ ٢٠١٢م على الرابط: http://nationalinterest.org/article/the-salafi-awakening -706

(٢) مدير المجلس الأطلسي (مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط).

(٣) بالإنجليزية على الرابط:
http://foreignpolicyblogs.com/2012/05/30/candid-discussion-michele-dunne-atlantic-center-egypts-prospects-democracy

للتشريعات المصرية، وليس فقط الرئيسي لها»، واقترح الكاتبان على الإدارة الأمريكية «أن تكون رسالة واشنطن إلى القادة الناشئين في القاهرة هي أن الدعم الأمريكي - سواء المباشر وغير المباشر - مشروط بتعاونهم في الحفاظ على السلام مع (إسرائيل)، والتمسك بالتعددية السياسية، والحقوق الدينية، وحقوق الأقليات، وينبغي لأمريكا أن تحدد علاقتها بناء على ما يفعله حكام مصر الجدد في الواقع، وليس الكلام الناعم الذي يقوله متحدثوهم بالإنجليزية مع الصحفيين والدبلوماسيين والسياسيين الأمريكيين الزائرين لهم»[١].

وقد انتقد (إد حسين) - المتخصص بدراسات الشرق الأوسط - الخطاب السياسي لحزب النور، وذلك في مقال نشرته (لجنة العلاقات الخارجية) CFR بتاريخ ١٦/ ١١/ ٢٠١١م؛ حيث تناول إعلاناً سياسيّاً مصوراً لحزب النور في دعايته الانتخابية أثناء برلمان ٢٠١٢م، كتب على إثره مقالة بعنوان: (لا نساء، ولا مسيحيين، أو موسيقى: ماذا بعد؟)؛ حيث يكشف لنا هذا العنوان عدداً من الاعتراضات على السلفيين[٢].

ويقول (ستيفان لاكروا): «فيما يتعلق بالنظام السياسي، يدافع حزب النور حالياً بشكل صريح عن آليات ديمقراطية، (أي الانتخابات على جميع المستويات، والفصل بين السلطات، وحرية التعبير، وما إلى ذلك)، لكنهم حريصون على التأكيد على التمييز بين (إجراءات الديمقراطية) التي يقبلونها، و(فلسفة الديمقراطية)، التي يرفضونها[٣]، فبالنسبة

(١) يُنظر: (كيف يجب على الولايات المتحدة أن تتعامل مع الصعود الإسلامي في مصر) معهد واشنطن، ٢٣/ ١/ ٢٠١٢م، على الرابط: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/how-the-u.s.-should-handle-the-islamist-rise-in-egypt

(٢) Ed Husain (No Women، Christians، or Music: What Next?) November 16، 2011 http://blogs.cfr.org/husain/2011/11/16/no-women-christians-or-music-what- next

(٣) حاول بعض العلماء المعاصرين النظر لمسألة الديمقراطية في ضوء فقه الاستضعاف وغياب التمكين؛ فقرروا أسلمتها، فقبلوا بما أسموه (جوهر الديمقراطية)، وهي عندهم الشورى الإسلامية التي تقبل بمبدأ حق الأمة في اختيار حكامها وعزلهم، وترتب على ذلك قبولهم بالديمقراطية كآلية لتداول السلطة من دون قبول فلسفتها وأسسها كما هي في النظم الغربية، ورأوا أن الآليات الديمقراطية منها الجيد الذي يستفاد منه بعد أن يتحقق فيه شرطان، وهما: ألا تشتمل على ما يخالف الشرع، وأن تغلب

لهم، السلطان المطلق لله فقط وليس للناس، مما يعني أنه لا مجال للمناقشة بشأن تطبيق الشريعة، مع إدراك أنها مجموعة شاملة من القوانين، يوضح هذا السبب الذي يكمن وراء تأييد رموز حزب النور لتغيير المادة الثانية من الدستور من (مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع) إلى (أحكام الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع)، وعلى سبيل المثال يعني هذا أنهم مازالوا يؤيدون تطبيق الحدود الإسلامية»[1].

ويعدد الدكتور (عمر عاشور)[2] في مقاله (تحدي السلفية في مصر) على موقع بروكنجز ٣/ ١/ ٢٠١٢م - بعض تلك المخاوف، فقال: إن الفوز غير المتوقع من السلفيين في الانتخابات البرلمانية المصرية قد غذّى القلق في أن الدولة العربية السنية الأكثر سكاناً، قد تكون في طريقها إلى أن تصبح دولة دينية أصولية أقرب إلى إيران الشيعية، وأن هناك مخاوف كبرى - ليس فقط في الغرب، بل في أجزاء من العالم العربي - من أن يتحد السلفيون والإخوان بحيث يصبحون أغلبية في البرلمان القادم.

ورأى (عاشور) أن من الصعوبات التي تكتنف حدوث ذلك الاتحاد هو اختلاف الأولويات داخل البرلمان بين الفصيلين الإسلاميين؛ حيث إن الإخوان يبدون مصممين على الحد من دور الجيش في تشكيل الدستور، وتمكين البرلمان من مراقبة الأجهزة الأمنية على نحو أكثر فاعلية، بينما السلفيون، من ناحية أخرى، يركزون على دفع (أجندة) محافظة اجتماعياً لإرضاء قاعدتهم الانتخابية.

كما رأى (عاشور) أن من العوامل التي قد تؤدي لحدوث ذلك، هو ما اعتبره انحياز المجلس العسكري الحاكم - في حينه - إلى طرف واحد فقط، مما يجعل حالة الاستقطاب

مصلحتها على ما فيها من مفسدة. [انظر: مقالي (نقل المصطلحات السياسية الغربية للبيئة العربية) مجلة البيان، العدد ٣٠٢، أغسطس ٢٠١٢م (ص ٧٢)].

(١) ستيفان لاكروا (شيوخ وسياسيون)، مركز بروكنجز، مرجع سابق (ص٣).

(٢) مصري متخصص في السياسة الخارجية لدى بروكنجز، ومستشار سابق بالقسم السياسي في الأمم المتحدة بنيويورك.

ليست إسلامية إسلامية، بل علمانية إسلامية، وحينئذ تنمو فرص الاتحاد والتوافق بين السلفيين والإخوان، ويقل عمق الاختلافات بينهما[١].

ورأى (عاشور) أنه يجب على الليبراليين عدم الاعتماد على دعم المجلس العسكري لتمكينهم فقط، بل يجب عليهم بناء الثقة مع الإسلاميين للحد من الاستقطاب الإسلامي العلماني[٢].

□ ضرورة الحوار مع السلفيين:

كان لا بد على الأمريكان الذين أدركوا بفوز السلفيين الكبير في مصر أن «الديمقراطية يمكن أن تكون مريرة»[٣] كان لا بد لهم من البحث عن «الطرق التي يمكن التصدي بها للسلفيين في إطار حقوق الإنسان، ودون حرمان السلفيين نجاحاتهم المشروعة في صناديق الاقتراع»[٤]، ويلزم لذلك إقامة حوار مع الإسلاميين عامة والسلفيين خاصة بعد ما حققوه من مفاجآت، وهو ما أوصت به دراسة (شيوخ وسياسيون)، لستيفان لاكروا.

□ السلفيون لاعبون كبار برغم التراجع والانقسام:

حاولت مراكز الفكر استشراف مستقبل المعترك السياسي المصري، فيرى (هيلير)[٥] في تقريره (تنبؤات عن السياسة المصرية: غائم جزئيًا) أن ما حققه حزب النور من نجاح في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٢م، لن يتكرر بسبب الانقسام وتعدد الأحزاب السلفية[٦].

وفي محاولة لتقييم موقف حزب النور السياسي، وتحليل آثار انقسامه، رأى (إريك

---

(١) وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك.

(٢) Omar Ashour (Egypt's Salafi Challenge) Brookings Institution \January 3، 2012:
http://www.brookings.edu/research/opinions/2012/01/03-salafis-ashour

(٣) أد.حسين (Why Egypt's Salafis Are Not the Amish) مرجع سابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) باحث في السياسة الخارجية في مركز (سابان)، بروكنجز.

(٦) يُنظر: H.A. Hellyer (The Forecast for Egyptian Politics: Overcast) March 4، 2013
http://www.brookings.edu/research/opinions/2013/03/04-egypt-politics-hellyer

تراجر) في كلمة ألقاها في منتدى سياسي أقامه معهد واشنطن في ٥ مارس ٢٠١٣م، ونُشر بتاريخ ١٩/ ٣/ ٢٠١٣م، رأى أنه من المحتمل في الانتخابات البرلمانية - التي كان متوقعاً إجراؤها بعد حلّ برلمان ٢٠١٢م - أن تكون الجماعات السلفية الند الأقوى للجماعة (الإخوان)، وذلك على الرغم من أن القادة الكبار لـحزب النور تخلوا عن الحزب في أواخر السنة الماضية على إثر خلاف مع الشيخ ياسر برهامي، وأسسوا تنظيماً منافساً أسموه بـحزب الوطن[١].

وقد نقلت صحيفة (وول ستريت جورنال) الأمريكية في ١٩ مايو ٢٠١٢م، عن (تمارا ويتس)[٢]، أن السلفيين جاهزون للفوز، ولكن إذا قامت المعارضة العلمانية باستثمار الوقت والمال في البنية التحتية لحملتها الانتخابية؛ فإن بإمكانها أن تُحدث تغييراً.

وأضافت ويتس قائلة: «بينما ينظر المصريين للمعارضة العلمانية بأنها النخب القديمة، وأصبح الإخوان المسلمون مشهورين بأنهم (حاولوا وفشلوا)، فإن السلفيين يتمتعون بميزة أنه لم يتم اختبارهم بعد»[٣].

وفي مقال تحليلي لـ(ناثان براون)[٤]، نشره مركز كارنيجي، رأى أنه «سواء تراجع الإسلاميون أم لم يتراجعوا، فمن المحتمل أن يستمروا في كونهم لاعبين كباراً في الانتخابات في المدى المنظور، فالحضور الاجتماعي القوي لتنظيمي الإخوان والسلفيين في شتى أرجاء البلاد، ودهاؤهم في اختيار المرشحين، وانضباطهم وقدرتهم على انتهاج مقاربات تكتيكية

---

(١) Egypt's Muslim Brotherhood Set to Prevail Despite Policy Failures (March 19، 2013) Eric Trager:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypts-muslim-brotherhood-set-to-prevail-despite-policy-failures

(٢) مدير مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط، ببروكنجز.

(٣) نقلاً عن: جريدة النهار، ٢٠ مايو ٢٠١٣م، على الرابط: http://www.alnaharegypt.com/?t=126576

(٤) أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن.

مضمونة، وخبرتهم التي أصبحت أعمق الآن بعد الانتخابات التنافسية التي خاضوها، كل هذه الأمور من المرجح أن تجعل منهم لاعبين أقوياء، بغض النظر عن مجموعة القوانين الانتخابية التي يتم تصميمها، ومن غير الواضح ما إذا كان الإخوان والسلفيون سينظرون إلى بعضهم بعضاً كحلفاء أو منافسين على المدى الطويل»[١].

□ السلفيون هم البطاقة الرابحة - إيجاباً وسلباً -:

وقد اعتبر (اريك تراجر) في تحليله - عبر موقع معهد واشنطن، ١٣/ ١/ ٢٠١٤م - قبل استفتاء (الدستور المصري ٢٠١٤م) أن السلفيين هم البطاقة الرابحة في هذا الاستفتاء - إيجاباً أو سلباً -؛ لأن معدلات الإقبال في هذا الاستفتاء هي التي ستسوِّغ الوضعية المترتبة عليه، وليس النتائج، وبالتالي حدد (تراجر) تساوي احتمالات الإقبال والمقاطعة لذلك الاستفتاء تبعاً لآراء السلفيين الذين انقسموا إلى مشارك بقوة مثل حزب النور صاحب حرية التحرك النسبية بعد ٣/ ٧/ ٢٠١٢م، ومقاطع مثل حزب الوطن، والجماعة الإسلامية، وعدد من الشيوخ السلفيين المؤثرين مثل: أبو إسحاق الحويني[٢].

---

(١) ناثان براون (مصر تحاول إعادة تشكيل نفسها)٦/ ٩/ ٢٠١٢م، بالإنجليزية على الرابط:
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=49295&lang=ar

(٢) (السلفيون هم البطاقة الرابحة في استفتاء مصر)، بتصرف، على الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/salafists-are-the-wild-card-of-egypts-referendum

المبحث الرابع
تأثير السلفيين على توجهات وممارسات الإسلاميين السياسية

كان لحزب النور أثر كبير على الممارسة السياسية والبرلمانية للإخوان، وقد رصدت مراكز الفكر ذلك، فيرجح (إريك تراجر) في تحليل له، عدم احتمال اعتدال (حزب الحرية والعدالة) في مواقفه بعد وصوله للسلطة، لعدد من الأسباب؛ منها ظهور (حزب النور السلفي) باعتباره ثاني أقوى فئة في مصر، وذلك يجعل الاعتدال خياراً استراتيجيّاً خطيراً لـ(حزب الحرية والعدالة)[1]!

ويرى (سيث جونز)[2] في (تقرير لمؤسسة راند) بعنوان (يُراد للربيع العربي)، أن واحدة من أقوى التحديات السياسية لجماعة الإخوان - عندما كانوا في الحكم - لا تأتى من الليبراليين، ولكن من حزب النور، وهو حزب السلفية التي تدعم التنفيذ الصارم للشريعة[3].

وينحو هذا النحو (ديفيد شينكر) - مدير برنامج معهد واشنطن للسياسة العربية -، فيقول: «من المرجّح أن يكون (حزب النور) الشوكة المستمرة في حلق الجانب (الإخواني)، مما يقوّض المبادرات البرلمانية، ويسبب إحراجاً لابن عمه الإسلامي الأقل تشدداً نوعاً ما، وبعكس الإخوان فإن السلفيين - المتحررين من عبء مسؤولية الحكم، ولكنهم حصلوا

---

(١) إريك تراجر (الخطة الجذرية)، معهد واشنطن، ١٠/ ١/ ٢٠١٢م، على الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-muslim-brotherhoods-radical-plan-for-egypt

(٢) معاون مدير مركز الأمن الدولي وسياسات الدفاع في (مؤسسة راند).

(٣) يُنظر: Seth G. Jones (The Mirage of the Arab Spring) junior\3\2013
http://www.rand.org/blog/2013/01/the-mirage-of-the-arab-spring.html

على نسبة كبيرة من المقاعد، سوف يركزون جُلَّ همِّهم على ترويج برنامجهم الاجتماعي الذي يهدف إلى جعل مصر أكثر إسلامية»[1].

ويبدو أن التنافس الشديد بين الإخوان والسلفيين إبان المعركة الانتخابية انعكس على المفكرين الغربيين فحمّلوا المنافسة التي رصدوها أبعاداً أخرى، فرأى (تراجر) أن مصر بدلاً من الاتجاه نحو الديمقراطية، يبدو أنها مستعدة لتصبح ثيوقراطية تنافسية، يقاتل فيها اللاعبان الرئيسان – جماعة الإخوان والسلفيون – على التفسير الصحيح للشريعة الإسلامية، وهو ما سينعكس بطبيعته على إقصاء غير الإسلاميين بمن فيهم المسيحيون والليبراليون[2].

ويضيف (شينكر) – في تقرير لمعهد واشنطن – أنه «في ظل هذه الثيوقراطية التنافسية الجديدة يصبح الاختلاف في الحدة وليس النوع، فكل من السلفيين والإخوان – على سبيل المثال – يدعم تطبيق (الحدود)، وهي الأوامر الإسلامية بقطع أيادي السارقين المجرمين، والاختلاف بينهما هو حول سرعة تطبيق تلك العقوبة»[3].

---

(١) ديفيد شينكر (إسلاميو مصر يسيطرون على برلمان غامض!)، معهد واشنطن،٢٠ يناير ٢٠١٢م، على الرابط: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypts-islamists-take-over-an-uncertain-parliament

(٢) يُنظر: (الخطة الجذرية) معهد واشنطن،١٠/ ١/ ٢٠١٢م، مرجع سابق.

(٣) ديفيد شينكر (المستقبل الإسلامي لمصر) معهد واشنطن، ٤ يوليو ٢٠١٢م، على الرابط: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypts-islamist-future

المبحث الخامس
اتجاه بعض سلفيي مصر نحو البرجماتية

عقد منتدى السياسة بمركز سابان في بروكنجز ندوة، بعنوان (صعود الإسلاميين في مصر وما بعده: الانزلاق نحو التطرف أو الاعتدال) في ١٥ مايو ٢٠١٢م، بمشاركة (ويليام ماكينتز) و(عمر عاشور)، وآخرون، حيث رأى (مكانتز) أن السلفيين في مصر اتخذوا طريقاً واقعياً يستوعب قدراتهم، ويتفهم قضايا الأمن القومي مثل أيّ جماعة سياسية أخرى، والتقط عاشور هذه النقطة، فقال: (البرجماتية)[١] هي الكلمة المفتاح، وأشار أن مفهوم السلفيين حالياً - من وجهة نظره -: (إذا كان أحد يمكن أن يربح المنافسة، ينبغي للمرء أن يشرع في ذلك، وإذا كان المرء لا يستطيع الفوز، ينبغي للمرء تجنب ذلك)، وذكّر (عاشور) الحضور أن واحداً من أكبر وأقوى الدول السلفية هي المملكة العربية السعودية، وهي حليف مقرب من الولايات المتحدة[٢].

وينبغي أن يكون واضحاً أن المراكز الفكرية الأمريكية لا يمكنها أن تنشئ سلوكاً من العدم، وإنما هي ترصد وتحلل السلوك الموجود بالأصل، ثم تستنتج مواطن قوته أو ضعفه، ومن ثم تحدد وسائل وآليات وترفع توصيات لدعم التوجه لسلوك معين أو طمر سلوك آخر، وبناء على ذلك فلا يتصور القارئ أننا نقول: إن التعامل البرجماتي من بعض السلفيين أوجده الأمريكان من العدم، بل هم فقط يمكن أن يشجعوه ويدعموه عندما يكون موجوداً أصلاً.

---

(١) إحدى مدارس الفلسفة الأخلاقية التي راجت فكرتها في أمريكا زمن الستينيات، وخلاصتها: (أن الخير ما يلبي الحاجات)!، وهي كمبدأ غالباً ما يتم اقترانها بمبدأ (الغاية تبرر الوسيلة)! للفيلسوف الإيطالي (نيكولا ميكافيلي). [انظر: إبراهيم مصطفى إبراهيم (نقد المذاهب المعاصرة) دار الوفاء لدنيا الطباعة بالإسكندرية، ط١/ ٢٠٠٠م].

(٢) (The Rise of Islamists in Egypt and Beyond: A Slide Toward Radicalism or a Moderating Influence?) Brookings Doha Center\ May 15، 2012، http://www.brookings.edu/events/2012/05/15 - islamists

□ رصد مظاهر البرجماتية السلفية:

١- برنامج حزب النور:

يقول (جوناثان براون) في تقرير لمركز كارنيجي للسلام في (ديسمبر ٢٠١١م): «يمثل موقع حزب النور على شبكة الإنترنت نموذجاً للبرجماتية، فهو يخلو - بشكل ملحوظ وغريب في الواقع - من اللغة الإسلامية، ويقبل بصورة فعالة الهيكل الحالي للدولة والقانون المصريين، ويشدد على أن العدالة الاجتماعية والشفافية السياسية ضروريتان لمنع عودة الفساد المنظم.. الحزب يدعو إلى دولة مدنية يعيش فيها كل المصريين معاً من دون تمييز، بعيداً عن (الثيوقراطية) - الحكومة الدينية -، ويدعو الحزب كذلك إلى الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، ويسعى الحزب إلى ضمان لائحة طويلة من الحريات والحقوق، وعلى الرغم من ذلك، يصرّ الحزب، بطريقة غامضة بعض الشيء، على أن هذه الحريات موجودة ضمن الإطار الأساس للشريعة[1].

وما من شك في أن البرنامج الأساس للحزب لا يزال إسلامياً تماماً، لكنه يعبّر عن قلقه بشأن الشريعة بشكل غير مباشر، فهو على سبيل المثال، لا يشدد على الالتزام في المسائل الثقافية، لكنه ينص على أن المؤسسات في مصر يجب أن تساعد على تعزيز الهوية العربية للدولة ودين الأغلبية.

دور الشريعة في الدولة مذكور فقط في الإشارة إلى الدستور المصري الحالي، ومن دون أن يختلف عن النظام القانوني الحالي في مصر»[2].

---

(١) الحقيقة أن المكتبة الإسلامية زاخرة بالكثير من الكتب التي تكلمت عن هذا الموضوع من أقصى اليمين لأقصى اليسار، ومنها ما يختلف معها، وما يتوافق معها، المهم أن الكل أوجد لآرائه صلة ما بالإسلام. ويمكن للقارئ الاطلاع على كتاب الشيخ محمد الخضر حسين (الحرية في الإسلام) طبعة دار الاعتصام، وكتاب الدكتور سلطان العميري (فضاءات الحرية) طبعة المركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة.

(٢) جوناثان براون (السلفيون والصوفيون في مصر) مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ديسمبر ٢٠١١م، (ص١٠)، على الرابط: http://carnegieendowment.org/files/salafis_sufis_arabic.pdf

٢- تأييد الدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح إبان ترشحه للرئاسة:

يقول (ستيفان لاكروا) في دراسته (شيوخ وسياسيون): «كانت هذه النتيجة مدهشة للكثيرين؛ لأن (أبو الفتوح) معروف بأنه إسلامي ليبرالي، يتمتع بتأييد الكثير من التيار غير الإسلامي.

خلق ذلك ضجة في الأوساط السلفية خصوصاً مع إعلان حزب الأصالة الصغير، والهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح وهي جمعية من العلماء ذات ميول سلفية، تأييدها لمرسي، وعلى الرغم من ذلك، اختار حزب النور والدعوة السلفية التمسك بموقفهم، وسرعان ما انضمت إليهم الجماعة الإسلامية وحزب البناء والتنمية التابع لها، فعلى الرغم من الأحداث المعارضة اختارت الجهات السلفية الأكثر حجماً ورسوخاً الوقوف إلى جانب أبو الفتوح»[١].

ويرى (لاكروا) أيضاً أن السبب وراء هذا الاختيار هو عدم رغبة السلفيين في أن تتمركز جميع السلطة في يد (جماعة الإخوان)، بعد حصولهم على أغلبية البرلمان في ذاك الوقت، ويضيف: «مع ذلك يلزم النظر إلى دعم (أبو الفتوح) على أنه نتيجة لتحول حزب النور تجاه موقف أكثر برجماتية يقبل التنازلات والتسوية، قال يسري حماد - المتحدث الرسمي باسم الحزب النور في ذلك الوقت - معلقاً على قرار الحزب: (لم يطلب الحزب من أبي الفتوح الالتزام بتطبيق الشريعة، والمرشح الرئاسي لم يعرض هذا الأمر من الأساس، فدعمنا له مرتبط بوجود مشروع وطني يحوز إجماع القوى الوطنية لإعادة بناء الدولة، وإخراج مصر من النفق المظلم[٢]، والأمر الأهمّ هو أن الدعوة السلفية تبنت نفس الموقف»[٣].

---

(١) ستيفان لاكروا (شيوخ وسياسيون) مركز بروكنجز، مرجع سابق، بتصرف (ص٥).
(٢) النور والجماعة الإسلامية: قناعتنا بالمشروع الوطني لأبي الفتوح وراء تأييدنا له، جريدة (المصريون)، ١٥ مايو ٢٠١٢م.
(٣) ستيفان لاكروا (شيوخ وسياسيون) مركز بروكنجز، مرجع سابق، بتصرف (ص٥).

٣- الاختيارات السياسية:

يُجمل لنا (ستيفين كوك) القول في هذه المسألة ضمن ورقته البحثية (إطفاء الأنوار عن النورا)؛ حيث ذكر أن سلفيّ حزب النور مارسوا نوعاً من البرجماتية عندما عملوا بشكل وثيق مع الإخوان لضمان أن تكون للإسلاميين اليد العليا في البرلمان، بعد منافستهم السابقة لهم، وكذلك عندما دعموا (مرسي) في جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية في (يونيو ٢٠١٢م)، بعدما رفضوا ترشيحه أولاً، ويرى (كوك) أن تلك البرجماتية لدى حزب النور، والرغبة في تنفيذ رؤيتهم الخاصة، أدت بهم في نهاية المطاف إلى الوقوف مع القوى الليبرالية في دعم التدخل لإزاحة (مرسي)، على أمل أن يحلوا محل الإخوان[1].

لقد ترتب على رصد مراكز الفكر لتلك البرجماتية، عدد من الرؤى والتوصيات، يمكن التعرف على مجملها من خلال بعض نتائج دراسة (شيوخ وسياسيون)، وهي كما يلي:

١) تظل النتيجة النهائية للمنافسة بين الإخوان والسلفيين غير معروفة، فقد تنتهي إلى اعتناق السلفيين موقفاً أكثر صلابة بهدف التميز عن جماعة الإخوان المسلمين (البرجماتية) و(المسؤولة)، وبدلاً من ذلك ربما يقنع السلفيون أنفسهم بالاعتناق الكامل لسياسة أكثر برجماتية.

٢) إن وجود نسبة كبيرة من السلفيين من المترددين في تأييد مرشح يعتبرونه

---

(١) يرى (كوك) في هذه المقالة أن الحزب في هذه المرة، فيما يبدو وقع ضحية لانتقاده السابق لجماعة الإخوان المسلمين، واتهامهم بالتضحية بالمبادئ من أجل المكاسب السياسية، وبالتالي فقد الحزب نسبة من قادته الكبار وأعضائه قدَّرها نادر بكار - المتحدث باسم الحزب - بعد التخفيف منها بـ(٢٠٪). [يُنظر: (Lights Out for Al Nour)، Guest Blogger for Steven A. Cook، مرجع سابق].

ليبرالياً، يوضح الصعوبات التي تنتظر القيادة السلفية، إذا ما قررت الأخيرة الاستمرار في مسار نفعي تدريجي بعيداً عن الإذعان لضغط مشايخهم المثاليين.

٣) يلزم أن يدرك صانعو السياسات الإقليميون والغربيون أن خطابهم وأفعالهم قد تؤثر على خطاب واستراتيجية السلفيين السياسيين، بل ربما تؤثر في النهاية على القرارات الداخلية بشأن أيّ توجه سيعتنقونه.

٤) يجب على الولايات المتحدة والدول الأوربية التحاور مباشرة مع حزب النور؛ حيث إن إعادة طرح سياسة ما قبل الربيع العربي القائمة على تجاهل الإسلاميين - بمن فيهم السلفيون - لن تؤتي ثمارها[١].

(١) ستيفان لاكروا (شيوخ وسياسيون) مركز بروكنجز، مرجع سابق، بتصرف (ص٥).

المبحث السادس
سلفيو مصر بين السياسة والأيديولوجيا[1]

رصد (ستيفان لاكروا) في دراسته (شيوخ وسياسيون) بعض المظاهر التي اعتبرها تغليباً للسلفية السياسية على السلفية الدينية، منها:

١) تناقض بعض أقوال شيوخ السلفية المبرزين - وخاصة الدعوة السلفية - عن الديمقراطية مع ممارستهم الحالية لها.

٢) بالرغم من موقف حزب النور من المشاركة السياسية للمرأة، أرغمتهم القوانين الانتخابية على إدراج مرشح من النساء في كل من قوائمهم، وبرغم إدراجهن في نهاية القوائم دائماً، مما يطيح بفرصة انتخابهن، والرمز لهن بزهرة لتجنب نشر صورهن، وربما كانت تُستبدل أسماؤهن بأسماء أزواجهن؛ على الرغم من ذلك ما زالت مشاركة المرأة تمثل تقدماً مفاجئاً بالنسبة للحركة السلفية.

٣) كان يتعين على حزب النور تضمين مسيحيين في عضويته باعتبارهم أعضاء مؤسسين للحزب.

وبالرغم من هذا، اقتنع معظم المشايخ بأنه طالما أن التنازلات محدودة، فإن فوائد المشاركة السياسية تفوق بكثير تلك المساوئ، مع ذلك بدأ التوتر ينشأ بين حزب النور والمشايخ السلفيين، وأصبحت الخلافات شائعة بشكل متزايد منذ خريف ٢٠١١م»[2].

فإذا كان ما تم نقله آنفاً حدث قبل انفصال قادة حزب النور المؤسسين له، وتأسيسهم حزب الوطن، فإن نفس النهج استمر مع حزب النور بعد ذلك.

(١) الأيديولوجيا: هي كلمة إنجليزية (ideology) وتعني وجهة النظر الأساسية عن الحياة وما قبلها وبعدها، أو هي ترجمة لكلمة (عقائد).

(٢) يُنظر: ستيفان لاكروا (شيوخ وسياسيون) مركز بروكنجز، مرجع سابق (ص٤).

يقول مراون المعشّر[1] في ورقة بحثية لمركز كارنيجي: إن انحياز أكبر قوة سياسية سلفية في مصر لما حدث في ٣ يوليو ٢٠١٢م، يشير إلى أن الإسلاميين - حتى المتطرفون منهم - منفتحون على تقديم التنازلات؛ ما إن يصبحوا جزءاً من العملية السياسية[2].

ويرى الدكتور خليل العناني[3] أن نشأة حزب النور من بداياته «هي نشأة (دولتية) بامتياز، بمعنى أن (حزب النور) لم ينشأ في الأصل كحزب معارض أو مناهض للدولة على غرار ما حدث مع معظم الأحزاب الإسلامية التي قامت بالأساس كفكرة مناهضة للأنظمة القائمة، ولكنه نشأ بالأساس كحزب يحاول الاقتراب من الدولة وأجهزتها، ويسعى لتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية، وبغض النظر عما قد يسوقه الحزب من حجج وبيانات لتبرير مواقفه السياسية، فإن من الواضح أن قيادات الحزب تتخذ قراراتها بناء على حسابات ومتطلبات اللعبة السياسية وليس وفقاً للأيديولوجيا.

بكلمات أخرى، فإن حديث (المصالح والمفاسد) والذي يعد (مسطرة) الحزب في اتخاذ القرارات إنما ينصرف بالأساس (للمصالح والمفاسد السياسية)[4] وليست تلك المتعلقة

---

(١) نائب رئيس الوزراء الأردني الأسبق، ويعمل حالياً نائب رئيس دراسات الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيجي.

(٢) د. مراون المعشّر (الصحوة العربية في عامها الرابع)، موقع مركز كارنيجي، ١٢/ ١٢/ ٢٠١٣م، على الرابط:
http://carnegieendowment.org/2013/12/12/year-four-of-arab-awakening/gw1m

(٣) خبير سياسي بمعهد الشرق الأوسط، وزميل زائر بمعهد بروكينجز بواشنطن.

(٤) يأخذ كثير من التجمعات السلفية الأخرى على (حزب النور السلفي) توسعه في تطبيق مبدأ تقدير المنفعة بناء على فقه المصالح والمفاسد (والذي هو مبدأ إسلامي أصلاً)، بطريقة خطأ، جعلتهم يخلطونه بمبدأ (الميكافيلية النفعية) القائل بأن (الغاية تبرر الوسيلةَ)!، والواقع أن هذا المبدأ لا يطابقُ (قاعدة تغليب المصالح) إلّا بشروط ثلاثة:
- الشرطُ الأول: بناء اعتبارِ أحكامِ الوسيلةِ والغايةِ على الشرعِ، وإثباتُ هذه الأحكامِ الذاتيةِ لها.
- الشرطُ الثاني: مشروعيةُ الغايةِ.
- الشرطُ الثالث: أنْ يكونَ ضررُ الوسيلةِ المحرمةِ التي توصل للغايةِ المشروعةِ أقلَّ من مصلحةِ الغايةِ، مع تعينِ هذه الوسيلةِ وفقدِ أي طريقٍ آخرَ للغايةِ .[أحمد سالم، مقال (تلون أم اجتهاد) المركزُ العربي للدراساتِ، بتاريخ ١٣/ ٥/ ٢٠١٢م، على الرابط:
http://www.arabicenter.net/ar/news.php?action=view&id=1738]

بالموقف الديني أو الأيديولوجي للحزب»[1].

ولذلك فليس بمستغرب أن يقول (شادي حميد)، مدير أبحاث (مركز بروكنجز - الدوحة): إنَّ حزب النور والسلفيين بصفة عامة، «تحولوا بشكل مدهش ليكونوا لاعبين يتمتعون بدهاء سياسي»؛ بعدما استطاعوا أن يعُوا أصول اللعبة السياسية على نحو سريع، ورأى أن «السلفيين يحاولون الترويج لأنفسهم بوصفهم البديل الإسلامي لجماعة الإخوان المسلمين، بالنسبة لشريحة كبيرة من المصريين الراغبين في التصويت للإسلاميين»، مشيراً إلى أن «السلفيين على أُهبة الاستعداد ليحلّوا محل الإخوان حين تسنح لهم الفرصة»[2].

(١) د.خليل العناني (حزب النور السلفي... حسابات الواقع والأيديولوجيا) جريدة الحياة اللندنية، ١١ ديسمبر ٢٠١٣م.
(٢) يُنظر: شيماء عمرو، جريدة (المصريون)، ٢٧/٦/٢٠١٣م.

المبحث السابع
السلفيون مقارنة بالصوفيين في مصر

تعتبر الدراسة التي أجراها الدكتور (جوناثان براون) في ديسمبر ٢٠١١م، بعنوان (السلفيون والصوفيون في مصر)[1] من أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بعد الربيع العربي؛ حيث بيّنت الدراسة تطور الفكر السلفي مقارنة بالصوفي، كما تناولت الدراسة أيضاً التطور الذي لحق بسلوك التيارات السلفية والصوفية في مصر بعد الثورة بوجه عام، وسلوكها السياسي بوجه خاص.

وتأتي أهمية عقد المقارنة بين الصوفيين والسلفيين نظراً للدعوات التي كانت تطلقها بعض تقارير مراكز الفكر الأمريكية قبل الثورات العربية، والتي كانت تُحبّذ (تعزيز مكانة المذهب الصوفي)[2]، ودعمه لمقاومة الإسلاميين العاملين بالسياسة عامة، والسلفيين خاصة.

وأكثر ما يهمنا هنا من هذه الدراسة هو بحث طبيعة الدور السياسي وفاعليته لكل من السلفيين والصوفيين في المشهد السياسي المصري بعد ثورة يناير، فقد ألقت الدراسة الضوء على القدرة على التأثير، وليس تقييم هذا التأثير، إيجابيّاً كان أم سلبيّاً، فأوضحت أن التيار السلفي أثار اهتماماً وجدلاً في الأوساط المصرية والعالمية، سواء بتصريحات قادته، أو باتهامات له بالتورط في حوادث عنيفة، كاتهام التابعين له بالهجوم على بعض الأضرحة الصوفية، والتورط في الهجوم على كنيستي (إمبابة) في مايو ٢٠١١م، وكنيسة (الماريناب) في أكتوبر ٢٠١١م، وهي اتهامات تم إنكارها من جانب قادة السلفيين، وتأكيد إدانة تلك السلوكيات.

---

(١) جوناثان براون (السلفيون والصوفيون في مصر) مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ديسمبر ٢٠١١م، مرجع سابق.

(٢) يُنظر: صالح الغامدي (تقرير مؤسسة راند)، مرجع سابق (ص٢٦٢).

ثم خطى التيار السلفي، وتحديداً حزب النور، خطوة أكثر تقدماً بالتوجه نحو مراعاة الرسائل الموجهة للرأي العام.

أولاً: عبر صياغة برنامج للحزب يتسم بالبرجماتية، ومخاطبة القضايا الأساسية للمواطن المصري؛ حيث طالب بالفصل بين السلطات، واحترام وتطبيق القانون المصري، وضرورة توفير الخدمات التعليمية والصحية بما يحقق العدالة الاجتماعية.

ثانياً: بتأكيد أن بعض التصريحات الصادرة عن المرشح المحتمل للرئاسة، حازم صلاح أبو إسماعيل، حول المرأة والأعمال الفنية الفرعونية لا تعبر عن توجهات الحزب.

وجاءت نتائج الانتخابات التي احتل فيها التحالف الإسلامي بين الأحزاب السلفية، المركز الثاني بعد التحالف الديمقراطي، بزعامة حزب الحرية والعدالة، لتثبت مدى قوة تأثير ووجود التيار السلفي في المشهد السياسي المصري.

وفي مقابل ذلك، كان دور التيارات الصوفية عادة ما يأتي كرد فعل لسلوك التيارات الإسلامية الأخرى، فقد أيدت الصوفية كتابة الدستور قبل إجراء الانتخابات، متحالفة مع أصحاب الاتجاه الليبرالي، فيما كانت التيارات الإسلامية الأخرى متوحدة على أسبقية الانتخابات على وضع الدستور، ثم اتجهت لتأييد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حين تزايدت الانتقادات الموجهة له من جانب التيارات الإسلامية، نتيجة طريقة إدارته للمرحلة الانتقالية، ومع بداية الانتخابات البرلمانية، اتخذت الطرق الصوفية موقفاً مؤيداً للكتلة المصرية (تحالف انتخابي واسع مكون من أحزاب ذات توجه ليبرالي ويساري)»[1].

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاثة استنتاجات رئيسة، هي على النحو التالي:

أولاً: إن الحضور السياسي السلفي كان مؤثراً – وإن كان مثيراً للجدل – وكان أقوى من

---

(١) ماجدة مجدي (رؤية أمريكية للصعود السلفي والتراجع الصوفي في مصر) السياسة الدولية، ١٨/ ١/ ٢٠١٢م، على الموقع: http://www.siyassa.org.eg

نظيره الصوفي، وهو ما أرجعه (براون) إلى أن الصوفية جزء من الحياة المصرية العادية غير المسيّسة، وإلى العلاقة القوية بالمؤسسات الدينية الرسمية، مما يصعب معه معارضة السلطة القائمة.

ثانياً: إن دخول التيارات السلفية معترك السياسة طوّر من سلوكها السياسي ليكون أكثر برجماتية ومراعاة للرأي العام[1].

ثالثاً: إن قمع الطموحات السياسية السلفية سيكون خطوة غير حكيمة، خاصة بعد فوز التيار السلفي بحصة من الإدارة السياسية عبر انتخابات ديمقراطية؛ لأن العملية الديمقراطية والانخراط السياسي والمحاسبة الانتخابية، ستواصل كلها دفع الآراء والسياسات السلفية نحو الاعتدال على المدى البعيد، وبالتالي، فإن إبطال هذه المكاسب الانتخابية سيؤدي إلى ارتكاس هذا التوجه المعتدل.

(١) رأت الباحثة في العلوم السياسية (ماجدة مجدي) - في حينه - أن هذا الاستنتاج ليس مطلقاً، فلا تزال تصريحات قادة التيار السلفي تثير بعض الجدل والمخاوف.

المبحث الثامن
استشراف المستقبل السياسي لحزب النور السلفي

نقلتُ قبل ذلك في هذا البحث أن باحثي مراكز الفكر رأوا أن السلفيين - بالجملة - سيظلون في المستقبل القريب لاعبين أساسيين في المشهد السياسي المصري، رغم التراجع والانقسام، ولكن كان للباحثين رؤية أخرى خاصة بحزب النور السلفي؛ حيث توقعوا آفاقاً قاتمة له.

يرى (جوناثان براون) أن حزب النور لا يهتم بالطريقة التي يأتي بها الرئيس أو يذهب بها، فكل ما يهمه هو تغيير النظام القانوني للبلاد، وجعله أكثر توافقاً مع الشريعة الإسلامية، مما جعله يؤيد عزل مرسي، وذلك تماشياً مع نظرية العمل في أرض الواقع، ورغبة في المحافظة على (مكتسبات الشريعة) التي أصروا على أن يتضمنها الدستور في ٢٠١٢م، يرى (براون) أن ذلك الأمر سيجعل الحزب يخسر الكثير، وربما لا يبقي على ما حققه من مكتسبات في دستور ٢٠١٢م[1].

ويرى (براون) أيضاً أن ذلك بمثابة نهاية للمستقبل السياسي لحزب النور، وخاصة أن ما حصله من الأصوات في برلمان ٢٠١٢م، لا يعني أن هذا هو وزن السلفيين الحقيقي في مصر؛ لأن الكثير من المصريين قاموا بالتصويت لهذا الحزب؛ لأنهم كانوا ميالين للإسلام السياسي، ولا يرغبون في إعطاء أصواتهم للإخوان، وهكذا يتنبأ الكاتب أن الكثيرين لن يصوتوا لحزب النور مرة أخرى، ليس فقط لأنهم هم أيضاً أفسدتهم السياسة، ولكن كذلك لأنهم وقفوا ضد الإسلاميين، وإن كان بديهيّاً أن الليبراليين والعلمانيين لن ينتخبوا حزب النور في نفس الوقت الذي لن ينتخبه فيه أنصار الإسلاميين، فيتنبأ (براون) بثقة أن ما حققه الحزب سابقاً لن يتكرر مرة أخرى[2].

---

(١) وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك؛ حيث تنازل الحزب عن (المادة ٢١٩) في دستور ٢٠١٤م، وهي المادة التي اعتبرها الحزب أهم مكاسبه في دستور ٢٠١٢م.
(٢) مقابلة (آفاق قاتمة للسلفيين في مصر) مرجع سابق.

وقد اعتبر اثنان من كبار المتخصصين في شؤون المنطقة العربية لدى مراكز الفكر الأمريكية (ناثان براون)، (ميشيل دان) في مقال لهما ٤/ ١٢/ ٢٠١٣م، نشره مركز كارنيجي، اعتبرا أن أكبر الخاسرين في مشروع الدستور المصري (٢٠١٤م)[١] هم الإسلاميون، بمن فيهم حزب النور السلفي؛ «فالنشاط السياسي القائم على أساس ديني صار محظوراً الآن، رغم أنه ليس من الواضح كيف سيتم تطبيق ذلك الحظر، فقد تأسّس حزب النور، وكذلك حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان عندما كان الحظر على قيام الأحزاب الدينية مجرّد نصّ في القانون فقط، لكن في الوقت نفسه لن يسمح الدستور الجديد بحلّ الأحزاب إلا من خلال أمر قضائي، وقد يمضي بعض الوقت قبل أن يتّضح مصير الأحزاب الإسلامية»[٢].

وقد توقع الدكتور خليل العناني - زميل مؤسسة بروكنجز -، أيضاً في مقالة له بصحيفة (واشنطن بوست) بتاريخ ٥/ ١١/ ٢٠١٣م، حل حزب النور بناء على إقرار دستور ٢٠١٤م، ورأى أن الانتهازية السياسية التي يمارسها الحزب تمثل شكلاً من أشكال اللعب بالنار التي تلتهم، أول ما تلتهم، من يلعب بها؛ لأن (البرجماتية والمرونة لهما حدود لا بد من الوقوف عندها)، وإن تجاوز هذه الحدود (بمثابة انتحار سياسي لأي فصيل أو حزب، لا سيما إذا كان هذا الحزب أو ذلك الفصيل ينطلق من خلفية دينية)؛ ولعل هذا ينطبق بامتياز على الممارسة السياسية التي ينتهجها حزب النور؛ حيث يسعى الحزب جاهداً في آن واحد لتأمين مكاسبه السياسية من جانب، والمحافظة على مصداقيته وصورته كحزب يستمد برامجه وأجندته السياسية من مرجعية دينية من جانب آخر.

ولقد أدى هذا (اللعب بالنار)، بتعبير عناني، إلى تعرض الحزب لسيل من الانتقادات

---

(١) كُتِب هذا المقال قبل إقرار الدستور في يناير ٢٠١٤م.

(٢) Nathan J. Brown، Michele Dunne(Egypt's Draft Constitution Rewards the Military and Judiciary)
http://carnegieendowment.org/2013/12/04/egypt-s-draft-constitution-rewards-military-and-judiciary/gvc8

الحادة في كافة الدوائر داخل تيار الإسلام السياسي، وموجة من الغضب الشديد في أوساط قواعده ومؤيديه، حتى تحول الحزب إلى الخاسر الأكبر في الصراع السياسي الحاصل منذ يوليو ٢٠١٣م، وراح يسدد فاتورة مواقفه السياسية، ليس فقط من حساب توافقه مع النظام بعد مرسي، وإنما أيضاً من رصيد مصداقيته وشعبيته.

ويرى عناني أيضاً أن حزب النور بات الأكثر تأثراً بمناخ ذلك الصراع؛ حيث يتجه الدستور الجديد الذي يتم صياغته بشراكة من حزب النور إلى حظر كافة الأحزاب القائمة على أساس ديني، بما في ذلك حزب النور بطبيعة الحال، الأمر الذي يمثل ضربة قاصمة للحزب وقياداته.

ويخلص الكاتب إلى أنه في الوقت الذي سعى فيه حزب النور لتجنب المصير التصادمي مع السلطة، وفي الوقت الذي حاول فيه تقديم نفسه محليّاً وعالميّاً كممثل سياسي عن الإسلام الوسطي، وفي الوقت الذي مارس فيه كل أشكال الانتهازية السياسية، في هذا الوقت ذاته تحولت السياسة التي بدت نعمة على الدعوة السلفية ورموزها في أول المطاف إلى نقمة ووبال في آخره! [1].

---

(١) يُنظر: (Salafis Try their Hand at Religious Politics)، Khalil al - Anani، November 5، 2013، Washington Post،
http://www.faithstreet.com/onfaith/2013/11/05/salafis-try-their-hand-at-religious-politics

المبحث التاسع
تجدد السلفية الجهادية في مصر

يرى خليل العناني في ورقته التحليلية لمعهد الشرق الأوسط بواشنطن، أن سيناء منذ سقوط مبارك أصبحت منطقة جذب للسلفية الجهادية في مصر، وأنه في أغسطس ٢٠١١م - على سبيل المثال - قامت حركة (أنصار بيت المقدس) من داخل سيناء بهجوم متعدد المراحل على إيلات[١]، والذي أسفر عن مقتل ثمانية إسرائيليين وخمسة جنود مصريين، وقد قامت الحركة أيضاً بتفجير خط أنابيب الغاز الطبيعي الذي يمتد من سيناء المصرية إلى إسرائيل والأردن، كما أنها قامت بتحويل عملياتها تجاه المسؤولين المصريين والمنشآت الأمنية بعد أن شُنّت حملة عسكرية ثقيلة ضدها في سيناء في أغسطس ٢٠١٢م تحت رئاسة محمد مرسي، ومع ذلك؛ فإن الحركة كثفت عملياتها منذ الإطاحة بمرسي وأصبحت أكثر خطورة.

ويرى عناني أن الأزمة السياسية المستمرة منذ الإطاحة بمرسي أدت إلى تفاقم الوضع الأمني في مصر، وهو ما يؤدي إلى خلق بيئة خصبة للجهاديين لتجنيد أعضاء جدد وحشد الدعم من الشباب الإسلامي الذين يتزايد شعورهم بالإبعاد والتهميش.

ولذلك يرى عناني أنه من دون فتح المجال السياسي لإدراج الشباب المصريين فيه، وتخفيف التوترات السياسية المتصاعدة، فإنه من المرجح أن الجماعات الجهادية ستتكاثر وتهدد الاستقرار في مصر[٢].

---

(١) ميناء مصري كان يعرف باسم (أم الرشراش)، استولى عليه الصهاينة أثناء حرب ١٩٤٨م، وأسموه (إيلات).

(٢) يُنظر: خليل العناني (تجدد الإسلاميين المتشددين في مصر) معهد الشرق الأوسط، ١٤ فبراير ٢٠١٤م، على الرابط: http://www.mei.edu/content/resurgence-militant-islamists-egypt

□ الخلاصة والنتائج:

رأى باحثو الورقات البحثية لمراكز الفكر الأمريكية - التي شكلت أعمالهم وفعالياتهم مادة هذه الدراسة - التجربة السلفية المصرية كما يلي:

١) صنّفت إحدى الورقات البحثية السلفيين المصريين بعد ثورة يناير، بناء على ممارستهم السياسية إلى ثلاثة أقسام:

أ) السلفيون السياسيون، وهم الذين مارسوا السياسة بتفسيرات أصولية.

ب) السلفيون الممتنعون عن السياسة غير المنكرين على مَنْ مارسها، ولهؤلاء في هذا الموقف تفسيرات أصولية أيضاً.

ج) السلفيون الممتنعون عن السياسة المنكرون على مَنْ مارسها، وهم الجهاديون والمداخلة[1] و(سلفيو كوستا).

٢) تتعدد الحركات السلفية في مصر، ولكن توجد ثلاث حركات بارزة مؤثرة في مصر، وهي: أنصار السنة المحمدية، والسلفية الحركية بالقاهرة، والدعوة السلفية.

٣) لم يكن امتناع السلفيين عن المشاركة السياسية قبل ثورة يناير قائماً على أي أيديولوجية قوية أو قاعدة صلبة.

٤) مارس السلفيون العمل السياسي قبل ثورة يناير بصورةٍ أكبر مما يتوقع البعض، وشاركوا بقوة في العمل السياسي بعد ثورة يناير؛ نظراً لتوفر البيئة المناسبة، ورغبة في أن يكون لهم دور في وضع الدستور.

٥) ميّز السلفيون أنفسهم عن (الإخوان)، في المعترك السياسي عامة بأنهم حماة المبادئ

(١) الحقيقة أن المداخلة كانوا يتدخلون في السياسة عندما كان الأمر يتعلق بالحكام والدفاع عنهم، ثم ما لبث بعضهم أيضاً أن مارس السياسة كما سأعرض لاحقاً في التجربة السلفية الليبية.

الإسلامية، لكن ذلك كان مصدراً كبيراً للتوتر الداخلي؛ حيث وجدوا صعوبةً كبيرة في تحقيق التوازن بين مبادئهم وبين النظام السياسي غير الإسلامي الذي شاركوا فيه.

٦) نتيجة التحولات المباغتة والسريعة بعد ثورة يناير ظهرت السلفية السياسية الثورية، ممثلة في حازم أبو إسماعيل.

٧) يتوقع أحد باحثي مراكز الفكر أن يشارك السلفيون المصريون سياسيّاً في أي نظام سياسي لا يفرض عليهم التخلي عن مبادئهم الأساسية، ولديهم فيه فرصة حقيقية في تشكيله، وفي حالة عدم حدوث ذلك، فيتوقع حدوث انقسام سلفي في الرؤى حول جدوى المشاركة السياسية من عدمها، وهو ما حدث فعليّاً في مصر بعد عزل مرسي.

٨) رغم خصوصية التجربة السلفية المصرية إلا أنها أحدثت آثاراً إقليمية، تمثلت في إنشاء أحزاب سياسية قانونية في اليمن وتونس.

٩) لم يستطع باحثو الورقات البحثية لمراكز الفكر الأمريكية في هذه الدراسة التكهن بالفوز الكبير للسلفيين في الاستحقاقات الانتخابية قبل حدوثه، وبالتالي توجه باحثو تلك المراكز لعمل دراسات ميدانية واقعية حول السلفيين، وتوصل بعضهم أن ذلك الفوز كان من نتائج الشبكة الاجتماعية القوية للسلفيين، والتي جعلت التصويت الاقتصادي هو أبرز عوامل الفوز!

كما توصل أحد الباحثين - لاحقاً - إلى أن الحضور السلفي السياسي كان مؤثراً - وإن كان مثيراً للجدل -، وكان أقوى من نظيره الصوفي؛ نظراً لارتباط الصوفية بالسلطة الحاكمة، وعلى الرغم من أن كليهما لم يكن يبدي في السابق اهتماماً بالشأن السياسي، وتنبأ أن السلفيين سيكونون شوكة في جانب الإخوان يدفعونهم نحو التشدد، ورأت إحدى الورقات البحثية أن السلفيين في النهاية لاعبون كبار في الساحة السياسية المصرية حتى لو انقسموا، وأن السلفيين سيكونون في بعض الممارسات السياسية هم البطاقة الرابحة.

١٠) تمثلت مخاوف الأمن القومي الأمريكي من فوز السلفيين المصريين في الانتخابات، في أحد همّين؛ أولهما: اتحادهم مع الإخوان، مما قد يؤدي لإنشاء دولة دينية أصولية!، وثانيهما: الدخول في تنافسية ثيوقراطية معهم مما يزيد التشدد الإسلامي، وكذلك في الخوف من سلوك السلفيين الاجتماعي حول علاقتهم بالمرأة والأقليات والموسيقى، ونحوها!، وسلوكهم السياسي المتمثل فيما هو معروف عنهم من معارضة الديمقراطية ومكافحة الإرهاب ومعارضة تأمين الكيان الصهيوني.

ولم تستطع اللهجة الواقعية التي انتهجها السلفيون عند توجههم للسياسة، وكذلك قبولهم بالديمقراطية كآلية وليس كفلسفة، لم يستطع ذلك أن يزيل مخاوف الأمريكان عند بداية تسييس السلفية، وإن كان باحثو المراكز الفكرية في النهاية أقروا بأنه لا يوجد خطر داهم على المصالح الأمريكية نتيجة تسييس السلفيين.

١١) رأى بعض باحثي مراكز الفكر في أعمالهم البحثية – التي تشكل مادة هذه الدراسة – أن لبعض السلفيين المصريين ميولاً برجماتية، وذلك من خلال دراسة برنامج وموقع حزب النور، ومن خلال بعض ممارسة الحزب واختياراته السياسية، مثل: مكايدة الإخوان أثناء الانتخابات البرلمانية، ومعارضة تحالفهم الانتخابي مع الليبراليين، ثم التعاون مع الإخوان في البرلمان بعد ذلك، ثم دعم (أبو الفتوح) في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية المصرية ٢٠١٢م، حتى لا يحتكر الإخوان الرئاسة والبرلمان معاً، ثم العودة لدعم (مرسي) في الجولة الثانية لانتخابات الرئاسة.

وهو ما دفع بعض باحثي تلك المراكز إلى تحذير صناع القرار والسياسيين الأمريكيين من إفشال ذلك السلوك السلفي (البرجماتية) ببعض القرارات أو المعاملات، وهو ما يمكن اعتباره توصية بتشجيع ذلك السلوك وتنميته لدى حزب النور. وليس غريباً أن نجد حزب النور، وكذلك بعض السلفيين بعد ذلك، تعلو توجهاتهم السياسية على توجهاتهم الأيديولوجية بصورة أكبر مما كانوا عليه عند بداية تسييسهم، فنجد حزب النور مثلاً يلجأ

للتحالف مع الليبراليين والمسيحيين في معارضة مرسي، ثم يُتوّج ذلك بتأييد ما حدث في ٣/٧/٢٠١٣م، رغبة في أن يكون الحزب وريثاً للإخوان، ثم يتنازل عن مادة الشريعة (٢١٩) التي حارب من أجلها في دستور ٢٠١٢م!

ولذلك فلا غرابة أن يعتبر بعض باحثي المراكز الفكرية في هذه الدراسة حزب النور ذا برجماتية وانتهازية سياسية عالية، ويتنبؤون له بمستقبل غاية في القتامة، أو على أقل تقدير مستقبل (غائم جزئيّاً)، ويرون أنه معرَّض لمزيد من الانتقادات والاعتراضات الداخلية.

١٢) نشطت السلفية الجهادية في مصر عقب ثورة يناير، وازداد نشاطها بعد الحملة الأمنية الموجهة إليها عام ٢٠١٢م، وكثفت جهودها في عام ٢٠١٣م.

١٣) كان مجمل خلاصة توصيات الورقات البحثية التي شكلت مادة هذا الفصل، هي كما يلي:

أ) متابعة السلفيين وتحديد الموقف منهم بناء على مواقفهم العملية، وليس بناء على أحاديثهم اللطيفة باللغة الإنجليزية.

ب) ضرورة أن يكون الدعم الأمريكي - المباشر وغير المباشر - للسلفيين مقروناً بمواقفهم العملية من ضرورات الأمن القومي الأمريكي السابق ذكرها.

ج) عدم الوقوف أمام الطموحات السياسية السلفية؛ لأن ذلك سيكون خطوة غير حكيمة، ودافعاً لهم في طريق بعيد عن الاعتدال.

د) البحث عن الطرق التي يمكن بها الحد من توغل السلفيين اجتماعيّاً في إطار حقوق الإنسان، ودون حرمانهم من نجاحاتهم المشروعة في صناديق الاقتراع.

هـ) ضرورة الحوار مع السلفيين وعدم تجاهلهم؛ لأنه على الرغم من آرائهم الشديدة المحافظة في القضايا الاجتماعية، إلا أن هذا التشدد يجب ألا يعيق الدول الأخرى عن إيجاد مساحة مشتركة مع سلفيي مصر.

و) ضرورة فتح المجال السياسي لشباب الإسلاميين عموماً؛ حتى لا يشكلوا رافداً للتشدد.

الفصل الرابع:
رؤية بعض باحثي المراكز البحثية الأمريكية للتجربة السلفية التونسية

- □ المبحث الأول: تصنيف السلفية التونسية.
- □ المبحث الثاني: تشجيع السلفية المعتدلة.
- □ المبحث الثالث: ساحة المعركة الحقيقية في المرحلة الانتقالية.
- □ المبحث الرابع: تسييس السلفية التونسية.
- □ المبحث الخامس: حزب النهضة التونسي الحاكم بين مطرقة العلمانيين وسندان السلفيين.
- □ المبحث السادس: محاولة إبراز وتصدير النموذج التونسي.

المبحث الأول
تصنيف السلفية التونسية

☐ السلفية غير المعتدلة:

تحدث كل من (إد حسين) و(إزوبيل كولمان)[1] عما اعتبراه استغلالاً للحرية لرفض الديمقراطية، فتحدثا عن بعض مقابلاتهما لبعض الجهاديين في تونس بعد تفجير السفارة الأمريكية، وعلما منهم رفضهم للديمقراطية ولتكوين الأحزاب السياسية أيضاً، وتعجب الباحثان من انتقاد بعض الشباب للموقف الأخير من الشيخ السعودي سلمان العودة - واللذان وصفاه بالإصلاحي - من قبوله بتكوين الأحزاب والديمقراطية، وذكرا أنهما شعرا بالأسى العميق وهم يستمعون لحديث هؤلاء الشباب، الذين يستغلون الحريات الديمقراطية المكتسبة حديثاً لرفض الديمقراطية[2].

وترى (شيريل جاكوبس)[3] في ورقتها البحثية لمركز كارنيجي أن السلفية غير المعتدلة هي السلفية الجهادية، والتي يمثل تنظيم (أنصار الشريعة) التنظيم السلفي الأكبر فيها، والتي «تتجنّب الانخراط في الاتجاه السياسي السائد، على الرغم من طموحاتها السياسية الواضحة»[4].

☐ من نماذج السلفية غير المعتدلة: (جماعة أنصار الشريعة بتونس)

رأى (هارون زيلين) في وقت مبكر نسبيّاً (ديسمبر ٢٠١١م) من عمر الثورة التونسية

---

(١) كبير الباحثين بمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية.

(٢) إد حسين، إزوبيل كولمان (اجتماع مع السلفيين في تونس)، مجلس العلاقات الخارجية، ٤ أكتوبر ٢٠١٢م، على الرابط:
http://blogs.cfr.org/coleman/2012/10/04/meeting-salafists-in-tunisi

(٣) صحفية مستقلة مقيمة في تونس.

(٤) شيريل جاكوبس (فرصة للاعتدال)، نشرة صدى الإلكترونية، كارنيجي، ٢٧ يونيو ٢٠١٣م على الرابط:
http://carnegieendowment.org/sada/2013/06/27/chance-for-moderation/gc78

الملقبة بـ(ثورة الياسمين): «أن الفكر المتطرف (في تونس) لم يتجذر بعدُ بنفس الدرجة كما هو الحال في مصر والأردن ودول الخليج؛ إلا أن الانفتاح الجديد في المجتمع التونسي قد سمح للعناصر السلفية بنشر رسالتهم على نطاق واسع، وهي الرسالة التي تثبِّت الأسس الفكرية للجهادية، وبكونها كذلك فهي تشكل خطراً محتملاً على الاستقرار في البلاد، ولمواجهة هذا التهديد يجب على واشنطن النظر في التعاطي مع الحكومة التونسية الجديدة بشأن جهود التدريب المُثلى واجتثاث التطرف»[1].

«وخلافاً للجماعات السلفية في مصر التي قررت خوض الانتخابات نجد أن جماعة (أنصار الشريعة في تونس) هي أكثر تزمتاً وحرفية في تفسير القرآن، ولذا فقد عارضت الانخراط في السياسات البرلمانية، ولم تؤسس حزباً قانونيّاً، وفي الحقيقة أنه أثناء التمهيد لانتخابات الشهر الماضي (أغسطس ٢٠١١م) وزعت الجماعة مطبوعات تحذر التونسيين من المشاركة في التصويت الذي صورته على أنه انتهاك لسيادة الله. فعلى سبيل المثال تضمنت إحدى الكتيبات بعنوان (صنم الديمقراطية) إشارة ضمنية إلى أن المشاركة في الديمقراطية هي عمل شِركي، وقبل يوم من تاريخ التصويت كتبت (أنصار الشريعة) تحذيراً شديداً للإسلاميين المشاركين في الانتخابات قائلة: إنهم سوف يندمون على أفعالهم يوم القيامة»[2].

ولكن (زيلين) بعد ذلك بعام ونصف رأى في ورقة بحثية أن إحدى إشكاليات الجماعة هي الاستراتيجية ثنائية الاتجاه المتمثلة في عمل أعضائها كدعاة في الوطن، بينما يؤيدون الجهاد في الخارج، ويسمحون لأعضاء الحركة بالقتال إلى جانب الجماعات المتطرفة، وعند قيام أعضاء الحركة بالدعوة في تونس فهم يستخدمون في ذلك المؤلفات السلفية السائدة

---

(١) هارون ي. زيلين (التحدي السلفي للديمقراطية التونسية الناشئة) معهد واشنطن، ٨ ديسمبر ٢٠١١م، على الرابط: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-salafi-challenge-to-tunisias-nascent-democracy

(٢) المرجع السابق.

في السعودية، لكن (صفحة الفيسبوك الرسمية للجماعة) تتضمن محتويات تابعة لـ(تنظيم القاعدة)، وجماعة المجاهدين السورية (جبهة النُصرة) والأيديولوجيات الجهادية العالمية المعروفة[1].

وكان لحزب النهضة محاولة لتسييس السلفية الجهادية، عرفت بسياسة (مد اليد)، وسأعرضها بعد قليل، في موضعها، ولكن تلك السياسة فشلت، وازدادت الضغوط الداخلية والخارجية على (النهضة) نتيجة ذلك.

ومن أمثلة تلك الضغوط ما قيل من أن سياسة (النهضة) مع الجهاديين أدت لعواقب وخيمة، يقول (هارون زيلين): «إن توقيت استعراض الحكومة للقوة من المحتمل أن يكون ناتجاً عن العمليات المستمرة في شمال غرب منطقة (جبل الشعانبي) على طول الحدود مع الجزائر؛ حيث تأمل تونس في إخراج (كتيبة عقبة بن نافع) المسلحة والمرتبطة بتنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، وتتعارض هذه الجهود مع أسلوب التربيت على الكتف والمنهج الأكثر ميلاً إلى الاسترضاء الذي استخدمه (حزب النهضة) - وهو التيار الإسلامي الحاكم في تونس - مع السلفيين في الماضي»[2].

وقد تكلم (زيلين) عما أثير من محاولة تحميل (النهضة) مسؤولية ما تقوم به (أنصار الشريعة)، بل والربط بينهما، ونقل في تلك الورقة قول أحدهم له: «إن الغنوشي أكد لـ(أبو عياض) - زعيم أنصار الشريعة - ضرورة تشجيع الشباب من (أنصار الشريعة في تونس) على الانضمام إلى الجيش الوطني من أجل اختراقه، وإعداد مجموعة أخرى من الشباب لكي تفعل الشيء نفسه مع (الحرس الوطني)»[3].

---

(١) يُنظر: هارون ي. زيلين (مواجهة بين الحكومة التونسية وجماعة أنصار الشريعة) معهد واشنطن، ١٤ مايو ٢٠١٣م، على الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/standoff-between-the-tunisian-government-and-ansar-al-sharia

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

وعقب (زيلين) على ذلك بقوله: «وهذا الادعاء لا يدعو للدهشة عندما يأخذ المرء في الاعتبار الفيديو المسرب الذي ظهر في أكتوبر ٢٠١٢م، والذي قدم فيه الغنوشي المشورة الاستراتيجية إلى السلفيين، وفي أحد أجزاء ذلك الفيديو، حذّر زعيم حزب النهضة من (وقوع الجيش في أيديهم - العلمانيين -، ولا يمكننا أن نضمن الشرطة والجيش)، ومن الممكن أن الغنوشي لم يرد المخاطرة بكوادره، ولكنه رأى باباً خلفيّاً للسيطرة على عناصر داخل الأجهزة الأمنية باستخدام السلفيين والحماسة التي تشع من داخل المنتمين إليهم من الشباب»[1].

وعلى كل حال؛ فقد توترت العلاقة بين (حزب النهضة) وجماعة (أنصار الشريعة في تونس)، وفشلت سياسة النهضة في الاستيعاب، مما حدا كل طرف لتغيير سياسته تجاه الآخر.

وقد رصدت (شيريل جاكوبس) في ورقتها البحثية لمركز كارنيجي، بعض حوادث العنف التي حامت حول الجماعة، تقول: «الواقع أن دائرة العنف المتّصل بالجهادية السلفية تتّسع، ففي الشهر الفائت (مايو ٢٠١٣م)، تصادمت القوى الأمنية التونسية مع التنظيم السلفي الأكبر، (أنصار الشريعة)، لدى محاولته عقد مؤتمر سنوي من دون الحصول على إذن رسمي، وكانت للمواجهة تداعيات خطيرة أسفرت عن اعتقال أكثر من ٢٠٠ سلفي، ويخضع الجهاديون السلفيون المشتبه في ضلوعهم في أعمال عنف أو المتورّطون فعلاً في مثل هذه الأعمال، إلى محاكمات سريعة، ففي شهر يونيو (٢٠١٣م) الجاري، حُكِم على ستة سلفيين بالسجن لمدّة خمس سنوات بتهمة إحراق مزار صوفي في العاصمة تونس في أكتوبر (٢٠١٢م) الماضي، وصدرت أحكام مع وقف التنفيذ بحقّ عشرين سلفيّاً آخرين بتهمة التورّط في الهجوم على السفارة الأمريكية في العاصمة تونس في سبتمبر الماضي، ويُشتبَه

(١) المرجع السابق.

أيضاً بضلوع (أنصار الشريعة) - بحسب وزير الداخلية - في أعمال إرهابية عند الحدود مع الجزائر، وهو ما تعمل القوى الأمنية على مكافحته منذ ديسمبر (٢٠١٢م) الماضي.

هذا، ويرى كثير من التونسيين في محاكمة السلفيين خطوةً مرحَّباً بها؛ نظراً إلى الاشتباه بضلوعهم في العديد من أعمال العنف، ولاسيما اغتيال الزعيم العلماني المعارض شكري بلعيد، الذي أحدث زلزالاً مدوّياً في تونس، وأطلق موجة واسعة من الاستياء والخوف من السلفيين»[1].

☐ وقد أوصى (زيلين) الحكومة الأمريكية بعدة أمور لمواجهة التطرف:

١) مراقبة الحكومة الأمريكية للموقف عن كثب، وهذا يعني مواصلة العمل، ومشاركة المعلومات الاستخبارية مع الحكومة التونسية التي تجابه العناصر الجهادية السلفية العنيفة داخل حدودها.

٢) يجب على واشنطن دفع تونس إلى المضي قدماً في إصلاحاتها الأمنية، وتغيير قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٣م المثير للجدل، الذي لا يميز بما فيه الكفاية في عمومه.

٣) يجب على المسؤولين الأمريكيين توجيه النصح للحكومة التونسية بتحري الدقة عند التحقيق مع (جماعة أنصار الشريعة في تونس)؛ لأن أغلب أعضائها ليسوا إرهابيين، فهناك المنضمون لها لأسباب اجتماعية (كنوع من الاستقواء)، وبعضهم لدوافع أيديولوجية بحتة، بينما ينضم البعض الآخر لانجذابه إلى الكثير من المزايا المادية، وبالتالي فإن ما تقوم الحكومة الانتقالية بنصب شبكة واسعة حول الجماعة في تونس، وجهودها الدعوية، التي يشترك فيها عشرات الآلاف من الأعضاء وحتى أكثر المتعاطفين معها، بدلاً من تركيز اهتمامها على الأفراد الضالعين فعلاً في أحداث العنف، قد يؤدي إلى خطر تطرف الأفراد واستثارتهم.

---

(١) شيريل جاكوبس (فرصة للاعتدال)، مرجع سابق، بتصرف.

٤) يمكن لواشنطن أيضاً مساعدة الحكومة التونسية في تقديم سبل تنظيم المشاريع لإشراك الشباب وتوجيههم تجاه تحسين مجتمعهم بطرق لا تنطوي على صلات بالمتطرفين الممارسين للعنف[١].

ولكن الحكومة التونسية لم تفعل ذلك؛ فقامت بوضع البيض كله في سلة واحدة، وصنّفت الجماعة كجماعة إرهابية في ٢٧ أغسطس ٢٠١٣م، مما جعل (هارون زيلين) و(ڤيش سكثيفيل) في ورقة بحثية لمعهد واشنطن، يدعوان الحكومة التونسية للتراجع حتى لا يستفحل الإرهاب، وفي الوقت نفسه أوصى الكاتبان بأنه ينبغي على واشنطن أن تشترك مع فرنسا والجزائر في تقديم تدريبات لمكافحة التمرد للجيش التونسي، وأن من الواجب أيضاً على المسؤولين الأمريكيين أن يقدموا الدعم للجهود التي يبذلها (حزب النهضة) لكبح جماح التطرف، حتى لو بدا ذلك كوسيلة سياسية مؤقتة، وبشكل أوسع نطاقاً، قد تحتاج الولايات المتحدة إلى إعادة التفكير بشأن الطريقة التي ستحدث بها توازناً لهيكلها الأمني في المغرب العربي في الوقت الذي يتجه المسار بشكل إجمالي في المنطقة نحو الانحدار[٢].

☐ السلفية المعتدلة:

ترى (شيريل جاكوبس) في ورقتها البحثية لكارنيجي أن السلفية المعتدلة في تونس تتكون من تيارَين أساسيَّين: (السلفية العلمية) و(السلفية السياسية)، «والمنتمون إلى (السلفية العلمية) بعيدون عن السياسة، ويفضّلون تكريس أنفسهم للتديّن، لكن على الرغم من صعود نجمهم منذ الثورة، لا يزال تأثيرهم في الحياة الدينية محدوداً - فالمساجد الخاضعة إلى سيطرتهم في تونس لا يتجاوز عددها الـ٢٤ تقريباً - إلا أن بعض مشايخ السلفية العلمية، مثل بشير بن حسن، هم شخصيات دينية معروفة، ولديهم عدد كبير من الأتباع ويُطلّون عبر العديد من المنابر الإعلامية.

---

(١) يُنظر: هارون ي. زيلين (مواجهة بين الحكومة التونسية) مرجع سابق.

(٢) يُنظر: (هارون زيلين) و(ڤيش سكثيفيل) (تونس تصنف حركة «أنصار الشريعة» كجماعة إرهابية)، معهد واشنطن، ٢٨ أغسطس ٢٠١٣م، على الرابط:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/tunisia-designates-ansar-al-sharia

في المقابل، يسعى المنتمون إلى التيار السلفي السياسي إلى استخدام السبل السياسية للتأثير في المجتمع التونسي، وقد شكّل بعضهم أحزاباً مثل (جبهة الإصلاح) و(حزب التحرير).

تنافس أعضاء (جبهة الإصلاح) على ستّة مقاعد بصفة مستقلّين في انتخابات أكتوبر ٢٠١١م (فالجبهة لم تحصل على ترخيص لتشكيل حزب رسمي سوى في مارس ٢٠١٢)، لكنهم لم يفوزوا بأيٍّ منها.

يضع هؤلاء فرض الشريعة على رأس قائمة أولوياتهم السياسية، ويطالبون بقطع العلاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبتوقّف تونس عن تسديد ديونها الخارجية. ويدعو (حزب التحرير) أيضاً إلى تركيز الاقتصاد على قطاعَي الزراعة والصناعة، والحدّ من اعتماده على السياحة، إلا أن بعض الأهداف التي تتبنّاها هذه المجموعات أقل إثارة للخشية، مثل إنشاء نظام للأوقاف، وتعزيز الصناعات التكنولوجية في تونس، والتركيز على اللغة العربية وإعطائها الأولوية في المدارس»[1].

□ من نماذج السلفية المعتدلة: حزب (جبهة الإصلاح):

رخصت تونس في ٢٩ مارس لحزبها السلفي الأول، حزب جبهة الإصلاح الإسلامية التونسية، المعروف اختصاراً بـ(جبهة الإصلاح).

يقول (هارون زيلين) في ورقته الدراسية لمركز كارنيجي: «من الواضح أن جبهة الإصلاح تحاول أن تشقّ طريقها في هذا المناخ الجديد، وأن تضبط القيم السلفية بما يتطابق مع المعايير الجديدة. وعلى الرغم من امتلاكها جذوراً قيادية مشابهة لجبهة أخرى هي الجبهة الإسلامية التونسية - التي كانت تنادي بالإرهاب - لا تحض جبهة الإصلاح الشبابَ على شنّ حروب جهاد في الخارج، كما أنها لا تعارض المشاركة في الانتخابات الديمقراطية.

(١) شيريل جاكوبس (فرصة للاعتدال)، مرجع سابق.

في الواقع، ترشّح أعضاء في الجبهة لانتخابات المجلس التأسيسي أكتوبر ٢٠١١م، بصفة مستقلّين وأعضاء في جبهة العمل والإصلاح التونسية، وقد علق رئيس الجبهة محمد خوجة، الذي كان أستاذاً في جامعة تونس (أن حزبه يلتزم بالقيم المدنية للدولة، ويحترم خصوصيات التجربة الديمقراطية في إطار سلمي بعيداً عن كل أشكال العنف).

وأصدرت جبهة الإصلاح برنامجاً رسميّاً قد يُغضِب الكثير من الليبراليين التونسيين، لكن تبويبه يعكس إدراكاً شديداً لدى الحزب للسياق وواقع البلاد، صحيح أن البرنامج مبهم مقارنةً ببرنامج حزب النور المصري، إلا أنه يشكّل نافذة إلى المستقبل المثالي الذي يتصوّره الحزب لتونس - في محاولة منه للتفاوض على السياق العام لمجتمعٍ ديمقراطي مع الإبقاء على أولوية قيمه الإسلامية»[١].

☐ وقد أخذ (زيلين) على برنامج الجبهة عدداً من الأمور، منها:

الدعوة لإلغاء (الحدود السياسية المصطنعة)، واعتبر ذلك تلميحاً إلى إعادة إحياء دولة الخلافة لتحلّ مكان السيادة المحلية.

وعدم تطرق البرنامج إلى صون حقوق الجماعات الصغيرة من بربر ويهود ومسيحيين ومسلمين إباضيين.

ووصف بعض التقاليد الليبرالية الديمقراطية، مثل: فصل السلطات، وتناوب السلطة، وعدم المسّ بنتائج الانتخابات، بأنها تقاليد تتطابق مع المبادئ الإسلامية[٢].

---

(١) هارون زيلين (من هي جبهة الإصلاح؟) مركز كارنيجي، ١٨/ ٧/ ٢٠١٢م، على الرابط:
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48886

(٢) يظهر من ذلك اختلاف الوعي الغربي عن الوعي الإسلامي بحقائق الأمور، وبالتالي فالمطلوب هو اعتناق المبادئ الغربية بحقائقها حتى لا يرى (زيلين) وقرناؤه أي تناقض.
ويمكن للقارئ التعرف على الرؤية الإسلامية لبعض التقاليد الديمقراطية من خلال مقالي (نماذج من تفوق النظرية السياسية للدولة في الإسلام)، مركز تأصيل للدراسات والبحوث، ٨/ ١١/ ٢٠١٣م، على الرابط:
http://taseel.com/display/pub/default.aspx?id=3558&mot=1

وينتقد (زيلين) أيضا بعض الاختيارات السياسية للجبهة، مثل:

دعوة الجبهة شيوخاً سلفيين، يراهم الباحث أكثر تشدّداً، مثل: الكويتي حامد العلي، والسعودي سفر الحوالي، والمغربي محمد الفيزازي، وذلك في مؤتمرات عُقِدت في ديسمبر ٢٠١١م، ومايو ٢٠١٢م حول (ثورات الربيع العربي).

واعتبر محمد خوجة رئيس الجبهة أن (النهضة قدّم تنازلات كثيرة للأحزاب العلمانية واليسارية للحصول على السلطة)، وذلك في افتتاح المؤتمر الأول للجبهة بحضور راشد الغنوشي نفسه.

ورغبت الجبهة في المشاركة في الاحتجاجات المناوئة للمعرض الفني المثير للجدل في مدينة المرسى، إلا أنها أحجمت عن المشاركة منعاً للانجرار وراء الاستفزاز[١].

(١) يُنظر: هارون زيلين (من هي جبهة الإصلاح؟) مرجع سابق.

المبحث الثاني
تشجيع السلفية المعتدلة

نشر معهد واشنطن ورقة دراسية لـ(هارون ي. زيلين)؛ حيث انتقد القبض على عالم الدين السلفي الشهير الشيخ الخطيب الإدريسي، ورفض ما قيل عنه بأنه مؤسس الحركة الجهادية المحلية (جماعة أنصار الشريعة في تونس)، وقال عنه: إنه ليس عضواً في تلك الجماعة، ووصفه بأنه أحد العلماء السلفيين الأكثر احتراماً في شمال إفريقيا، والأهم من ذلك أنه مرشد روحي رئيس للسلفيين بعمومهم؛ نظراً لأنه أحد السلفيين الذين أبرزوا السلفية التونسية مع بداية جيل الصحوة الذي ظهر في السعودية.

ويرجح (زيلين) أن يعمل اعتقال الإدريسي على تحفيز أعضاء (جماعة أنصار الشريعة في تونس)، الأمر الذي يقوي اعتقادهم بأن الدولة تحارب الإسلام، ولن تسمح لهم مطلقاً بممارسته بالطريقة التي يرونها مناسبة. وقد يدفع هذا الحادث الجماعة كذلك بعيداً عن نهجها القائم على الدعوة أولاً إلى نهج الإرهاب أولاً.

وأوصى (زيلين) الحكومة التونسية بأنه من المهم أن تقدم أدلة على أيّ جريمة ارتكبها الإدريسي؛ حيث إن اعتقال عالم دين يحظى بقدر كبير من الاحترام ولم يصدر عنه دعوات عامة لممارسة العنف في تونس، من شأنه أن يثير عواطف العديد من الشباب السلفيين ويدعوهم للعنف[1].

---

(١) يُنظر: هارون ي. زيلين (تونس تعتقل رجل دين سلفي رائد) في ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٣م، على الرابط:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/tunisia-arrests-leading-salafi-cleric

المبحث الثالث
ساحة المعركة الحقيقية في المرحلة الانتقالية

على الرغم من شدة الصراع الإسلامي العلماني في تونس، فإن ورقة بحثية في كارنيجي، رأت أن السجال بين الإسلاميين هو ساحة المعركة الحقيقية في المرحلة الانتقالية التي تشهدها تونس.

يقول: (إريك تشرشل)، و(هارون زيلين): «في حين ركّز الجزء الأكبر من الصحافة التونسية والغربية على السجال القائم بين النهضة والمعارضة العلمانية، واجه الحزب الحاكم في تونس أيضاً انتقادات من داخل الحزب ومن مجموعات سلفية على السواء، فالمقاربة التي يعتمدها حزب النهضة بهدف بث القيم الإسلامية في المجتمع تتعارض في شكل حاد مع مقاربة الاتجاهات السلفية: فيما يعتبر الحزب أنه ينبغي على المجتمع أن يتبنّى تدريجيّاً، ومن خلال المؤسسات الديمقراطية، المبادئ التي خسرها في ظلّ الاستعمار والأنظمة الديكتاتورية العلمانية، يؤكّد سلفيون كثرٌ أن الديمقراطية هي تَعَدٍّ على سيادة الله عبر تنصيب بشر في موقع المشرعين»[1].

(١) إريك تشرشل، هارون زيلين (تونس أمام توازن صعب، معركة النهضة مع السلفيين)، نشرة صدى الإلكترونية، كارنيجي، ١٩ أبريل ٢٠١٢م، على الرابط:
http://carnegieendowment.org/sada/index.cfm?fa=show&article=47899&lang=ar&solr_hilite=%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86

المبحث الرابع
تسييس السلفية التونسية

☐ إنشاء الأحزاب السياسية:

يقول (كيفين كايسي)[1] في ورقة بحثية لمركز كارنيجي: «أفسح حزب النهضة الإسلامي الحاكم في تونس، عقب فوزه في الانتخابات، المجال أمام الحركات المحافِظة الأكثر يمينية للانضمام إلى الساحة السياسية.

وقد شجّع المجموعات السلفية على نبذ العنف، وتنظيم الأحزاب، والالتحاق بالعملية السياسية، وذلك في اختلاف جذري عن موقف الحكومة الانتقالية التي حجبت التراخيص عن الأحزاب السلفية، وشكّكت في التزامها بالمبادئ الديمقراطية، ولقد مهّد التحرير السياسي الذي انتهجته النهضة، الطريق أمام تأسيس العديد من الأحزاب السلفية والإسلامية وحصولها على الاعتراف الرسمي، والأبرز منها جبهة الإصلاح، ومن الأحزاب السلفية الأخرى التي حظيت بالاعتراف، حزب الأصالة وحزب الرحمة، فضلاً عن حزب التحرير الإسلامي، ولهذه الأحزاب موقف مختلف عن الموقف السلفي التقليدي الذي رفض المشاركة في السياسة الحزبية؛ معتبراً أنها غير أخلاقية ومسبِّبة للانقسام، وقد رفضت جماعة أنصار الشريعة التي تُعتبَر التنظيم السلفي الأبرز في تونس، إنشاء أحزاب سياسية، وطلبت من الأنصار تكريس ذواتهم للدعوة وعمل الخير»[2].

---

(١) باحث أول في معهد القطب الشمالي (The Arctic Institute)، وقد عمِل مؤخراً عالِماً اجتماعياً في الجيش الأمريكي.

(٢) كيفين كايسي (فشل استراتيجية مد اليد إلى السلفيين في تونس)، نشرة صدى الإلكترونية، كارنيجي، ٢١ أغسطس ٢٠١٣م، بتصرف، على الرابط:
http://carnegieendowment.org/sada/2013/08/21/crumbling-salafi-strategy/gjkq

□ استراتيجية حزب النهضة في مدّ اليد إلى السلفية الجهادية:

تكلم (كايسي) في تلك الورقة أيضاً عن محاولات تسييس السلفية (غير المعتدلة)، فقال: «رأى عدد كبير من أعضاء النهضة أن التشدّد السلفي هو من نِتاج القمع الذي انتهجه نظام بن علي، وأنه عندما يحصل السلفيون على فسحة للتنفيس عن مظالمهم، سوف يدركون منافع الانخراط في العملية السياسية.

بعد الهجوم على السفارة الأمريكية في العاصمة تونس، الذي أسفر عن سقوط أربعة قتلى في ١٤ سبتمبر ٢٠١٢م، دافع زعيم حركة النهضة، راشد الغنوشي، عن استراتيجية الاستيعاب التي اتّبعها حزبه في التعامل مع التيار السلفي في تونس منذ وصوله إلى السلطة، مفنّداً الانتقادات التي وجّهتها الأحزاب العلمانية إلى الحكومة لتغاضيها عن النشاط السلفي المتنامي، الذي رأت أنه يساهم في تفشّي العنف والبلطجة.

وعلى الرغم من المحاولات الصادقة التي بذلتها النهضة لفتح حوار مع التيار السلفي، ازدادت أعمال العنف والتحرّكات بصورة مطّردة بين العامَين ٢٠١٢ و٢٠١٣م، وقد أثارت الاعتداءات على المدنيين الاهتمام الدولي وغضب العلمانيين في تونس، بيد أن الحكومة بقيادة النهضة رفضت علناً ضرب المجموعات السلفية خوفاً من أن يؤدّي القمع إلى جنوحهم أكثر نحو التشدّد، وقد استمرّ الغنوشي في التمسّك بهذا الموقف حتى في أعقاب أعمال العنف، وعلى الرغم من كلفته السياسية، لكن الحكومة تحرّكت لمواجهة النشاط السلفي والعنف الجهادي؛ من خلال إجراءات أكثر مباشرةً في مطلع العام ٢٠١٣م، إلا أنه ليست هناك مؤشّرات على تراجع مستويات العنف، واقع الحال هو أن الدخول في مواجهة أكثر مباشرةً مع أنصار الشريعة يمكن أن يقود إلى مزيد من العنف؛ فقد حذّر زعيمهم، أبو عياض التونسي، من أنه إذا تعرّض التنظيم إلى قمع جديد، فسوف يدفعه ذلك نحو المواجهة المفتوحة مع الدولة»[1].

---

(١) المرجع السابق.

□ ما الذي أدى إذاً إلى فشل استراتيجية مد اليد إلى السلفية الجهادية؟

يجيب (كايسي) قائلاً: «يمكن التوقّف عند ثلاثة عوامل أساسية في هذا الإطار:

أولاً: افترضت النهضة بصورة متفائلة أن الدمج في عملية سياسية مفتوحة يدفع حكماً بالسلفيين في تونس إلى سلوك طريق الاعتدال، بيد أن الدراسات الحديثة أظهرت أن العوامل التي تؤثّر في التيارات المتشدّدة وتدفعها نحو الاعتدال، متنوّعة ومعقّدة ومرتبطة بالسياق والظروف، فمن الخطأ إقامة رابط جازم وأكيد بين المشاركة السياسية والاعتدال.

ويتمثّل العامل الثاني في عجز الأحزاب السياسية السلفية عن استقطاب دعم كبير من الجماهير.

أما العامل الأخير فهو سياق العملية السياسية الحسّاسة والخلافية بوجود الأحزاب السياسية العلمانية والناخبين العلمانيين في تونس، فقد اقتضت المقاربة التي اعتمدتها النهضة قدراً من التساهل إزاء العنف السلفي، إلا أن هذا التساهل أثار، في المدى القصير على الأقل، غضب المجموعات العلمانية، وساهم في تمكينها عبر دفعها إلى المطالبة بحلّ الحكومة التي تقودها النهضة، وجاء ما حدث في مصر في ٣/ ٧/ ٢٠١٢م بدعم من العلمانيين، ليزيد من حدّة هذا التشنّج وإلحاحيته»[1].

□ دور سياسي مهم للسلفية المعتدلة:

ترى (شيريل جاكوبس) في ورقتها البحثية لكارنيجي أن التيارين السلفيين: العلمي والسياسي على السواء، يستطيعان «رغم أفكارهما وطموحاتهما السياسية غير المستساغة، أن يؤدّيا دوراً في التخفيف من وطأة التهديد المزدوج الذي يشكّله الجهاديون السلفيون في تونس؛ من خلال سعيهم إلى فرض الشريعة بالقوة والعنف الذي يمارسونه ضد كل من

---

(١) المرجع السابق، بتصرف.

يجرؤ على تحدّيهم، ومن شأنها أيضاً أن يعزّزا مصداقية التيارات الإسلامية المعتدلة في موازاة حزب النهضة»[1].

وتضيف (جاكوبس) قائلة: «إذا دعم السلفيون غير الجهاديين العمل السلمي في المدى الطويل، يمكنهم أيضاً استقطاب التونسيين المعرّضين لإغراء الوقوع تحت تأثير الجهادية السلفية، بيد أن قدرتهم على الإقناع ستتوقّف على نجاحهم في إثبات أن نموذجهم السلفي أفضل وأكثر تفوّقاً.

على السلفيين ذوي الميول السياسية أن يُظهروا أنهم قادرون على تحقيق نتائج أفضل من الجهاديين السلفيين، وفي هذا السياق، أمام الأحزاب السلفية السياسية مهمّة أصعب بكثير بالمقارنة مع المجموعات الأخرى مثل (أنصار الشريعة)، فعلى تلك الأحزاب أن تثبت قدرتها على التأثير في القرارات السياسية، بدلاً من الاكتفاء بتوظيف مزيد من الطاقة في سياسة الشارع.

حتى الآن، حقّق (أنصار الشريعة) نجاحاً أكبر في استقطاب التونسيين المحرومين؛ فعدد كبير من أعضاء المجموعة يتألّف من الشباب، كما أنهم يملكون جناحاً شبابيّاً قويّاً وشديد التنظيم. هذا فضلاً عن أن تركيزهم على العمل مع القواعد الشعبية، وهذه نقطة مهمة، يمنح الشباب العاطلين عن العمل فرصة الشعور بأنهم ممكّنون.

في المقابل، لا تُولي الأحزاب السياسية اهتماماً كبيراً بالأنشطة الشبابية، فعند فتح صفحة (جبهة الإصلاح) على (موقع الفيس بوك) تطالعنا صور أشخاص في متوسّط العمر، كما أن (الحكماء) المتقدّمين في العمر هم الوجوه الأساسية في التيار السلفي العلمي، نتيجةً لذلك، فإن قدرة هذه المجموعات على استقطاب الشباب محدودة»[2].

---

(١) شيريل جاكوبس (فرصة للاعتدال)، مرجع سابق.
(٢) المرجع السابق.

□ التوجه نحو البرجماتية:

ترى (جاكوبس) أن هناك أدلة تثبت أن بعض السلفيين قد يصبحون أكثر برجماتية، ولعل هذا علامة تسييس قوية عندها، وتدلل على ذلك قائلة: «رفض أعضاء (السلفية العلمية) استخدام العنف عندما تصادم التونسيون حول مسائل دينية، بدءاً من عرض فيلم (برسوبوليس) الذي أثار جدلاً على خلفية ما اعتُبِر تجديفاً على الدين، وصولاً إلى حظر النقاب في حرم الجامعات، وقد تخلّى بعض الفاعلين في الأحزاب السياسية السلفية، شيئاً فشيئاً، عن اقتناعاتهم الجهادية على مرّ السنين، على سبيل المثال، كان محمد خوجة، رئيس (جبهة الإصلاح)، من مؤسّسي (الجبهة الإسلامية التونسية) عام ١٩٨٦م، والتي كان يُشتبَه بارتباطها بالإرهاب، أما الآن فيرفض العنف في تونس، ويشدّد على أن حزبه لن يحظر الكحول أو ارتداء البيكيني في حال انتخابه...

كما تُظهر مسيرة (النهضة)، ثمة سوابق تثبت إمكانية حدوث مثل هذا التطوّر السياسي، فقد انتقل حزب (النهضة) من الدعوة إلى فرض الشريعة إلى استبعادها بالكامل عن الدستور، وكما جاء على لسان راشد الغنوشي: (كم هي مذهلة قدرة [تونس] على ترويض النبات الأكثر عناداً)»[1].

□ معضلة التسييس وكيفية معالجة الاستقطاب الأيديولوجي:

يطرح تسييس السلفية معضلة معقّدة «ففي حين أن تزايد النفوذ السلفي في الحقل المدني ليس محبّذاً، إلا أنه من شأن تهميش السلفيين سياسيّاً أن يؤدّي إلى ترسيخ موقف الإرهابيين الذين يؤكّدون أن السبيل الوحيد للتأثير في مجريات الأحداث هو عن طريق القوة»[2].

وتقترح (جاكوبس) لتسوية هذا المأزق سيناريوهين تراهما محتملين:

«الأول: هو الاعتدال التدريجي للأيديولوجية السلفية فيها يكتسب السلفيون خبرة

(١) المرجع السابق، بتصرف.

(٢) شيريل جاكوبس (فرصة للاعتدال)، مرجع سابق.

سياسية؛ والثاني هو الابتعاد عن المسائل الدينية المثيرة للجدل والتركيز بدلاً من ذلك على معالجة المسائل الاقتصادية الملحّة في إطار إسلامي - من تطوير العمليات المصرفية الإسلامية، إلى إنشاء منظومة رعاية اجتماعية مستلهمة من مبادئ المساواة في الإسلام»[1].

ويرى كل من سلمان شيخ، شادي حميد، في دراسة لهما أعداها لبروكنجز الدوحة، في مايو ٢٠١٢م، أن معالجة الاستقطاب الأيديولوجي، يمكن أن تكون عن طريق ما يلي:

١) بناء التوافق في الآراء، والتركيز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

٢) تلعب الأطراف الدولية الفاعلة دوراً محفزاً على التوافق عن طريق إعادة تشكيل طبيعة المساعدات الخارجية طويلة الأمد.

٣) تقديم ضمانات بالالتزام الغربي تجاه التحولات الديمقراطية، مع التفاهم المتبادل والاحترام المشترك للحكومات المنتخبة[2].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) يُنظر: سلمان الشيخ، شادي حميد (بداية المرحلة الانتقالية: السياسة والاستقطاب في مصر وتونس) بروكنجز، مايو ٢٠١٢م، على الرابط:
http://www.brookings.edu/~/media/research/files/reports/2012/4/19%20democratic%20transitions/transitions%20paper%20arabic.pdf

المبحث الخامس

حزب النهضة التونسي الحاكم بين مطرقة العلمانيين وسندان السلفيين

كان لدخول السلفيين الحياة السياسية التونسية تأثير بالغ فيها، سواء لم يصلوا إلى الحكم مطلقاً، أو شاركوا فيه بنسبة ما، فقد كان السلفيون أحد الأطراف الفاعلة والضاغطة في اتجاه اليمين - إن جاز التعبير - على الحاكمين الذين حكموا بعد الثورات في الفترات الانتقالية، سواء كانوا ممن تم التوافق السياسي عليهم، أو كانوا منتخبين.

يرى (إريك تشرشل)، و(هارون زيلين) أن حزب النهضة التونسي (الإسلامي) بزعامة راشد الغنوشي، اتبع مع المجموعات السلفية إلى جانب سياسة مدّ اليد، المتمثلة في دعم إضفاء الشرعية عليهم، وعدم الدخول في صراع أيديولوجي معهم، والتأكيد على محاورتهم، اتبع مع ذلك كله خطوات لكبح تأثير السلفيين في الخطاب العام، بيد أن الكاتبان رأيا أن هذا الموقف «يُعرِّض حكومة (حزب النهضة) إلى الانتقادات من المجموعات العلمانية التي تحصل على دعم كبير من المجتمع التونسي، الذي لا يزال يخشى المتطرّفين كثيراً، ويتخوّف من تصاعد نزعة المحافظة، ولاسيما في ما يتعلق بحقوق النساء؛ حيث تعتبر هذه المجموعات أن ممارسات الحزب الحاكم تُقدِّم دليلاً على خطاب يتّسم بالازدواجية - محافظ في السرّ ومعتدل في العلن - عوضاً عن أن يكون خطاباً عمليّاً»[1].

وذكر الكاتبان أن سياسة (حزب النهضة) في التعامل مع هذين الطرفين (العلمانيين/

---

(١) إريك تشرشل، هارون زيلين (تونس أمام توازن صعب، معركة النهضة مع السلفيين)، نشرة صدى الإلكترونية، كارنيجي، ١٩ أبريل ٢٠١٢م، على الرابط:
http://carnegieendowment.org/sada/index.cfm?fa=show&article=47899&lang=ar&solr_hilite=%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86

السلفيين)، قد حددها «في أنه لا يرتاح في الوقوف إلى جانب طرف ضدّ الآخر، بل إن مقاربته تقوم على إظهار اعتداله عبر انتقاد الطرفَين معاً، وانتقاده منهما معاً»[1].

ويستدرك الكاتبان على تلك السياسة، ويبينان خطرها على تماسك الحزب الداخلي، قائلين: «لكن هناك بعض المسائل التي يتعيّن على النهضة اتّخاذ موقف واضح بشأنها، ففي ٢٦ مارس، أثار قرار الحزب عدم إدراج بند عن الشريعة بأنها (المصدر الوحيد للتشريع) في مسودّة الدستور، غضباً عارماً في أوساط المحافظين المتشدّدين، فقد نعت السلفيون راشد الغنوشي بالخيانة عندما أعلن أن المادّة الأولى المذكورة في الدستور التونسي القديم كافية بالنسبة إلى بلد مسلم: (تونس دولة حرة، مستقلّة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها)، ولفت الغنوشي أيضاً إلى أن ما يزيد عن ٩٠٪ من القوانين التونسية مستمدّة من الشريعة من دون الحاجة إلى أحكام دستورية، وعلى الرغم من أن السجال انتهى رسمياً بالإعلان الذي صدر عن الغنوشي، إلا أن الحزب كان منقسماً بحدّة خلال النقاشات.

ليس الجدل حول الشريعة سوى واحدة من المسائل الخلافية التي انشقّ فيها عدد كبير من أعضاء النهضة عن الخط الرسمي للحزب»[2].

---

(١) يُنظر: المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

المبحث السادس
محاولة إبراز وتصدير النموذج التونسي

يشير الدكتور إبراهيم شرقية، في ورقته البحثية التي نشرها مركز بروكنجز، بعنوان (دروس تونس للشرق الأوسط)، ١٧ سبتمبر ٢٠١٣م، إلى أن تونس تشهد واحداً من أكثر الاستقطابات تطرفاً، بين العلمانيين الليبراليين من جهة، وبين الإسلاميين السلفيين من جهة أخرى، خصوصاً أن العلمانية في تونس ذات طابع خاص منذ وضع أسسها (بورقيبة) ومن بعده (بن علي)، وكانت تونس الدولة العربية الوحيدة التي تمنع الحجاب في مؤسسات الدولة، في حين يُطالب السلفيون الجهاديون بدولة إسلامية خالصة، ويبدون رغبتهم في مهاجمة الناشطين الثقافيين الذين يعتقد أنهم غير إسلاميين، وعليه فإن المسألة في تونس تختلف عن مصر التي تتوافق فيها القوى على مبدأ إسلامية دين الدولة، وفي ظل ذلك الاستقطاب الحاد يظل حزب النهضة وحده في المنتصف، ليوصف بالأصولية من قبل العلمانيين، ويكفره السلفيون، كما أورد الكاتب[1].

ظل حزب النهضة واقفاً في المنطقة الوسطى بين هذه الأطراف المتنازعة؛ محاولاً استيعابها جميعاً، متمسكاً في نفس الوقت بعدم اللجوء لعنف السلطة في مواجهة معارضيه أو بعض الأعمال الاستفزازية من بعض السلفيين الجهاديين، وبأنه لن يرحل عن السلطة إلا بانتخابات حرة، ولكن ثمة ضغوط محلية وإقليمية ودولية جعلته يغير رؤيته، فبدأ بتغيير سياسة الاستيعاب التام إلى المواجهة الأمنية المحدودة، ثم إلى المواجهة العسكرية الشاملة مع السلفيين الجهاديين، واستمر في الوقت ذاته في مساره لتسييس السلفية المعتدلة.

وكان لما حدث في مصر يوم ٣ يوليو ٢٠١٣م من عزل الرئيس المنتخب آثار مباشرة على

---

(١) يُنظر التقرير: على الرابط:
http://www.brookings.edu/ar/research/articles/2013/09/17-tunisia-model-transition-sharqieh

تونس، فكأني بحزب النهضة يجبر بعد عامين من وصوله للحكم، على القبول بالمشاركة في مؤتمر للحوار الوطني في أكتوبر ٢٠١٣م على قاعدة مبادرة سياسية، تنص خارطة طريقها، على تعهد حكومة النهضة، بتقديم استقالتها بعد ثلاثة أسابيع من انطلاق الحوار، وهو الخيار الذي استبعدته الحركة في السابق، وبالفعل أعلن في ديسمبر ٢٠١٣م عن استقالة الحكومة، وتعيين رئيس حكومة جديد توافقي ليدير ما تبقى من المرحلة الانتقالية، أعقب ذلك أن صادق المجلس الوطني التأسيسي التونسي على الدستور التونسي الجديد في ٢٦ يناير ٢٠١٤م؛ حيث تمّت صياغة الدستور الحديث بتأييد كل من حزب النهضة، وهو الحزب الإسلامي الذي يقود الحكومة الانتقالية، والمعارضة العلمانية على حد سواء.

وقد رحّب المجتمع الدولي بهذا الدستور باعتباره واحداً من الدساتير الأكثر ديمقراطية وليبرالية في العالم العربي، مما جعل باحثي مراكز الفكر المجتمعين في ندوة بمركز (بروكنجز الدوحة) بعنوان (مستقبل تونس بعد ثورة الياسمين) في ١٧ فبراير ٢٠١٤م [١]، جعلهم يأملون جميعاً بأن يكون لهذا الدستور أثرٌ إيجابي على الأوضاع السياسية غير المستقرة في مصر، وليبيا، واليمن من خلال تقديم مثال للاستقرار والتعايش الديمقراطي للمنطقة بأسرها.

وكتب (ديفيد بولوك) أحد قدامى الباحثين المتخصصين في الحراك السياسي في الشرق الأوسط في معهد واشنطن، ورقة دراسية بعنوان (أول حزب إسلامي يتنازل عن السلطة طواعية: أهو نموذج تونسي جديد؟) في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م [٢]، وذكر أنه ربما تكون المرة الأولى على الإطلاق، في أي مكان، يتنازل فيها حزب إسلامي طواعية عن السلطة السياسية دون حرب أهلية أو عنف جماهيري أو تدخل عسكري من أي نوع.

---

(١) يُنظر: على الرابط:

http://www.brookings.edu/ar/events/2014/02/17-tunisia-road-ahead

(٢) يُنظر: على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/first-islamist-party-to-voluntarily-give-up-power-a-new-tunisian-model

☐ الخلاصة والنتائج:

١) يرى بعض باحثي مراكز الفكر في أعمالهم البحثية - التي شكّلت مادة هذا الفصل - أن السلفية في تونس معتدلة وغير معتدلة، فأما السلفية المعتدلة فهي مكونة من السلفية العلمية البعيدة عن السياسة، والسلفية السياسية الممثلة في أحزاب مثل: جبهة الإصلاح والتحرير، وبعض شيوخ السلفية العلمية المستقلين، وهؤلاء - بحسب رؤية بعض الباحثين - يمكن أن يؤدّوا دوراً مهمّاً في الحدّ من التهديد الجهادي، وفي تحديد مستقبل السلفية في السياسة التونسية، ويجب - في نظر هؤلاء الباحثين - تشجيعهم والدفاع عنهم.

وأما السلفية غير المعتدلة فهي سلفية متشددة في آرائها استغلت مكتسبات الحرية بعد الثورة لترفض الديمقراطية، وكانت لديها بالأساس استراتيجية ثنائية الاتجاه متمثلة في عمل أعضائها كدعاة في الوطن، بينما يؤيدون الجهاد في الخارج، وذلك قبل أن تمارس العنف في الداخل أيضاً، مثل: (جماعة أنصار الشريعة في تونس).

٢) اعتمدت توصيات مكافحة التطرف المقدمة للإدارة الأمريكية في إحدى الورقات البحثية، اعتمدت على المزاوجة بين الحل الأمني والاجتماعي، مع التوجه نحو التمييز بين الذين يمارسون العنف حقيقة وبين الذين لا يمارسونه.

٣) اعتمد حزب النهضة استراتيجية الاستيعاب، ومد يد العون للسلفية الجهادية للمضي بها نحو تسييسها؛ حيث رأى الحزب أنه إذا حصل السلفيون على فسحة للتنفيس عن مظالمهم التي عانوا منها طويلاً، فسوف يدركون منافع الانخراط في العملية السياسية، وقد فشلت هذه الاستراتيجية لعدد من الأسباب ذكرتها إحدى الورقات البحثية، منها إقامة حزب النهضة لرابط جازم بين المشاركة السياسية وبين اعتدال السلفيين المتشددين، وعجز الأحزاب السياسية السلفية

عن استقطاب دعم كبير من الجماهير، وزيادة مستوى العنف وغضب العلمانيين من ذلك.

وقد توازى ذلك كله مع ضغوط على حزب النهضة تتهمه بالتقصير والفشل، بل والتواطؤ مع الجهاديين، مما أسفر عن تغيير سياسة النهضة آنفة الذكر، وكذلك اشتعال العنف.

٤) تسييس السلفية المعتدلة يمثل معضلة للأمريكيين يجب حلها، فهناك مخاوف من آثار انتشار الفكر السلفي مجتمعياً، ولو كان معتدلاً، وقد تعاملت إحدى الورقات البحثية مع هذه المعضلة، واقترحت حلاً لها، خلاصته: بناء التوافق في الآراء، والتركيز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وتنشيط المساعدات (المالية) المحفزة.

٥) رأت إحدى الورقات البحثية أن السجال بين الإسلاميين هو ساحة المعركة الحقيقية في المرحلة الانتقالية التي تشهدها تونس، وليس السجال الإسلامي العلماني، والحقيقة أن حزب النهضة في تونس وقع بين مطرقة العلمانيين وسندان السلفيين، مما عرّض الحزب ذاته لإشكاليات كبيرة من الداخل ناهيك عن الضغوط المحلية والخارجية.

٦) بعد أن تخلى حزب النهضة طواعية عن السلطة وتوافق مع العلمانيين على دستور توافقي، وقبل بالتعامل الأمني والعسكري مع مَن يستخدمون العنف من السلفيين الجهاديين، وسار في مسار تسييس السلفيين غير الجهاديين، وفوق كل ذلك قدم رؤيته عن علاقة الدين بالدولة، ودور الدين في الدولة، بعد أن فعل ذلك بدأ تصديره كنموذج للمنطقة، ولعل الهدف من ذلك أن يحذو السلفيون المُسيسون حديثاً وغيرهم حذو هذا الحزب.

الفصل الخامس:

رؤية بعض باحثي المراكز البحثية الأمريكية للتجربة السلفية الليبية

- □ المبحث الأول: السلفيون والثورة الليبية.
- □ المبحث الثاني: التشدّد السلفي في الشرق.
- □ المبحث الثالث: التحولات السلوكية والأيديولوجية للسلفيين في ليبيا.
- □ المبحث الرابع: تشكيل الأحزاب السياسية السلفية الليبية.
- □ المبحث الخامس: رفض المجتمع الليبي للسلفية الجهادية.
- □ المبحث السادس: هزيمة الإسلاميين في ليبيا.

المبحث الأول
السلفيون والثورة الليبية

يقول عمر عاشور في دراسة لمركز (بروكنجز الدوحة) عن ليبيا في مايو ٢٠١٢م: «تعود نشأة التيار السلفي في ليبيا إلى ستينيات القرن العشرين، وكما هو الحال في بلدان أخرى، تنقسم السلفية غير الجهادية في ليبيا إلى تيارين فرعيين هما:

١) سلفية الوضع الراهن / السياسية / المدرسية.

٢) السلفية السياسية/ الإصلاحية.

وعلى الرغم من ارتباط سلفية الوضع الراهن بعلماء الدين السعوديين، فقد كانت قادرة على الاستمرار في ظل نظام القذافي، ويرجع ذلك أساساً إلى طبيعتها السياسية النسبية، وتأييدها الخطابي للحكام الحاليين.

وكما كان الحال مع بعض السلفيين المصريين، كان الشيوخ الذين ينتمون إلى هذا التيار الفرعي ضد الثورة الليبية في البداية.

بين شهري فبراير وأغسطس ٢٠١١م، تم استخدام البعض منهم للقيام بالدعاية الموالية للقذافي عن طريق بث تصريحات على شاشة التلفزيون وعبر الإذاعة هدفت إلى منح شرعية دينية للنظام، وفي نفس الوقت نزع الشرعية عن الثوار.

وعلى الرغم من أن التيار السلفي في ليبيا يعد أكبر حجماً من الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا، إلا أنه يعاني من غياب القيادة والهيكل التنظيمي»[1].

---

(١) عمر عاشور (تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود والتحول والمستقبل) مركز بروكنجز الدوحة، مايو ٢٠١٢م، (ص٣)، على الرابط:
http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2012/5/02-libya-ashour/omar-ashour-policy-briefing-arabic.pdf

وقد لعب الإسلاميون - وفي القلب منهم السلفية الجهادية - دوراً حاسماً في الثورة الليبية المسلحة ضد العقيد معمر القذافي، وقد أثار مدى نفوذهم في ليبيا الجديدة مخاوف في المجتمع الدولي، فبعد يومين من اقتحام مقر القذافي في باب العزيزية، دعت وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كليتون) المجلس الوطني الانتقالي إلى اتخاذ (موقف حازم ضد التطرف العنيف) - في إشارة واضحة إلى المقاتلين الإسلاميين[1].

(١) يُنظر: المرجع السابق (ص٢).

المبحث الثاني
التشدّد السلفي في الشرق

يقول (فريدريك ويرى)[1] في دراسته (تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا): «السلفية في ليبيا ليست خصيصة فريدة، بل لها جذور قوية في الشرق، نظراً إلى امتزاج الدين والسياسة في المنطقة في ظل حكم السنوسية. وكنتيجة جزئية للتطورات في مصر المجاورة، أصبح نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في شرق ليبيا كبيراً في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

وقد لعبت مدينة درنة دوراً بارزاً في العمل التطوّعي الجهادي الذي أرسل آلاف الشبان إلى أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي، وإلى العراق بعد العام ٢٠٠٣م.

شكّل المحاربون القدامى العائدون من هذه الحرب الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة، والتي كان هدفها الصريح إسقاط نظام القذافي، وفي منتصف التسعينيات، انتهوا إلى مواجهة مباشرة مع الحكومة، ما أدّى إلى قتال شرس واعتقالات جماعية وتعذيب، وفي وقت لاحق، تراجعت الجماعة المقاتلة عن استخدام العنف، وتعاملت مع برنامج العفو الذي أطلقه نجل القذافي، ومع سقوط القذافي وإجراء الانتخابات، تبنّى جزء كبير من كوادر الجماعة المقاتلة المشاركة الديمقراطية.

ومع ذلك، أسفرت هذه الخطوة للدخول في معترك السياسة أيضاً عن انقسامات بين المقاتلين، فبينما دخل هذا التيار معترك السياسة، كان هناك فصيل مواز يتشكّل ويمثّل الجيل الثاني من الجهاديين السلفيين، وهؤلاء هم أبناء وأبناء أشقاء الرعيل الأول، الذي شهد حملة التسعينيات وتعذيب آبائهم»[2].

---

(١) كبير باحثي برنامج الشرق الأوسط بكارنيجي.

(٢) فريدريك ويرى (تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا) مركز كارنيجي، بتصرف، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٢م، على الرابط: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=49431#

المبحث الثالث
التحولات السلوكية والأيديولوجية للسلفيين في ليبيا

يرى عمر عاشور أن التأثيرات الإقليمية تلعب دوراً، في التحولات السلوكية والأيديولوجية للإسلاميين عامة، «فترسم التحولات في جماعة الإخوان، والحركة السلفية في مصر، وحركة النهضة في تونس أمثلة مهمة للإسلاميين في ليبيا ليتبعوها، في مارس الماضي ٢٠١٢م، التقى وفد سلفي ليبي مع قادة حركة الدعوة السلفية المصرية، التنظيم الأم لحزب النور السلفي، ثاني أكبر كتلة في البرلمان المصري، كان الغرض من هذا الاجتماع طلب المشورة القانونية والدينية في تشكيل حزب سياسي.

وقال نعمان بن عثمان: «(إنهم يتطلعون إلى شيوخ السلفية المصرية على اعتبار أنهم علماؤهم ومصادر إلهامهم، إنهم مفتونون بخبرتهم) لم يكن هذا اللقاء هو الأول من نوعه، ويظهر أن التيار السلفي الليبي من المرجح أن يتبع النموذج المصري المنظم والمُسيَّس، بدلاً من نموذج الوضع الراهن الذي يشبه فرقة السلفية المدخلية التي ترعاها المملكة العربية السعودية»[1].

---

(١) عمر عاشور (تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا) مرجع سابق (ص٥).

المبحث الرابع
تشكيل الأحزاب السياسية السلفية الليبية

يقول (بول سالم)[1] و(أماندا كادليك) [2]: «نصّت النسخة الأولى من قانون الأحزاب السياسية (بعد الثورة) على ألا تمارس الأحزاب التمييز على أساس الانتماء القبلي أو المناطقي أو الديني، وهذا لم يمنع تشكيل أحزاب لديها هذه الهويات في جوهرها، لكن لم يسمح للأحزاب بأن ترفض قبول عضوية أي مواطن بناء على المعايير القبلية أو المناطقية أو الدينية، وبعد أسبوع، وفي أعقاب ضغوط مارستها الأحزاب الإسلامية التي شعرت أنها مستهدفة، صدر مشروع ثانٍ أسقط شرط عدم التمييز»[3].

ويقول عمر عاشور: «إن طبيعة القوى الإسلامية المسلحة في ليبيا ما بعد الثورة لم تكن صريحة مباشرة بأي حال من الأحوال، فالجهادية السلفية ليست منظمة، بل إنها تشكل اتجاهاً أيديولوجيّاً يستند إلى اعتقاد أساسي مفاده أن التكتيكات المسلحة بكافة أشكالها هي الوسيلة الأكثر فاعلية وفي بعض الآراء، الأكثر شرعية لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي.

وفي العام الماضي، لعب أتباعها دوراً مهمّاً في الإطاحة بدكتاتور ليبيا الوحشي العقيد معمر القذافي، وفي وقت لاحق، وبعد بلوغهم النضوج السياسي، عدّل العديد منهم نظرتهم للعالم، وتحولوا من النشاط المسلح إلى النشاط غير المسلح، فشكلوا أحزاباً سياسية وخاضوا الانتخابات.

وقد انبثق عن الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة على سبيل المثال حزبان سياسيان رئيسان، هما:

---

(١) مدير مركز كارنيجي للشرق الأوسط، وهو لبناني الأصل.

(٢) مُحلّلة متخصصة في شؤون الشرق الأوسط.

(٣) بول سالم، أماندا كادليك (تحديات العملية الانتقالية في ليبيا) مركز كارنيجي، ١٤ يونيو ٢٠١٢م، على الرابط:
http://www.carnegie-mec.org/2012/06/14/libya-s-troubled-transition/c057

١) حزب الوطن بزعامة قائد الجماعة الإسلامية الليبية والمجلس العسكري في طرابلس سابقاً، عبدالحكيم بلحاج.

٢) حزب الأمة الوسط بزعامة سامي السعدي، كبير المنظرين الأيديولوجيين للجماعة سابقاً، وعبد الواحد قائد، أحد قادة الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة.

والواقع أن تشكيلات إسلامية مسلحة أخرى، بما في ذلك جماعات سلفية، قبلت الاندماج في مؤسسات الدولة الجديدة في ليبيا، مثل اللجنة الأمنية العليا (وزارة الداخلية) وقوات درع ليبيا (وزارة الدفاع)، كما استوعبت قوات الحرس الوطني، برئاسة نائب زعيم الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة السابق، خالد الشريف، أكثر من ثلاثين كتيبة، وأغلبها من الغرب والجنوب الغربي.

ولكن العديد من التشكيلات المسلحة، مثل أنصار الشريعة، وكتائب الشيخ عمر عبدالرحمن السجين، لا تزال ترفض الانتقال إلى السياسة الحزبية والاندماج في مؤسسات الدولة، وهذه المنظمات عديدة، ولكنها صغيرة. وبعضها لم يُدعَ أو لم يجد الحافز الكافي للانضمام إلى الهيئات الرسمية»[1].

---

(١) عمر عاشور (الأقلية الجهادية في ليبيا) مركز بروكنجز، ١٥ سبتمبر ٢٠١٢م، على الرابط:
http://www.brookings.edu/research/opinions/2012/09/15-libyan-jihadism-ashour

المبحث الخامس
رفض المجتمع الليبي للسلفية الجهادية

يقول (فريريك ويرى)، في مقاله التحليلي (غضب السلفيين في ليبيا): «في انتخابات ٧ تموز/ يوليو لاختيار المؤتمر الوطني العام، أقصى الناخبون الليبيون التيار السياسي للسلفية الليبية ممثَّلاً بحزب الوطن (الذي كان عبدالحكيم بلحاج، الأمير السابق للجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، أبرز أعضائه)، وتجمّع الأمة الوسط، الذي كان من بين مرشّحيه شخصيات من (الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة)، مثل: سامي السعدي وعبد الوهاب قايد، ففي مؤشّر معبّر، لم يحصل كلا الحزبين إلا على مقعد واحد في البرلمان لتجمع الأمة الوسط.

إن السلفيين الجهاديين في ليبيا، الذين لا يملكون برنامجاً سياسيّاً مثل (حزب النور) في مصر، يحاولون أن ينتزعوا مكاناً لهم متوسّلين العنف سبيلاً لتحقيق أهدافهم، وقد صبّوا جامّ غضبهم مؤخّراً على الإرث الصوفي الغني في البلاد (والذي يعتبره السلفيون وثنيّاً)، لكن هذه الهجمات ليست دليلاً على تنامي النفوذ السلفي في البلاد، بل إنها عوارض إعادة تكوين متشنِّجة للحركة للسلفية وانقسامها ما بين الزاهدين الذين يُسلّمون بالواقع، والسلفيين المهتمّين بالسياسة، والمقاتلين، والأهم من ذلك، تكشف عن بحث السلفيين المستميت عن دور في بلد هو أصلاً محافظ اجتماعيّاً، لكنه رفض في قرار سليم اللاعبين السياسيين الدياغوجيين مفضِّلاً التكنوقراط عليهم.

لقد أدان الرأي العام الليبي بشدّة وبقوة هذه الأساليب العنيفة، فقد تحرّكت القبائل والمجموعات النسائية والمجتمع الأهلي - وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي التي تنشط أكثر فأكثر في البلاد - لإدانة الهجمات الأخيرة على الصوفية، ونظّموا تظاهرات ضد استعراضات القوّة السلفية.

لكن التهديد الحقيقي ليس السلفية في حدّ ذاتها، بل محك الاختبار الذي شكّلته السلفية لشرعية الحكومة الجديدة وإمكاناتها، وكانت نتيجته فشل هذه الأخيرة في النهوض بمسؤولياتها، ففي أعقاب هدم الأضرحة والزوايا، وجّه عدد كبير من الليبيين أصابع الاتّهام إلى حكومة المجلس الوطني الانتقالي المشلولة، وإلى المؤتمر الوطني العام المنتخَب حديثاً، معتبرين أنهما المذنبان الحقيقيان في الإخفاق في نشر الأمن»[1].

على كل حال، فقد «وضعت نتائج الانتخابات السلفيين الرافضين في موقف دفاعي أكثر، من خلال الكشف عن أن أغلبية الناخبين الليبيين، وحتى في الجيوب الإسلامية مثل شرق درنة، تركّز على أجندات عملية تكنوقراطية لتطوير البلاد، بدلاً من التقوى والعمل الخيري والعدالة الاجتماعية، والتي تمثّل نقاط القوة التقليدية للإسلاميين، في كثير من الحالات. يتعيّن على السلفيين أن يجدوا مكاناً مناسباً أو قضية مقنعة يكون لها صدى في ليبيا، الكثير من هذه الأمور تتصل بالأعراف الاجتماعية المحافظة بالفعل والتقوى في البلاد؛ فالمشروبات الكحولية محظورة، والكثير من النساء يرتدين الحجاب»[2].

---

(١) فريريك ويرى (غضب السلفيين في ليبيا) نشرة (صدى) الإلكترونية بمركز كارنيجي، ١٢ سبتمبر ٢٠١٢م، بتصرف، على الرابط:
http://carnegieendowment.org/sada/2012/09/12/wrath-of-libya-s-salafis/dtdn

(٢) فريدريك ويرى (تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا) مرجع سابق.

المبحث السادس
هزيمة الإسلاميين في ليبيا

كانت نتيجة انتخابات المجلس الوطني الليبي مفارقة أخرى من مفارقات الربيع العربي، فبلد مثل ليبيا بدت أنها تلبي كل شروط الفوز للإسلاميين أنتجت نوعاً من النتائج الانتخابية لا يستطيع إلا أن يحلم بها الليبراليون في مصر وتونس، وقد توقع كل من (بول سالم) و(أماندا كادليك) - في دراسته التي أجراها قبل الانتخابات في يونيو ٢٠١٢م -، توقعا فوزاً كبيراً للسلفيين: «إن السلفية قوة جديدة ومتنامية بسرعة في ليبيا، وربما تحقّق نتيجة انتخابية مفاجئة كما حدث في مصر، وقد شارك السلفيون الليبيون في الثورة، واشتبكوا مع جماعات ومؤسسات أخرى أكثر اعتدالاً أو غير إسلامية، منذ سقوط نظام القذافي، لم يظهر في الساحة أي حزب سياسي سلفي مهيمن حتى الآن، بيد أن التيار السلفي قوي، وحتى من دون وجود حزب قوي، يمكن للسلفيين أن ينافسوا على المقاعد الـ١٢٠ التي لا تشترط تسجيل الحزب، ومن المرجح أن يفوزوا بتمثيل كبير في البرلمان»[١].

ولكن الرياح أتت بما لم تشتهيه السفن؛ فجاء «الواقع أن المؤتمر الوطني العام كان بمثابة هزيمة للأحزاب السلفية غير العنيفة في ليبيا، مثل (حزب الأصالة والتجديد)[٢] من أكثر من وجه، فضلاً عن أحزاب ما بعد الفكر الجهادي»[٣].

يقول عمر عاشور: «يظل السؤال قائماً: ماذا حصل للإسلاميين في ليبيا؟ فلقد قادوا

---

(١) بول سالم، أماندا كادليك (تحديات العملية الانتقالية) مرجع سابق.

(٢) رئيس هذا الحزب، هو الدكتور عليّ السباعي، وهو رمز سلفي ليبي محسوب على السلفية المدخلية القادمة من السعودية، والمنسوبة للشيخ ربيع بن هادي المدخلي، الذي عرف بمنهجه في جرح وتعديل الأفراد، واشتهر بموالاة الحكام على طول الخط.

(٣) عمر عاشور (الأقلية الجهادية في ليبيا) مرجع سابق.

المعارضة ضد القذافي، كما فعل نظراؤهم في تونس ومصر، ونمقوا خطابهم بالرمزية الدينية في بلد مسلم محافظ، لكن بالنسبة للعديد من الناس لم يكن هذا كافياً»[1].

□ الخلاصة والنتائج:

مجمل آراء باحثي مراكز الفكر الأمريكية في أعمالهم البحثية التي احتوى عليها هذا الفصل، هي كما يلي:

١) انقسم السلفيون تجاه الثورة الليبية إلى مؤيدين ومعارضين موالين للنظام.

٢) لعبت التحولات الإقليمية دوراً في تسييس السلفية الليبية.

٣) من إشكاليات التيار السلفي - رغم كثرة أعضائه في ليبيا - غياب القيادة والهيكل التنظيمي.

٤) لعب الإسلاميون وخاصة السلفية الجهادية دوراً بارزاً في إسقاط القذافي.

٥) انخرط جيل السلفيين الجهاديين الأكبر سنّاً في التسييس، بينما رفض الجيل الأصغر سنّاً ذلك، وهؤلاء هم أبناء الرعيل الأول، الذي شهد حملات التعذيب أيام القذافي.

٦) لم تجد السلفية الجهادية المُسيّسة لها قبولاً لدى الرأي العام الليبي بعد نجاح الثورة، على الرغم من كون بعض رموزها قادة كباراً من الذين أسقطوا القذافي.

٧) وقفت قطاعات كبيرة من المجتمع الليبي ضد ممارسة العنف بعد الثورة.

٨) شكّل ممارسة بعض السلفيين الجهاديين للعنف اختباراً حقيقيّاً لشرعية المؤتمر الوطني الليبي العام، وقدرته على بسط نفوذه على الدولة.

٩) اللجوء للعنف من بعض الجهاديين السابقين لا يعدو أن يكون صراعاً حول التوجه للعمل السياسي أو الابتعاد عنه.

---

(١) عمر عاشور (هزيمة الإسلاميين في ليبيا) مركز بروكنجز، ١٧ يوليو ٢٠١٢م، على الرابط:
http://www.brookings.edu/ar/research/opinions/2012/07/17-libyan-islamists-ashour

١٠) كان من المتوقع فوز السلفيين بنسبة مبهرة في انتخابات المجلس الوطني؛ قياساً على حالة السلفيين في مصر، لكن ذلك لم يحدث، وتعد هزيمة الإسلاميين عموماً في ليبيا من مفارقات الربيع العربي.

١١) من أبرز أسباب إخفاق الإسلاميين - وفي القلب منهم السلفيون - في الانتخابات الليبية:

أ) البيئة الليبية المحافظة المتمسكة إجمالاً بالتعاليم الإسلامية، تسببت في عدم اجتذاب الجماهير لتنميق الخطاب الإسلامي بالرمزية الدينية وشعارات الهوية.

ب) لم يتمكن الإسلاميون في ليبيا خلال حكم القذافي الذي دام أربعة عقود من بناء شبكات دعم محلي، وتطوير بنى تنظيمية أو مؤسسات وهياكل، أو إيجاد نظام من العيادات والخدمات الاجتماعية الموازية، كما فعل نظراؤهم في مصر وتونس والمغرب والأردن[١].

ج) كثير من الليبيين العاديين، لا يميزون بين المنظمات الإسلامية وتاريخها، فبالنسبة لهم، كل الإسلاميين من (الإخوان)، ووصمهم بالتورط المباشر في العمل المسلح، أضرّ بالإسلاميين على اختلاف مشاربهم[٢].

١٢) هناك أمران يمكن أن يمنعا مآسي ليبيا في المستقبل، من وجهة نظر أحد الباحثين:

أ) ضرورة استثمار الدعم الشعبي، والاستمرار في نزع السلاح، وتسريح الجنود المسلحين، وعملية إعادة الإدماج التي بدأت أثناء حكم المجلس الوطني الانتقالي، ولكنها لم تكتمل.

ب) ضرورة عمل الحكومة على تعزيز استراتيجية الاتصال (بحاملي السلاح)، وتبادل المعلومات والأفكار[٣].

---

(١) يُنظر: عمر عاشور (هزيمة الإسلاميين في ليبيا) مرجع سابق.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.

ج) يرى أحد الباحثين أن المستقبل السياسي القريب في ليبيا، سيكون الإسلاميون الطرف الرئيس الفعّال فيه، وبالتالي فإن إقامة العلاقات والتنسيق معهم يُعد أمراً أساسيّاً لأية جهود تسعى لدعم الديمقراطية، وبناء الدولة، والاستقرار الإقليمي، ومكافحة الإرهاب[1].

(١) المرجع السابق.

الفصل السادس:
أثر التقارير البحثية في بناء قاعدة القرار الأمريكي في التعامل مع السلفية

- □ المبحث الأول: اتجاهات السياسة الأمريكية في التعامل مع السلفيين من خلال دراسات المراكز البحثية.
- □ المبحث الثاني: نماذج لأثر بعض دراسات المراكز البحثية الأمريكية في الواقع السلفي المعاصر.
- □ المبحث الثالث: استشراف المراكز البحثية الأمريكية للمستقبل القريب للسلفية.

المبحث الأول
اتجاهات السياسة الأمريكية في التعامل مع السلفيين من خلال دراسات المراكز البحثية

على الرغم من كثرة الحديث عن هبوط القيمة الاستراتيجية للمنطقة العربية في ميزان القوى العالمي، في محاولة إسباغ الصدقية على فرضية الانسحاب الأمريكي من المنطقة، إما نتيجة ظهور مواقع تحتوي على فرص اقتصادية واستثمارية ذات قيمة مردودية أكبر (آسيا)، أو لظهور بدائل أخرى للنفط والغاز، على ما تذهب إليه الكثير من التحليلات، إلا أن تلك التحليلات تبقى أمراً مشكوكاً في صدقيته وقدرته على تفسير هذه الفرضية؛ لارتكاز أغلب مؤشراتها على البعد الاقتصادي، وربط الأمر بالأزمة الاقتصادية الأمريكية، دون إيلاء الأهمية لبقية العناصر التي تتشكل منها استراتيجيات الدول.

ولذلك فإننا نجد مِنْ المسؤولين الأمريكيين مَنْ يرون أن المنطقة العربية مازالت تمثل أهمية للولايات المتحدة الأمريكية، وينتقدون إخفاقات السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي (بارك أوباما) فيها، وهو ما ترجمه عنوان مقالة السيناتورين الجمهوريين بمجلس الشيوخ الأمريكي (جون ماكين) و(ليندسي غراهام) بصحيفة الواشنطن بوست: (أوباما خذل الشرق الأوسط والمصالح الأمريكية هناك)(١).

ونظراً لأهمية المنطقة لدى الولايات المتحدة؛ فقد حاولت احتواء الثورات العربية وتداعياتها، وعدم تركها تؤثر على المصالح الاستراتيجية الأمريكية، وقد تطلب ذلك من مراكز الفكر الأمريكية أن تقوم بدورها في استحداث اتجاهات للسياسة الخارجية تناسب الواقع الجديد بعد الثورات.

---

(١) John McCain and Lindsey Graham، Obama is failing the Middle East، and U.S. interests there، Washington Post، October 26، 2013، at:http://www.washingtonpost.com/opinions/mccain-and-graham-obama-is-failing-the-middle-east-and-us-interests-there/2013/10/26/47e8f016-3d83-11e3-a94f-b58017bfee6c_story.html

□ ومن تلك السياسات ما يلي:

سياسة التكيُّف الاستراتيجي:

يعتبر تقرير (التكيُّف الاستراتيجي)، الصادر في يونيو ٢٠١٢م، عن مركز الأمن الأمريكي الجديد، من أهم التقارير التي بيَّنت اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية على المديَيْن القصير والطويل من بعد ثورات الربيع العربي، وقد عرض هذا التقرير المقصود بـ(التكيف الاستراتيجي) كما يلي:

«الشرق الأوسط يتغير، والولايات المتحدة بحاجة إلى استراتيجية جديدة لحماية مصالحها، إن الاستراتيجية التي نقترحها هي: التكيف الاستراتيجي، وفي حين أن هذا الأمر يحتّم إعادة ضبط بعض الالتزامات الأمريكية تجاه المنطقة، فإن الأمر متعلق أكثر بمطابقة طرق ووسائل لتناسب السياق الاستراتيجي الجديد، هناك عناصر استمرارية مع السياسة والنشاطات الأمريكية في المنطقة، لكننا نشدد على التغييرات بخصوص البيئة الاستراتيجية، وعلى الكيفية التي ينبغي أن تؤثر بها تلك التغييرات على السياسة الأمريكية[(١)].

وقد ذكر هذا التقرير أيضاً أن المصالح الأساسية الأمريكية، هي كما يلي:

١) حماية أمن الولايات المتحدة القومي، وحماية أراضيها وأراضي حلفائها الرئيسين ضد أيّ هجوم خارجي.

---

(١) يُنظر: تقرير (التكيف الاستراتيجي، نحو استراتيجية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط)، مركز الأمن الأمريكي الجديد (Center for a New American Security) يونيو ٢٠١٢م، إشراف الخبراء: (بروس جينتلسون) و(ميليسيا دالتون) و(أندور إكسام) و(جون دان ستاستر)، كما ساهم في التقرير عشرات الباحثين والمتخصصين في العلاقات الدولية والشرق الأوسط، أمثال: (كينيث بولاك) و(كارين هاوس) و(ستيفن هايدمان) و(جون الترمان) و(روبرت كابلان) وغيرهم.
وبعد حذف التقرير! من على الموقع الإلكتروني للمركز http://www.cnas.org) يمكن الاطلاع على ملخص التقرير كاملاً، عبر مجموعة الخدمة البحثية، ٢٦/ ٧/ ٢٠١٢م، على الرابط التالي:
http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=338

٢) تعزيز رفاهية الاقتصاد الأمريكي والمرتبط بالحفاظ على اقتصاد عالمي مفتوح.

٣) الحفاظ على (طريقة الحياة الأمريكية) متضمناً نشر القيم الأمريكية.

كما ذكر التقرير أيضاً أن المبادئ الخمسة للمصالح الأمريكية الأساسية آنفة الذكر، هي كما يلي:

١) الردع والاحتواء والدفاع ضد التهديدات القادمة من الإقليم.

٢) أنظمة عربية مستقرة، ولو كانت ديكتاتورية.

٣) محاربة الإرهاب.

٤) الأمن الإسرائيلي، والسلام العربي الإسرائيلي.

٥) وصول آمن للنفط.

وقد اقترح هذا التقرير عدداً من الاستراتيجيات لتحقيق (التكيف الاستراتيجي) في التعامل مع الإسلاميين المُسيَّسين، وفي القلب منهم السلفيون، وذلك في ضوء المصالح الأساسية الأمريكية ومبادئها، وهي كما يلي:

١) لا بد من إدراك أن الإسلام السياسي ليس متوافقاً دائماً مع الديمقراطية، كما أنه ليس معادياً بشكل تام للولايات المتحدة.

٢) لا بد من إدراك أن خطابات الإسلام السياسي تختلف من بلد إلى آخر داخل المنطقة، وعلى الولايات المتحدة أن تكون أكثر حساسية تجاه هذا التباين بين الإسلاميين بناءً على اختلاف الأهداف والاستراتيجيات.

٣) لا بد من التمييز بين معارضة الأفراد والجماعات المعادين للقيم الأمريكية والمهددين لمصالح الولايات المتحدة، وبين الأفراد والجماعات الذين يبدو التعايش السلمي والتعاون معهم أمراً ممكناً حتى في ظل وجود الخلافات، وهؤلاء يمكن الانفتاح عليهم.

٤) يجب أن يكون هدف الولايات المتحدة التأثير على سلوك الأحزاب الإسلامية أكثر من رفض ومنع دورها بشكل كامل، ففي تونس ومصر ربما يساعد العمل مع الأحزاب الإسلامية المعتدلة على تهميش منافسيهم المتطرفين، ويجب أن تدعم الحكومة التي يقودها حزب النهضة في تونس في جهودها لمواجهة السلفيين في مواضيع، مثل: توسع قوانين الشريعة.

٥) على الرغم من أن بعض المجموعات السلفية الصاعدة ربما تدفع باتجاه الأصولية، إلا أن الضغوط التي سوف تواجهها تلك المجموعات من أجل تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية والحفاظ على تحالف واسع، سوف تُنتج من داخل هذه الاتجاهات قوى معتدلة تستطيع الولايات المتحدة دعمها.

٦) الحوار المفتوح مع الأحزاب الإسلامية سيُمكن الولايات المتحدة من الحكم على الأفعال السياسية لهذه الأحزاب، مقارنة بخطابها، وبشكل خاص خطابها المتعلق بالإصلاح السياسي والاقتصادي و(إسرائيل)؛ بحيث ستتمكن الولايات المتحدة من خلال الحوار من تحديد إلى أي مدى يمكن أخذ هذه الخطابات بجدية، أو إلى أي مدى يمكن أن تتسامح الولايات المتحدة مع هذه الخطابات بدون تعليق أو مع رد فعل بسيط[1].

- سياسة نشر الديمقراطية (الدمقرطة):

تسببت الثورات العربية للولايات المتحدة بما أسماه (شادي حميد) بـ(المعضلة الإسلامية)، وهو ما انعكس على تصرفات الولايات المتحدة مع السلفيين، فالربيع العربي ولَّد في أمريكا صراعاً بين الأفكار والمصالح من جهة، وبين الديمقراطية ونتائجها من جهة أخرى؛ حيث إنه من الممكن أن تأتي الديمقراطية التي يتم الترويج لها في العالم العربي منذ سنوات، تأتي

(١) المرجع السابق.

بالإسلاميين للحكم بعد الثورات، وهو ما يُخشى منه[1].

ويرى شادي حميد، وبيتر ماندفيل[2] في دراسة لهما لدى بروكنجز أن «جزءاً من المشكلة مع السياسة الأمريكية في مصر والشرق الأوسط على نطاق أوسع، يكمُن في دوام استعمال حتى الأشياء الجيدة (مثل: دعم الديمقراطية) كأداة، فحتى التحول الكبير (كأجندة الحرية) خلال رئاسة بوش، كان يسعى في نهاية المطاف إلى إيجاد طرق لضمان المصالح الأمريكية بشكل أكثر فاعلية، وتماماً كما يوضح (جيسون براونلي) في كتابه الذي يحمل عنوان (منع الديمقراطية): (استعمل البيت الأبيض في عهد بوش تعزيز الديمقراطية كأداة لترسيخ المحاذاة مع مصر قبل سقوط حسني مبارك) لم يتجل الهدف في حينها في إضعاف قبضة مبارك على السلطة، إنما تجلى في تعزيزها!

وذلك من خلال دفع النظام المصري إلى الشروع في الإصلاح، وبالتالي، إلى استيعاب وامتصاص الغضب الشعبي، تكمن النتيجة الحتمية لهذا النوع من التحويل إلى أدوات على المدى القصير في أنه يجعل تعزيز الديمقراطية أمراً غير متناسق، وبالتالي غير فعّال، إذا عرف القادة العرب أن الولايات المتحدة لن تدعم خطابها المؤيد للديمقراطية مع التغيرات السياسية التي تتخطى الترقيع التجميلي حول الهوامش.

فمن غير المرجح أن يأخذوا اعتراضات الولايات المتحدة بشأن المخاوف ذات الصلة بحقوق الإنسان على محمل الجد، لا شكّ أن بعض درجات (التحويل إلى أدوات) تبدو أمراً لا مفر منه من وجهة نظر سياسية، بالنظر إلى نطاق المصالح الأمريكية الإقليمية، لا يمكن أن تصبح الولايات المتحدة أبداً هذا النوع من اللاعبين المحسنين الذي ترغب بعض

(١) يُنظر: Shadi (Should We Fear from the Muslim Brotherhood?) slate، FEB. 2 2011، Hamid، http://www.slate.com/articles/news_and_politics/foreigners/2011/02/should_we_fear_the_muslim_brotherhood.html

(٢) الباحث في الإسلام، ومدير مركز الدراسات العولمية في جامعة جورج ماستون، وزميل غير مقيم في بروكنجز.

الدول في أن تكونه، لكن ثمة حاجة للتمييز في شكلٍ واضحٍ بين المصالح القصيرة والطويلة الأجل، وهو أمر فشلت كل من إدارة بوش وإدارة أوباما في تحقيقه»[١].

ونظرا لأن فشل العملية السياسية السلمية وتحقيق الديمقراطية، يعتبر بمثابة هدية لتنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى، حيث ستصبح حجتهم - بأنّ العنف هو الخيار الوحيد الفعّال - أقوى من أي وقت مضى؛ نظراً لذلك فلا بد من اتجاه الولايات المتحدة نحو تدعيم الديمقراطية في المنطقة العربية بدلاً من التخلي عنها، وهذا هو الوقت الأنسب لمضاعفة الجهود في هذا المجال[٢].

وبناء على ذلك يرى شادي حميد ضرورة التكيف الاستراتيجي مع ما يعتبره بعضهم الجوانب المظلمة في الدمقرطة؛ حيث إن وصول الإسلاميين للحكم واستشراف المستقبل بأنه إسلامي يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا «التكيف عبر مواصلة حوار استراتيجي مع الفاعلين الإسلاميين عبر المنطقة، فهذه الأحزاب إما تلعب الآن دوراً رئيساً في البرلمان والحكومة، أو أنها من المُرجَّح أن يكون لها نفس الدور في المستقبل القريب، ومن ثمَّة، فمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة - سواء كان الأمريكيون يحبذون ذلك أم لا - ستكون مرتبطة بهم، وأخذاً لهذا بعين الاعتبار، هناك حاجة عاجلة لتعزيز درجة من الثقة والتفاهم المتبادل مع هذه المجموعات.

الكثير من هذه المجموعات، بما في ذلك الإخوان المسلمون في مصر، وضحّوا مواقفهم

---

(١) شادي حميد، بيتر ماندفيل (الولايات المتحدة أمام إعادة ترتيب أولوياتها في مصر) بروكنجز الدوحة، ٥ سبتمبر ٢٠١٣م، على الرابط:
http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2013/09/05%20us%20priorities%20egypt%20hamid%20mandaville/us_egypt%20relations_arabic.pdf

(٢) يُنظر: شادي حميد، بيتر ماندفيل (الولايات المتحدة تتخلّى عن الديمقراطية في الشرق الأوسط - وهذه غلطة)، مؤسسة بروكنجز، ٧/ ١/ ٢٠١٤م، على الرابط:
http://www.brookings.edu/ar/research/opinions/2014/01/07-obama-middle-east-mistake-hamid-mandaville

بخصوص رغبتهم في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأقروا بأن الدعم الأمريكي سيكون حاسماً في تعزيز التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية، مرة أخرى، والتوقيت مهم.

إن أيّ علاقة ينبغي أن تتقدم قبل أن تصل هذه الأحزاب إلى السلطة، لا بعد ذلك حين يصبح النفوذ الأمريكي أقل فاعلية، فبتفعيل بعض الجسور والقنوات، يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تمارس التأثير، وإذا لزم الأمر، يمكن أن تمارس الضغوط إذا تجاوزت الأحزاب الإسلامية الحدود، واتخذت قرارات تضر بالمصالح الحيوية لأمريكا في المنطقة»[1].

(١) شادي حميد (ترتيب أولويات الديمقراطية) بروكنجز، ٢٠ يونيو ٢٠١٢م، على الرابط:
http://www.brookings.edu/ar/research/papers/2012/06/20-middle-east-hamid

المبحث الثاني
نماذج لأثر بعض دراسات المراكز البحثية الأمريكية في الواقع السلفي المعاصر

من العجيب أن نجد لتوصيات واقتراحات مراكز الفكر تطبيقاً عمليّاً في عالمنا العربي والإسلامي ولو بعد حين، وسبب العجب هو عدم درايتنا الحقيقية بالكيفيات والوسائل التي اتبعت لتحويل التوصيات لواقع عملي، وخاصة فيما يتعلق بتغيير قناعات الأفراد، مما يجعل البعض يتشكك في كون تحقق توصيات ومقترحات مراكز الفكر واقعاً عمليّاً جاء نتيجة تنفيذ توصيات تلك المراكز، ويعبر عن ذلك برفض ما يعتبره (نظرية المؤامرة)، وبعيداً عن جدلية وجود تلك النظرية من عدمه، وبعيداً أيضاً عن أية اتهامات بالعمالة والخيانة والمداهنة ونحو ذلك؛ فإننا نرصد هنا فقط بعض توصيات لمراكز الفكر، ثم نرصد آثارها التي رأيناها في الواقع، دون أن نتأكد يقيناً بوجود علاقة بينهما، اللهم إلا إذا كانت بعض الورقات البحثية لمراكز الفكر قد حددت وسائل تنفيذ تلك التوصيات، واستطعنا تتبعها ومعرفة ما إذا تم تنفيذها أم لا.

والخلاصة في ذلك كله أن لدينا توصيات نظرية خاصة بالأمة العربية تصدر من مراكز الفكر الأمريكية؛ ثم ما نلبث بعد فترة طالت أم قصرت، نرى بعض تلك التوصيات واقعاً عمليّاً!

إننا إذا ما نظرنا إلى ما عرضناه سابقاً من توصيات مراكز الفكر بخصوص السلفيين يمكننا أن نلمح لها بعض أثر في الواقع المعاش، حتى إن مراكز الفكر ذاتها قد رصدت ذلك، فيحاول (هارون زيلين) أن يرصد التغيرات في علاقة السلفيين بالسياسة والانتقال للديمقراطية التي حبذتها وأوصت بها كثير من ورقات مراكز الفكر قبل الثورات العربية وبعدها، فيقول: «وصل هذا التغيير الهائل إلى عقر دار السلفيين في وقت مبكر من الأسبوع الثالث من (يوليو

٢٠١٢م)، عندما أعلن الشيخ السلفي السعودي المعروف (سلمان العودة) عبر موقع التواصل (تويتر) وعلى صفحته على (الفيسبوك): (قد لا تكون الديمقراطية نظاماً مثالياً، لكنها الأقل ضرراً، ويمكن تطويرها وتكييفها لكي تستجيب للاحتياجات والظروف المحلية).

يمثل إعلان (العودة) أهمية بالغة، ويرجع ذلك إلى تاريخه وشعبيته داخل الوسط السلفي، فقد كان أحد الزعماء الرئيسين لحركة الصحوة في المملكة العربية السعودية.

وتبرز ملاحظات (العودة) تحولاً أيديولوجياً مهماً داخل الحركة السلفية على مدى السنة والنصف الماضية، - أي: منذ انطلاقة الربيع العربي - وهي تشير إلى أنه يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في انتهاج سياسة تساعد الديمقراطيات العربية الناشئة على الانفتاح وتشجعها على ذلك، بحيث يستطيع الأفراد بداخلها تشكيل مستقبلهم بأنفسهم»[١].

ويرصد لنا (ناثان براون) تغيراً مهماً لدى بعض السلفيين في مصر، فيقول في مقال تحليلي له: «وقد اضطر أحد الزعماء السلفيين لأن يؤنّب زملاءه بشأن ضرورة قبول ما هو متاح بدلاً من الإصرار على ما هو مرجو في عملية صياغة الدستور، وهو نوع من التسويات لم يضطر علماء السلفية والحركات الرصينة إلى القيام به قط»[٢].

ومن أهم التوصيات التي صدرت عن مراكز الفكر - كما عرضناها - هي ضرورة الحوار مع السلفيين وعدم تجاهلهم، وهو ما صار واقعاً بالفعل، فبعد أكثر من عام من اندلاع تلك الثورات؛ وتحت شعار (أصوات جديدة، اتجاهات جديدة) وبرعاية مُشتركة بين وزارة الخارجية القطرية و(مؤسسة بروكينجز الأمريكية)، انعقد (منتدى أمريكا والعالم الإسلامي التاسع) في الفترة من (٢٩ إلى ٣١ مايو ٢٠١٢م) في الدوحة، واستضاف فعالياته مركز (سابان لسياسات الشرق الأوسط)، (Saban Center for Middle East Policy)وبمشاركة (٢٧٤) شخصية من (٣١) دولة، على رأسهم وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري

(١) مقال (الديمقراطية على الطريقة السلفية) مرجع سابق، بتصرف.

(٢) ناثان براون (المرحلة الانتقالية الغامضة في مصر) مركز كارنيجي، ٦/ ٩/ ٢٠١٢م، بالإنجليزية على الرابط:
http://carnegieendowment.org/2012/09/06/egypt-s-ambiguous-transition/drsi

كلينتون)، وحضره ممثلون عن السلفيين، مثل: فؤاد بن صالح (حزب جبهة الإصلاح السلفي التونسي)، وأشرف ثابت (حزب النور السلفي المصري)؛ حيث ناقش المجتمعون المشاكل التي تواجهها العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي[1].

وقد رصدت (نيويورك تايمز) في إحدى افتتاحياتها[2] تغيّر السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية، ولاسيما تلك التي شهدت صعود التيارات الإسلامية للحكم؛ ولفتت الصحيفة إلى أن «السياسيين السلفيين أصبحوا من الزوار المعتادين للسفارة الأمريكية بالقاهرة، التي تطبق نظرية أنه من الأفضل أن يكون هؤلاء السلفيون داخل الخيمة بدلاً من خارجها، وهو ما مكّن السلفيين من زيارة الولايات المتحدة للاطلاع على كيفية سير النظام الديمقراطي على الأرض»[3].

ورغم تأكد واشنطن من استحالة الاتفاق مع هؤلاء السلفيين بشأن أمور معينة كحقوق المرأة

---

(١) انظر: تفاصيل ومناقشات المنتدى، ٢٩/ ٥/ ٢٠١٢م، على الرابط:
http://www.brookings.edu/events/2012/05/29-us-islamic-forum

(٢) يُنظر: روجر كوهين (Working With the Muslim Brotherhood)، نيويورك تايمز، ٢٣/ ١٠/ ٢٠١٢م، على الرابط:
http://www.nytimes.com/2012/10/23/opinion/roger-cohen-working-with-the-muslim-brotherhood.html?_r=0

(٣) قال الدكتور ياسر عبدالتواب، رئيس اللجنة الإعلامية لحزب النور: إن حزب النور شكل وفدين لمقابلة مسؤولين أمريكيين منهم (جيمي كارتر)، الرئيس الأمريكي الأسبق، موضحاً أن اللقاءين كانا بناء على رغبة الأمريكان لمناقشة الأوضاع العامة التي يتخوفون من السلفيين فيها، مثل وضع الأقباط، ونظرة السلفيين للمرأة ولمخالفيهم، مشيراً إلى أن هذه اللقاءات هدفها التعرف على السلفيين لحد كبير، وأكد عبدالتواب أنهم أعربوا عن آرائهم بكل صراحة وبدون مجاملة، وأنهم منفتحون على الجميع، وأوضح الدكتور هشام أبو النصر، القيادي السابق بحزب النور، أن السلفيين متعددون، وهم يؤيدون التحاور مع الأمريكان من باب الحوار مع الآخر، وأيّد اللواء عادل عفيفي، رئيس حزب الأصالة حينئذ، التواصل مع الأمريكان للتشاور معهم من باب الدعوة إلى الله، بهدف التعريف بمعنى السلفية وتوجهاتها وأفكارها، مؤكداً أن السلفيين من المفترض أنهم منفتحون عن غيرهم، ويجب التعريف بمنهجهم للجميع. [يُنظر: جريدة النهار الإلكترونية، ٣٠/ ١٠/ ٢٠١٢م، على الرابط:
http://www.alnaharegypt.com/t~92129

- على سبيل المثال - ؛ إلا أن هذا لا يعني بالضرورة استبعاد إقامة علاقات نفعية متبادلة معهم.

ورصدت الصحيفة أن السلفيين عموماً باتوا في الوقت الراهن يحتلون مساحة التفكير الاستراتيجية التي كانت مخصصة في السابق لجماعة الإخوان من قبل واشنطن.

وعلقت الصحيفة على ذلك قائلة: «حان الوقت للتغلب على عدم التفاهم وقصور الاتصالات، وهذا لا يمكن أن يحدث إلا من خلال العمل مع القوى الحقيقية بالمجتمعات العربية بدلاً من أوهام العزل والبقاء داخل أوهام المنطقة الخضراء».

إننا إذا بحثنا عن كيفية تحقيق بعض التوصيات التي رأت ضرورة التصدي للسلفيين في إطار حقوق الإنسان، ودون حرمانهم من نجاحاتهم المشروعة في صناديق الاقتراع، نجد أن ذلك قد تم عن طريق محاولة استيعاب مراكز الفكر لهم عن طريق تدريبهم على ما يسمى برفع الوعي الديمقراطي، فقد قالت (بارى فريمان) مديرة المعهد الديمقراطي الوطني في شمال إفريقيا[1]، في مقابلة مع وكالة الأنباء الفرنسية: «دربنا آلاف المرشحين للبرلمان، والمئات منهم من السلفيين أو من الإخوان»، وهو ما أكده الدكتور عماد عبدالغفور رئيس حزب النور - حينئذ - لصحيفة الأخبار (القاهرية) في ٩ فبراير ٢٠١٢م، ثم عاد نادر بكار المتحدث باسم الحزب وخفَّف من ذلك، فأعلن أن «بعض أعضاء الحزب استفادوا من مطبوعات المعهد الديمقراطي الأمريكي، وبعضهم حضر ندوات عقدها المعهد بصفة شخصية»[2].

(١) المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDIIA) أوNDI: تأسس ١٩٨٣م لدعم الديمقراطية فيما يسمونه البلاد النامية، كإحدى المنظمات التابعة للوقف الوطني للديمقراطية، الذي أسسه الكونجرس الأمريكي من أموال الحكومة الفيدرالية، ولذلك اتخذ المعهد واشنطن مقرّاً له، وأنشأ مكاتب في معظم أنحاء العالم.

ويستجيب المعهد لطلباتٍ يتلقاها من رؤساء الحكومات والمجالس البرلمانية، ومن قادة الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني، بشأن الحصول على نصائح فِي مختلف الميادين، بدءاً بالإجراءات التشريعية، مروراً بتقديم الخدمات إلى جمهور الناخبين، وصولاً إلى إقامة توازنٍ في العلاقات بين المجتمع المدني والجناح العسكري في ظلّ النظام الديمقراطي.

(٢) جريدة الوسط الإلكترونية، ١٢ فبراير ٢٠١٢م، على الرابط:

http://www.el-wasat.com/portal/News-55652442.html

ويجب أن يكون معلوماً أننا لا نستطيع أن نفصل التوصيات التي أوصت بها مراكز الفكر عن التعامل مع السلفيين بعد الثورات، عن تلك التي أوصت بها قبل الثورات، مثل: (بناء شبكات من الإسلام المعتدل)، والتوجه نحو الإسلام المدني الديمقراطي (الإسلام الليبرالي)، وقد ذكرنا تلك الدراسات في هذا البحث من قبل.

إننا إذا استرجعنا بعض ما نقلته من الورقات البحثية لمراكز الفكر عن الأصولية السلفية، ثم سألنا: ما هو سبب الرفض الغربي التقليدي للتيارات السلفية؟

نجد أن السبب الرئيس هو تفسير السلفيين للإسلام بصورة نصية (أصولية) تقيّداً بفهم الأجيال الأولى من المسلمين، وهذا التفسير يولّد تصادمات مع الواقع في نظر الغرب، على الأقل من الناحية النظرية، حتى لو كان التيار السلفي مهادناً خانعاً، أي: أن المشكلة الغربية إذن في التفسير، وليس التطبيق بالضرورة.

وقد انعكس هذا على بحث بعض السلفيين - كحزب النور المصري - عن مخرج من هذا المأزق التراثي دون أن يغضب الغرب، ودون أن يصدم أتباعه.

ولأن مراكز الفكر كانت ترى أن تقدم السلفيين السياسي متوقف على مدى قدرتهم على تقديم رؤى جديدة وتنازلات عن رؤى ومواقف سابقة لهم، فكأن الحل كان في تقديم حزب النور نفسه بشكل جديد وتقديم تصور إسلامي جديد، بل والتحالف مع كل المخالفين له.

والجديد في ذلك أنها المرة الأولى التي يتصدر فيها تيار سلفي تقديم هذه الرؤى الجديدة والتنازلات عن مواقفه السابقة، بل ويتم ذلك تحت شعار (حماية الشريعة والحفاظ عليها).

يَخْلُص (ويليام ماكانتز) في مذكرة الشرق الأوسط رقم (٢٣) الصادرة عن معهد سابان في بروكنجز، يخلص إلى حقيقة أن حزب النور يرغب في التحالف مع أحزاب علمانية على الرغم من اعتراض بعض قادته، مما يعد مؤشراً قويّاً على أن النوايا الحقيقية للحزب ليست جامدة ولا محصّنة ضد المساومة، أو بعبارة أخرى، يمكن القول: إن سلفيي مصر

من البرلمانيين ورجال الأحزاب يمارسون العمل السياسي بشكل طبيعي؛ فهم يتنافسون مع بعضهم البعض ومع الأحزاب السياسية الأخرى[1].

وفي هذا الإطار قدم الحزب مبادرته الشهيرة [2] والتي استخدمها كوسيلة للابتعاد عن الاستقطاب الإسلامي العلماني، ومن ثَم بدأ مهاجمة التيارات السلفية الأخرى والإخوان، وأخذ يستخدم معايير (المواطنة) لإيجاد أرضية مشتركة مع القوى الأخرى، وتقديم أنفسهم للغرب، ولنستعد تلك الجولة البالغة الأهمية التي قام بها ثلاثة من قيادات حزب النور في بعض الدول الأوروبية[3]، وقد نشرت جريدة الشروق في ١٣ يونيو ٢٠١٣م، تصريحاً لـ(محمد أنور السادات)، رئيس حزب الإصلاح والتنمية، ذكر فيه أن مساعدة وزير الخارجية الأمريكي للشؤون السياسية (ويندى شيرمان)، دعت عدداً من ممثلي الأحزاب السياسية - ومنهم حزب النور - للقاء بها بأحد الفنادق الكبرى بالقاهرة، وتمحور اللقاء حول تطورات الأحداث التي تشهدها مصر، ورؤية القوى السياسية للوضع الراهن، وموقفهم من تظاهرات ٣٠ يونيو.

ولعل بعضنا تابع خبر الزيارة التي قام بها وفد من الكونجرس لبعض قادة الدعوة السلفية، وفي مقدمتهم الشيخ (عبد المنعم الشحّات) المتحدث الرسمي باسم الدعوة السلفية بالإسكندرية [4]، وقد نقلت وكالة ONA للأنباء في ٦ فبراير ٢٠١٤م، عن السيدة (كاندس

---

(١) يُنظر: د.مروة نظير (عرض للتقرير) مرجع سابق.

(٢) قدّم حزب النور هذه المبادرة للتوافق مع القوى السياسية المصرية للخروج من أزمة الوطن، وانظر تفاصيل ما نتج عنها من اتفاق مع جبهة الإنقاذ، على موقع (العربية نت)، ٣٠/ ١/ ٢٠١٣م، على الرابط: http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/30/263480.html

(٣) انظر: جريدة الأهرام اليومية، ٨/ ٥/ ٢٠١٣م، العدد (٤٦١٧٤). وقد نقلت جريدة (لوفيجارو) - الفرنسية - في أواخر يونيو ٢٠١٣م، تصريحات لنادر بكار المتحدث الرسمي باسم حزب النور يؤكد فيها أن الإسلام جزء من ثقافة الشعب المصري، لكن (الإخوان) ارتكبوا خطأً كبيراً عندما قسّموا البلاد بين مؤيد للإسلام ومعارض له، بدلاً من إصلاح المؤسسات والاقتصاد.

(٤) نشرت جريدة المصري اليوم، في (٢٢/ ١٢/ ٢٠١٣م) خبراً بعنوان (النور: لقاء عبدالمنعم الشحات بمسؤولين أمريكيين لم يكن سرّاً).

بوتنام) القنصل الأمريكي بالإسكندرية، أنه بالفعل هناك قنوات تواصل مع السلفيين ومع غيرهم من مختلف الطوائف السياسية في مصر.

ولنستمع أيضاً إلى كلمات القيادي في الحزب (أحمد خليل)، وهو يتحدث لبرنامج (القاهرة اليوم) في قناة (أوربت الفضائية) في أوائل ديسمبر ٢٠١٣م، عن القشرة الإسلامية والليبرالية التي تغلف الوطنيّ المصريّ، والتي لو نُزعت فلن يكون هناك فرق بين مصري وآخر.

ولقول القيادي في الحزب نادر بكار في حواره في أواخر فبراير ٢٠١٤م مع برنامج (القاهرة اليوم) في قناة (أوربت الفضائية) (في الموسيقى خلاف سائغ.. وأنا شاهدت فيلم المصلحة).

وأخيراً لقاء الدكتور ياسر برهامي - نائب رئيس الدعوة السلفية - مع الإعلامي عماد أديب في برنامج (بهدوء) على فضائية CBC يوم ٢٥ فبراير ٢٠١٤م، حيث تكلم عن ترشح غير المسلم على قوائم حزب النور بعد أن كانت تلك المسألة سابقاً مسألة عقيدة، لنستمع لذلك كله جيداً، وسنعلم كيف يقدم حزب النور السلفي نفسه بطريقة جديدة، خالف فيها كل أقوال السلفيين السابقة التي هاجموا عليها غيرهم حتى لو كانت بالأساس هي الصواب[1]!

---

(١) اتبع حزب النور في ترويج اتجاهه الجديد خطاباً مزدوجاً، فلديه كلام يُذاع في العلن لعموم المصريين يُروِّج للانفتاح، وكلام آخر ربما يحمل تراجعاً أو اعتذاراً أو تصويباً، يُروِّج في نطاق أضيق لشباب السلفيين.

المبحث الثالث
استشراف المراكز البحثية الأمريكية للمستقبل القريب للسلفية

من أهم القواعد التي تُبنى عليها القرارات الأمريكية محاولات استشراف المستقبل، وقد اهتمت مراكز البحث والفكر بذلك؛ ففي إطار استشرافات المستقبل التي يجريها مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي[1] كل أربع سنوات - بدءاً من عام ١٩٩٦م -، جاء في تقريره الصادر في ٢٠٠٨م، بعنوان (الاتجاهات العالمية ٢٠٢٥م) والذي يبيّن السيناريوهات العالمية التي تتوقعها الاستخبارات الأمريكية حتى عام ٢٠٢٥م، جاء توقع التقرير انتشار السلفية بما في ذلك معظم أشكالها الراديكالية التي تهدد بتقويض التحالفات الغربية في العالم الإسلامي، وخاصةً في الشرق الأوسط، وأن هذا قد يؤدي إلى ظهور مرحلة من الأفكار الجديدة حول علاقة الإسلام بالعالم الحديث، ومواجهة الأسلوب الراديكالي.

وتوقع التقرير أن هذا الأسلوب السلفي الراديكالي قد يظهر في بعض الدول التي يحتمل أن تواجه زيادة في نسبة الشباب، وضعف في الدعائم الاقتصادية مثل أفغانستان ونيجيريا وباكستان واليمن»[2].

وأشار التقرير الأخير الصادر عن المجلس في ١٠ ديسمبر ٢٠١٢م، بعنوان (الاتجاهات العالمية: العوالم البديلة)، والذي يبين السيناريوهات التي تتوقعها الاستخبارات الأمريكية حتى عام ٢٠٣٠م، ليكمل سلسلة التقارير الثلاثة الأخرى التي غطت حتى عام ٢٠١٥م

---

(١) تأسس عام ١٩٧٩م، ليكون نقطة وصل بين هيئات الاستخبارات الأميركية المختلفة، والمؤسسات السياسية، ويضم في عمله سياسيين وأكاديميين وعاملين من القطاع الخاص.

(٢) التقرير مترجم، على موقع مركز الإعلام العربي، نقلاً ٢/ ٢/ ٢٠١٤م، على الرابط:
http://www.arabinfocenter.net/pkg09/index.php?page=show&ex=2&dir=news&First=0&Last=12&CurrentPage=0&nid=75293&nt=16&lang=1

و٢٠٢٠م و٢٠٢٥م، حيث لفت التقرير النظر - كما لفت سابقه - إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد تراجعاً للأيديولوجية القومية عالميّاً، مع انتشار أوسع للأيديولوجيا وللفكر السلفي بما فيه شكله الأكثـر تشدداً في العالم الإسلامي[١].

ويتوقع (كمران بخاري) أيضاً في تقرير (مركز ستراتفور) في أكتوبر ٢٠١٢م، أن السلفية لن تصبح قوة سياسية فعالة ومتكاملة قبل عقدَيْن زمنييْن آخرَيْن، أي حتى عام ٢٠٣٠م «وذلك ببساطة لأنه يلزم استغراق وقت طويل لأي حركة دينية سياسية، حتى تتطور إلى (فلسفة سياسية)، ولأنه في نفس الوقت تقوم المؤسسة الرسمية السعودية بجمع الكيانات الإسلامية تحت لوائها، لكي تحتوي التيارات السلفية حديثة العهد بالسياسة»[٢].

(١) (National Intelligence Council) Global Trends 2030: Alternatives World
National Intelligence Council:
http://www.dni.gov/files/documents/GlobalTrends_2030.pdf

(٢) كمران بخاري (السلفيون والدمقرطة العربية)، مرجع سابق.

الخاتمة

الخاتمة

☐ أولاً: النتائج العامة:

بداية ينبغي التنويه إلى أن ما تم ذكره في هذا البحث من نتائج جزئية خاصة بالتجارب السلفية الثلاث التي أوردتها في هذا البحث، هي جزء أصيل من النتائج النهائية لهذا البحث، لكنني فضلت ذكرها بعد بحث تفاصيل كل تجربة مباشرة، وذلك حتى لا أشتت القارئ.

يمكنني أن أستنتج من خلال عملي في هذا البحث النتائج التالية:

1) تعتبر مراكز البحوث والفكر الغربية الحالية وامتداداتها وملحقاتها - المهتمة بالعالم الإسلامي - تطوراً فكرياً للاستشراق التقليدي.

2) تُبرِز الأعمال المُنْتَجَة من مراكز الفكر الأمريكية التي شكلت المادة البحثية لهذه الدراسة، عدم معرفة الغرب وباحثيه التامة بحقيقة التصور الإسلامي، وتدحض فكرة أن الغرب يعرف عنا أكثر مما نعرفه عن أنفسنا!

3) تعتبر أهم غاية من غايات وجود الأمة، هي تقديم نموذج بشري رائد لكيفية ممارسة الأمة لأدوارها المكلفة بها في هذا الكون، من دعوة البشرية كلها للهداية، ونشر كل أنواع الخير المادي والمعنوي في أرجاء المعمورة، مما يؤدي بها إلى أن تضطلع بدورها الشهودي على البشرية؛ بالريادة والأستاذية المُعلّمة لها، وفي ذلك سيكون الرسول ﷺ شاهداً على تلك الأمة وعلى أفرادها، يقول تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة: ١٤٣).

4) في العصر الحديث تغيرت نظرة الأمريكان للإسلام، ولم يعد يعنيهم كثيراً ابتعاد المسلمين عن معتقداتهم القلبية، أو ممارسة عباداتهم، أو تحقيق التقدم والازدهار

المادي في عمارة الكون، وإنما أصبحت حقيقة اختلاف الأمريكان مع الإسلام في الواقع المعاصر هي في محاولة تغيير الإسلام ذاته، وحصره في عمارة الكون، أو الممارسات التعبدية أو العقائد القلبية، مع هدم ما يجب على المسلمين فعله من التحرك بعقيدتهم لإدارة الحياة، وهدم ما يجب على الأمة الإسلامية مجتمعة فعله؛ من خلال إقامة دولة مبنية على مجتمع راشد ونظام سياسي إسلامي؛ لتحقق من خلالها أهم وأكثر غايات وجودها تميزاً.

٥) ليس ثَمة ناطق أو ممثل للسلفية يعبِّر عن رأيها ومنهجها؛ بحيث يكون من خالفه مخالف للسلفية، ومن وافقه موافق للسلفية، لا يوجد شخص ولا جماعة ولا حزب كذلك.

والسلفية لا تُعبِّر عنها مجموعة من الفتاوى التي لها طابع مُعين، كما أنها لا تُعرف بأشخاص حتى لو كانوا من رموزها، فلا يمكن بأي حال من الأحوال حصرها في أقوال الإمام أحمد بن حنبل وابن تيمية وتلميذه ابن القيم ثم الشيخ محمد بن عبدالوهاب، ومَنْ قال بأقوال هؤلاء فقط، وإنما يمكن تمييز وتوضيح أفكار هؤلاء الرموز بنسبتها للسلفية، والسلفية ليست مذهباً فقهيّاً مستقلاً، وإنما هي منهج يُمكن أن يُطبقه كل مَنْ يتّبع مذهباً من المذاهب الأربعة المشهورة لدى أهل السنة والجماعة، كما لا يمكن الفصل بين قواعد هذا المنهج وبين عموم آراء السلف؛ لأنها في الأصل قائمة عليه، فالسلفية في باب الفقه مثلاً، هي مذاهب أهل السنة الأربعة التي كتب لها البقاء، وهي أيضاً في مذاهبهم التي غابت، كمذهب الإمام أبي ثور والأوزاعي والليث بن سعد، وهي في رُخَص ابن عباس وعزائم ابن عمر، ولا يمكن حصر واختزال كل هؤلاء في رأي واحد فقط، وادعاء أن هذا هو المنهج السلفي.

٦) مثَّلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م على أمريكا محطة فاصلة في اهتمام الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة بالسلفية والسلفيين؛ حيث انصبت جهود

مراكز الفكر والبحث على دراسة السلفية الجهادية حتى قيام الربيع العربي؛ حيث أخذوا يركزون على بقية السلفيين.

٧) بما أن نشر القيم الأمريكية من أهم المصالح الأساسية الأمريكية - كما نقلت ذلك عن إحدى أهم الدراسات - فإننا لا نستطيع نفي البُعد الأيديولوجي (الديني) لدى باحثي مراكز الفكر ولدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة في التعامل مع السلفية، وقد نقلنا سابقاً في متن البحث أدلة على ذلك، وما زال الكثيرون يذكرون مقولة (بوش الابن) في حروبه المفتعلة: (إنها حرب صليبية)!

٨) باحثو مراكز الفكر والبحث الأمريكية لا يتخذون قرارات، وإنما يرفعون توصيات، ويحددون وسائل، ويرسمون خرائط طريق، ولكنهم في النهاية يتركون اتخاذ القرار للإدارة الأمريكية المنتخبة شعبيّاً، والتي قد تتخذ بدورها - كما يبدو من المتابعة - قرارات متوافقة مع التوصيات كلها أو مع بعضها، وربما تُدخل عليها بعض التعديلات، وربما تؤجلها.

فعلى سبيل المثال: عارض كثير من باحثي الورقات البحثية التي عرضتها في هذا البحث تهميش دور الديمقراطية، أو تقليل أهميتها في حركة الأحداث والتطورات العالمية؛ حيث يرون الديمقراطية تمنع العدوانية والإرهاب، ويعتبرون الانتقال إليها مصدر استقرار في النظام العالمي، وضمان للأمن القومي الأمريكي، وذلك على الرغم من وجود منهج فكري آخر لباحثين وسياسيين كبار؛ مثل (صموئيل هنتنجتون) و(كنيث والتز) و(هنري كسنجر) يرون أن السير نحو الديمقراطية لا يؤدي بالضرورة إلى انتهاج سياسة سلمية وخاضعة لمتطلبات النظام الدولي؛ لأن ذلك ربما يوفر فرصة لشعوب - هي في صراع مع الولايات المتحدة - بأن تعبّر عن عدائها لها، ومن الأفضل للولايات المتحدة في هذه الحالة المساهمة في إجهاض المسيرة الديمقراطية.

والحقيقة أن الخلاف بين ذلك المنهجين الفكريين، اللذين يعبّر عنهما الخطاب السياسي الأمريكي، لا يُترجم واقعاً إلى خلاف في الممارسة السياسية؛ لأن القرار الأمريكي يعتمد التوليف بين هذين المنهجين، والذي يُرجّح كفة أحدهما على الآخر هو الظرف الاستراتيجي.

وبناء على ذلك فلا غرابة أن نجد تعامل الولايات المتحدة مع المراحل الانتقالية في دول الربيع العربي، قائم على الخطابات الرسمية التي تتبنى الاعتراف بأن الديمقراطية والاستقرار ليسا متناقضين، وأنّ دعم الإصلاح الديمقراطي هو واجب جديد، وضرورة إشراك جميع الاتجاهات السياسية في الإدارة، ثم لا تقوم الولايات المتحدة إلا بالقليل جدّاً لترجمة هذا الخطاب إلى مجموعة من السياسات الجديدة، ناهيك عن فعل عكسه أحياناً!

٩) حقيقة التوجهات السياسية للولايات المتحدة، أنها تقف أولاً مع مصالحها ومستعدة للتفاعل مع أيّ طرف يحققها، وليس دقيقاً أنها حريصة على الديمقراطية في دول الربيع العربي، فضلاً عن دولها الصديقة، لكنها حريصة على الاستقرار - ولو كان متوهماً - الذي يخدم مصالحها، فهو أكثر ما يهمها.

١٠) اندرجت توجهات السياسة الأمريكية تجاه الثورات العربية - بناء على مقترحات مراكز الفكر لديها - تحت عنوان رئيس، هو محاولة احتواء تداعياتها وتفاعلاتها، وعدم تركها تؤثر على مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية، وهو ما انعكس على التعامل مع السلفيين كوافد جديد وشريك في التغيرات بعد تلك الثورات.

١١) تسربت إلى كتابات باحثي مراكز الفكر الأمريكية بعض معلومات ورؤى عن السلفيين، هي أقرب ما تكون إلى المعلومات التي تروجها الأنظمة الاستبدادية أو العلمانية عنهم (مثل: الحديث عن تكوين إمارات إسلامية، وعن بعض الاختيارات الفقهية الشاذة)، والعجيب أنك تجد بعض هؤلاء الباحثين يتعاملون مع هذه المعلومات على أنها صحيحة ثابتة، ثم يبنون مواقف عليها، رغم أنه

يمكنهم بسهولة التأكد من مدى صحتها؛ لدرجة تجعل المراقب حائراً في التعرف على مصدر تلك الرؤى والمعلومات المغلوطة، أهي النظم الاستبدادية أم باحثو مراكز الفكر الأمريكية ذاتهم؟!

١٢) يُقسّم بعض باحثي المراكز البحثية التي شكّلت مادة هذه الدراسة، والذين تناولوا دراسة السلفية، يقسمونها إلى سلفية معتدلة، وسلفية غير معتدلة، أما المعتدلة فهم السلفيون العلميون والحركيون والسياسيون، وهذا الاعتدال في وجهة نظر الباحثين - الذين تناولوا هذه المسألة - هو اعتدال نسبي بالمقارنة بمن يحمل السلاح لنشر أفكاره، ولا يعني كون تلك السلفيات معتدلة في الأعين الأمريكية أنه لا يوجد ملاحظات وانتقادات وتخوفات أمريكية منها، وأما السلفية غير المعتدلة فهم السلفيون الجهاديون الذين ينتهجون أفكار تنظيم القاعدة وجماعة أنصار الشريعة في بلاد المغرب العربي.

١٣) يرى بعض باحثي مراكز الفكر الأمريكية الذين شكّلت أعمالهم وفعالياتهم مادة هذه الدراسة أنه من الصعب تحديد ماهية السلفي؛ نظراً لوجود خلافات بين السلفيين أنفسهم في تحديد ذلك، كما أن السلفيين يفضلون تعريف ما ليس بسلفي بدلاً من تعريف السلفي.

١٤) يرى أحد الباحثين أن قول السلفيين بأن الدولة الإسلامية لا يمكن أن توجد من دون العودة إلى ما كان عليه المسلمون الأوائل من تعاليم الإسلام الحقيقية، يعني أن فكرة السلفية في حد ذاتها على خلاف مع مفهوم (السلفية الجهادية)، وكأنه يرى بذلك أن الإشكالية في الأساس توجد في السلفيين الجهاديين وليست في السلفية.

١٥) تراوحت نظرة بعض باحثي مراكز الفكر الأمريكية الذين شكّلت أعمالهم وفعالياتهم مادة هذه الدراسة، بين النظرة الإيجابية والسلبية، على النحو الآتي:

☐ النظرة الإيجابية:

- التوحيد هو الركن الركين للعقيدة السلفية، ويقوم على أن الله واحد، مستحق للعبادة، وله السيادة على الإنسان في الدنيا والآخرة.
- السلفية هي اتباع الرسول والقرون الثلاثة الأولى المسماة بالسلف.
- السلفية مدرسة فكرية أيديولوجية وقانونية إسلامية.
- السلفية تهدف إلى حماية المجتمع ضد أي ضرر أجنبي، وينعكس ذلك على أفكارهم الأخلاقية والسياسية.
- السلفيون المعاصرون يوقرون ابن تيمية والشيخ محمد بن عبدالوهاب، ولهذا ترتبط السلفية المعاصرة بالوهابية السعودية؛ حيث يُعتبر الوهابيون هم مصدر دعم وإلهام السلفيين.

☐ النظرة السلبية[1]:

- السلفية فكرة متطرفة أنتجت متطرفين يستخدمون العنف وآخرين لا يستخدمونه.
- السلفيون بالجملة لديهم القابلية المبدئية للتحول إما إلى استخدام العنف لفرض أيديولوجيتهم، وإما إلى رهينة لدى الأنظمة الاستبدادية، عن طريق توظيفهم دينياً واجتماعياً وسياسياً.
- السلفيون أصوليون نصيّون حرفيون، محصورون دائماً بين أمريْن: إما اتباع أوامر السماء أو دخول جهنم، ويأخذون الشريعة مباشرة من القرآن، والحديث

(١) قمتُ بالتوضيح والتعقيب على هذه السلبيات وتفنيد ما في تلك النظرة السلبية مِنْ ادعاء، وذلك في ثنايا هذه الدراسة.

(الذي يُعلون من شأنه في التشريع، ويحترمون علماءه مثل الألباني) والإجماع، من دون وضع النصوص في سياقها التاريخي والاجتماعي والسياسي.

- السلفيون يحضّون على كراهية الآخر من خلال عقيدة الولاء والبراء.
- السلفيون يستسهلون التكفير والطرد من الإسلام وتبرير عقاب المرتد.
- السلفيون سبب في تعميق الفجوة بين السنة والشيعة.
- يرفض السلفيون إعمال العقل وتقديمه على النص.
- يرفض السلفيون استخدام القياس والاجتهاد وتقليد الأحكام من دون معرفة دليلها.
- يرفض السلفيون فكرة المذاهب الفقهية بالجملة على الرغم من أنهم يوقرون المذهب الحنبلي.

١٦) تأتي نظرة بعض باحثي مراكز الفكر الأمريكية - الذين شكّلت أعمالهم وفعالياتهم مادة هذه الدراسة - بين النظرة الإيجابية والسلبية لتبين لنا كثيراً من أوجه القصور في حقيقة تلك النظرة لعقيدة الولاء والبراء عند المسلمين، ولحقيقة حد الردة ومدى علاقته بالحرية، ولحقيقة الخلاف بين السنة والشيعة[1]، كما جاءت تلك الرؤية بالجملة مرتبطة بـ(التاريخية) أو (الماضوية) المعتمدة على الانكفاء على الماضي فقط، وبالتالي فلم تستوعب تلك الورقات البحثية مفهوم (الأصالة)، والذي يعني تمكن الإسلام بثوابته الأصلية من مسايرة العصر، والوفاء بمتطلباته، والتعامل مع مقتضياته المتغيرة.

---

(١) لا يتسع المجال هنا لتبيان تفاصيل مدى أوجه القصور الغربي في فهمه لحقيقة هذه المسائل في الوعي الإسلامي، ولكني قد بينتها أثناء البحث.

كما جاء وعي بعضهم قاصراً بحقيقة الرؤية السلفية للاجتهاد؛ حيث اعتبرت إحدى الورقات البحثية، أن الاجتهاد قائم على (القياس) فقط، وأن السلفيين يرفضون (القياس) واستخدام (العقل) على الإطلاق؛ وذلك لاتباعهم للقرآن والحديث كمصدريْن رئيسيْن للتشريع، وليس الأمر كذلك، فتقديم النص على العقل كفكرة، يختلف تماماً عن فكرة إهمال العقل، وهذا ما دفع ابن تيمية لتدوين كتابه الشهير (درء تناقض العقل والنقل).

كما تم الخلط أيضاً بين ما هو معروف في الأدبيات السلفية برفض التمذهب، وبين رفض وجود المذاهب الفقهية الأربعة لأهل السنة والجماعة من الأساس!، حيث إن التمذهب يعني - كما هو في الوعي والإدراك السلفي - رفض التعصب للمذاهب الفقهية والتحزب حولها؛ بحيث يُقدّم رأي المذهب أو شيخه على النص الشرعي (قرآن أو حديث)، ولا علاقة في ذلك بأخذ موقف رافض من كل اجتهادات المذاهب الفقهية ناهيك عن العمل بها!

وأخيراً تأتي الإشكالية الحقيقية لوعي بعض باحثي مراكز الفكر الأمريكية بمفاهيم السلفيين، وهي الاعتماد على المرجعية الإسلامية المتمثلة في النص الشرعي، وليس مرجعية المبادئ البشرية، كحقوق الإنسان، وتأسيس الوعي السياسي، وهي في الحقيقة إشكالية مع الإسلام ذاته.

وتلك إشكالية لا يمكن حلها عند هؤلاء الباحثين عموماً إلا إذا تخلى السلفيون عن القرآن والسنة كمصدرين للتشريع - مباشرة أو استنباطاً -، أو جعلوهما مجرد مصادر ملهمة للتشريعات حتى يتثنى في هذا الإطار تحميل النص فوق ما يحتمله بناء على رؤية العقل - وحده - وتبعاً للمصالح البرجماتية!

١٧) بعد «الربيع العربي» توجه السلفيون بدءاً من السلفيين (المَدَاخِلة) - في ليبيا - ومروراً بالسلفية العلمية الدعوية، وانتهاء بالجهاديين السابقين - في تونس وليبيا -، توجهوا جميعاً للعمل السياسي، ومثّل هذا مفاجأة رائعة وتحدياً مستقبلياً للولايات

المتحدة في ذات الوقت، تمثل ذلك التحدي في كيفية استمرار هذا التوجه السياسي وتشجيعه وتطويره واستثماره في مقاومة الإرهاب، كما ولّد هذا التوجه أيضاً هاجسيْن مؤلمين لأمريكا، أولهما ما يسمى بـ(المعضلة الإسلامية)، وهي تصارع المبادئ مع المصالح الأمريكية؛ حيث إن تحقيق بعض مبادئ الديمقراطية المتمثل في حرية اختيار الحكّام حتماً سيأتي بالإسلاميين للحكم، وهو ما يتعارض مع مصالح أمريكا.

وثانيهما: إمكانية انتكاسة هذا المسار السلفي الجديد لأسباب متعلقة بالسلفيين أنفسهم، خاصة مع استمرار بعض السلفيين على نهجهم القديم، ورفضهم الانتخابات وفكرة الديمقراطية حتى في ظل الانفتاح بعد الثورات، أو لأسباب متعلقة بطبيعة المراحل الانتقالية في دول الربيع العربي، وهو ما انعكس على تصرفات الولايات المتحدة فاضطربت أيما اضطراب - وما زالت - في تعاملها مع هذه المستجدات؛ ففي بداية الثورات العربية ضغط الأمريكان على الحكومات الانتقالية لتحقيق رغبات الشعوب، وذلك على أمل - وربما تآمر - ألا تأتي الديمقراطية بالإسلاميين؛ ثم إذا ما جاء الإسلاميون للحكم في مصر وتونس بمشاركة السلفيين، ولم يكونوا كما أُرِيد لهم، عاد الأمريكان وأعلوا من صوت الحديث عن تحقيق مصالح الولايات المتحدة؛ ثم لما ظهر تناقضهم وخافوا من انتشار (الإرهاب) بعد عزل (مرسي) في مصر عادوا مرة أخرى يعلون من صوت الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان! وقد تسبب مثل هذا الاضطراب في علو وانتشار السلفية الثورية، والتي يعتبر المحامي المصري (حازم أبو إسماعيل) - المرشح الرئاسي السابق - رمزاً بارزاً لها.

١٨) يظهر واضحاً أن الأمريكان عقب الثورات العربية مباشرة كان لديهم خشية من تسييس السلفية؛ خوفاً من انتشار الفكر السلفي مجتمعيّاً، وهو ما يزيد من حالات

الاستقطاب المجتمعي - من وجهة نظرهم -، لكن بعض باحثي المراكز الفكرية في النهاية أقروا بأنه لا يوجد خطر داهم على المصالح الأمريكية نتيجة تسييس السلفيين، ولتلافي المخاطر على المدى الطويل رأت إحدى الورقات البحثية أنه لا بد من البحث عن الطرق التي يمكن بها الحد من توغل السلفيين اجتماعيّاً، بشرط أن يكون ذلك في إطار حقوق الإنسان، ودون حرمان السلفيين من نجاحاتهم المشروعة في صناديق الاقتراع.

ولعلنا في ضوء هذا الشرط، وفي ضوء توجه السياسة الأمريكية بعد الثورات في مخاطبة الشعوب وليس الحكومات فقط؛ لعلنا في ضوء ذلك، نتفهم فكرة محاولة تغيير المزاج الشعبي العام ليقبل بإزاحة نتائج صناديق الاقتراع!، وعلى أية حال فقد اقترح أحد الأبحاث حلّيْن يراهما يوقفان المخاطر المحتملة على المدى الطويل:

أولهما: الصبر على السلفيين حتى الاعتدال التدريجي للأيديولوجية السلفية نتيجة العمل السياسي. (وهو ما رأينا نتائجه في بعض الأحزاب بعد ثلاث سنوات من الثورات).

وثانيهما: الابتعاد عن المسائل الدينية المثيرة للجدل، والتركيز بدلاً من ذلك على المساحات المشتركة، مثل معالجة المسائل الاقتصادية الملحّة في إطار إسلامي. (ورأينا ذلك واقعاً أيضاً).

١٩) على الرغم من مخاوف بعض الباحثين المحتملة من السلفيين، فقد استقر الأمر لدى أغلب باحثي مراكز الفكر الذين تناولتُ أعمالهم البحثية وفعالياتهم في هذه الدراسة، أن تسييس السلفيين ضرورة، وأنه أصبح هدفاً رئيساً في الوقت الحالي، ولذلك جاءت مجمل توصياتهم بأن يكون تحديد الموقف من السلفيين بناء على مواقفهم العملية، وليس بناء على أحاديثهم اللطيفة باللغة الإنجليزية، وأن يكون دعمهم كذلك بناء على مواقفهم العملية من ضرورات الأمن القومي الأمريكي.

ولعل من متطلبات هذا التسييس من وجهة نظر كثير من هؤلاء الباحثين - كما يبدو لي - أن تكون ممارسة السياسة عن طريق الأحزاب فقط لا الجماعات، والتي يجب عليها بدورها أن تكون جمعيات خيرية ودعوية أخلاقية فقط، وتترك السياسة للأحزاب.

٢٠) من الأسئلة التي طرحها بعض باحثي مراكز الفكر - الذين شكلت أعمالهم وفعالياتهم مادة هذه الدراسة - حول دخول السلفيين المعترك السياسي، هذين السؤالين:

س: هل دخل السلفيون معترك السياسة كنوع من المشاركة السياسية أم كرغبة في الهيمنة الأيديولوجية؟

س: هل يحافظ السلفيون على نقائهم العقائدي أم يحاولون إحداث تأثير وتغيير فعلي في ثوابتهم؟

والذي يظهر لي من خلال متابعة ما رصده باحثو مراكز الفكر - الذين شكلت أعمالهم وفعالياتهم مادة هذه الدراسة - من سلوك السلفيين السياسي، أن هؤلاء الباحثين رأوا أن السلفيين جميعاً ليسوا سواء؛ وأن بعض السلفيين مارسوا السياسة ابتداء من أجل نشر أيديولوجيتهم، ولما لم تتح لهم الفرصة كاملة انسحب بعضهم، وما لبث بعضهم الآخر أن تغير، وأصبح مُسَيَّساً إلى حد كبير.

٢١) أستطيع القول: إن مجمل آراء الباحثين - الذين وردت آراؤهم في هذه الدراسة - عن دخول السلفيين إلى المعترك السياسي الديمقراطي، كان كما يلي[١]:

- استكان السلفيون سياسياً قبل الثورات، وصبروا على الحكام طالما اعتُبِروا مسلمين، ولو في الظاهر.

(١) قمتُ بالتوضيح والتعقيب على هذه الرؤى وتفنيد ما فيها مِنْ ادعاء، وذلك في ثنايا هذه الدراسة.

- لم ينخرط السلفيون في السياسات الديمقراطية قبل الثورات؛ نظراً لعدم قبولهم بالدولة العلمانية الحديثة، واعتقاد السلفيين أن تشريع القوانين ليس للبرلمان المنتخب، بل هو من حق الله فقط.
- رأى السلفيون في أزمان الاستكانة السياسية أن تنقية الإيمان، وممارسة الأخلاق الإسلامية اليومية ستؤديان إلى تغيير الدولة والمجتمع، ولذلك قدّموا الدعوة والتربية والتزكية على دخول المعترك السياسي.
- السلفيون المشاركون في الحياة السياسة حالياً، لا يتطلعون إلى سلوك سياسي سلفي، بقدر ما يتطلعون إلى كيفية تفسير النصوص الدينية التي تشكل أيديولوجيتهم، بل كان دخولهم مجال السياسة بالأساس نابعاً من النفعية (وليس من تطور الطبيعة الأيديولوجية للسلفيين) باستغلال جو الحرية الناتج عن الثورات، حتى يملؤوا الفراغ، ومِنْ ثَمَّ ينشرون أيديولوجيتهم.
- كانت حرب الخليج الثانية هي بداية التوجه المعاصر من السلفيين للسياسة، ثم تبنى السلفيون العملية الانتخابية بعد عقود من البعد والتنديد بالديمقراطية؛ باعتبارها غير إسلامية، وانتشرت الأحزاب السلفية التي يُعد تزايدها تحولاً هائلاً وقطيعة مثيرة عن الموقف السلفي النموذجي العقائدي السابق، وقد ترتب على ذلك كله تغيرات عدة، منها:
- لم تعد فكرة تقديم الدعوة والتربية والتزكية على دخول المعترك السياسي هي السائدة بين السلفيين بعد الثورات العربية.
- احتاج تبرير دخول السلفيين إلى الساحة السياسية إلى فتاوى جديدة والتفاف على النصوص بطريقة متكلّفة.

٢٢) رأى أحد باحثي مراكز الفكر في هذه الدراسة أن قبول السلفيين للديمقراطية

واجه صعوبة كبيرة؛ لأنها لم تأتِ مباشرة من (القرآن أو السنة أو الإجماع)، فقبلوها كآلية وليس كفلسفة، وبالتالي فتقبّل السلفيين للديمقراطية البرلمانية في أعقاب الثورات العربية لم يُنْه تماماً التعقيدات المرتبطة بالمنهج السلفي ذاته وإمكانية استخدامه للقوة؛ وذلك لأن تحول الحركات السلفية الراديكالية وانضمامها إلى التيارات السياسية يؤدي إلى اجتثاث التطرف في الأنظمة الديمقراطية الراسخة، أما في الأنظمة حديثة العهد بالتسلط، فربما يؤدي ذلك إلى تأخر عملية التحول الديمقراطي، وربما تعطيل وزعزعة الاستقرار في المنطقة، والسبب في ذلك ما قد ينتج من فوضى تفتيت المشهد السلفي؛ حيث إن كثرة منهم غير مرتاحين للسياسة أو يمارسونها بحذر.

٢٣) اتبع الأمريكان لاستيعاب السلفيين، وخاصة الجهاديين منهم أثناء المراحل الانتقالية في دول الربيع العربي، اتبعوا سياسة الترهيب بالأجهزة الأمنية العربية، ومشاركة المعلومات الاستخبارية معها، وسياسة الترغيب بالدعوة لإتاحة المسار السياسي لهم، وإقامة مشروعات لتنمية وتوجيه الشباب، والدعوة لنبذ الإقصاء والتهميش والتعامل الأمني الشرس دون تمييز بين أقلية الأفراد أصحاب التوجهات العنيفة، والأكثرية أصحاب التوجهات الدعوية.

٢٤) يعتبر الهاجس الأعظم والخوف الأكبر لبعض باحثي مراكز الفكر في هذه الدراسة، هو لجوء السلفيين لاستخدام العنف والإرهاب في مقاومة الهيمنة الأمريكية على المنطقة، أو الإضرار بمصالحها القومية بالمنطقة، ولذلك رأى بعض هؤلاء الباحثين أن وجود حصة للحركة السلفية في الحياة السياسية دفعها إلى ممارسة انضباط غير مسبوق؛ وبالتالي رأت مراكز الفكر أنه ينبغي تشجيع اتجاه السلفيين الجديد – مع عدم المبالغة فيه –، ومنحهم مساحة لمواصلة تطورهم الأيديولوجي؛

لأن توفر الديمقراطية كمنفذ أكثر إيجابية للتغيير، يوفر بديلاً عن العنف، كما أن فشل العملية السياسية السلمية وتحقيق الديمقراطية، يعتبر بمثابة هدية لتنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى؛ حيث ستصبح حجتهم بأنّ العنف هو الخيار الوحيد الفعّال!

٢٥) يبدو لي من خلال تفاصيل كثيرة من الورقات البحثية التي شكّلت مادة هذه الدراسة، أن دخول السلفيين الحياة السياسية كان له تأثير بالغ فيها؛ حيث أصبح كثير من التجمعات السلفية أشبه ما يكونون بجماعة ضغط - إن جاز التعبير - ففي دول الربيع التي وصلت فيها أحزاب إسلامية للحكم، وقعت هذه الأحزاب بين مطرقة العلمانيين وسندان السلفيين، ورغبة الليبراليين الإسلاميين (الإصلاحيين) في أن يرثوا الإسلاميين (التقليديين)، وتحيّن الفرص ناهيك عن إعداد المؤامرات من الأنظمة البائدة للانقضاض على تلك الثورات، أو على الأقل إيجاد دور مهم لأنفسهم في النظم الجديدة، دون أن يتحمل كثيرٌ مِنْ هؤلاء جميعاً تكلفة وجودهم في الحكم ومسئوليتهم أمام الشعوب الطامحة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي خلفتها سنوات القمع.

٢٦) تعتبر تجربة حزب النور المصري السلفي تجربة فريدة من نوعها؛ حيث إنها المرة الأولى التي يتطور حزب سلفي حتى يتصدى لمحاولة تقديم نموذج لليبرالية الإسلامية بقشرة سلفية، كما أن ارتباطه الوثيق بعزل رئيس (إسلامي) في ٣/ ٧/ ٢٠١٣م، وتأييده الحكومة الجديدة بعد ذلك؛ دون أن يأخذ مكاسب سياسية واقعية فلم يشارك في الحكم أو الوزارة؛ سيفوّت عليه أمام الجماهير أن يلعب دور المعارضة أيضاً، وبالتالي يصبح الحزب لا هو مشارك في السلطة ولا هو مقبول جماهيريّاً أن يمثل المعارضة.

٢٧) قبل الثورات العربية دعت دراسات لبعض مراكز الفكر الأمريكية لـتعزيز مكانة الصوفية ودعمهم، حتى يقاوموا مدّ الإسلاميين العاملين بالسياسة عامة، والسلفيين خاصة، ولكن بعد الثورات العربية تغير الحال، فقد كشفت إحدى الدراسات أن الحضور السلفي في الواقع أكثر تأثيراً وأقوى من نظيره الصوفي؛ نظراً لارتباط الأخير الدائم بالسلطة الحاكمة، ومن ثَم شكل ذلك عنصراً مهماً في فكر كثير من باحثي مراكز الفكر الأمريكية، فلكي يتم مقاومة الإسلاميين المُسيَّسين عامة أو السلفيين الذين يُخشى منهم، فلا بد من الاستعانة - مباشرة أو توظيفاً وتوجيهاً - بسلفيين آخرين وليس بالصوفيين، وهو ما رأيناه في التجارب السلفية التي عرضتها.

٢٨) ترى إحدى الورقات البحثية أنه في حالات الخلاف والصراع بين الإسلاميين - سواء كان الصراع (إخواني / سلفي) أو (سلفي/ سلفي)؛ فإن فرص تدخل الأمريكان تقل، بل يصبح لا حاجة إليها حتى لا يرسخ الأمريكان فكرة دعمهم النظم الاستبدادية.

٢٩) في إطار استراتيجيها الكبرى للتعامل مع الثورات العربية المُسماة بـ(التكيُّف الاستراتيجي) يبدو أن الإدارة الأمريكية اتبعت أحياناً مع السلفيين استراتيجية (صناعة النفوذ)، وهي إحدى الخيارات المتعددة للإدارة الأمريكية التي يحدد اختيار مناسبتها عوامل عدة ليس موضوعنا ذكرها الآن.

مهندسا هذه الاستراتيجية هما (هنري كيسنجر) مستشار الرئيس نيكسون ووزير خارجيته فيما بعد، و(زبجنيو بريجنسكي) مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي، وتتلخص هذه الاستراتيجية بشكل مركز في (تغذية النزاعات الخفيفة المحدودة والمحكومة استراتيجيّاً) بهدف الهيمنة وخلق مبررات التدخل الأمريكي في المناطق المستهدفة، وإيجاد

الأصدقاء! وهذه النزاعات المسيطر عليها، يُطلق عليها (Low intensity conflicts)، أي (الصراعات منخفضة الحدّة)، ولذلك يكرر (كيسنجر) فكرة (إدارة الأزمات) وليس حلها.

والواقع المُعاش يبيّن أن قطاعات من (السلفية المعاصرة) استطاعت أن تخلق هذا المناخ بكل جدارة!

فلا يخفى على منصف صادق أن بعض السلفيين قد يُضخمون القضايا الرمزية ويُقزّمون القضايا الكبرى، كما أنهم قد يركزون تركيزاً مفرطاً على القضايا الأخلاقية أكثر من تناولهم الإشكالات الأخرى، كالاقتصاد وأنماط الحكم، مثلاً، ومن خلال قضايا السلفيين الضخمة يتم توجيه بعضهم بخبث شديد عن طريق إثارتها إعلامياً، ولو لم تكن موجودة واقعياً؛ أو كانت موجودة بشكل محدود وضيق، وذلك لإيجاد تلك الصراعات المحدودة، وجرّ القوى الفكرية والسياسية واستدراجها إلى التطاحن حول القضايا الرمزية والشكلية والصغيرة؛ بحيث تمتص الطاقة الاجتماعية دون المساس بمصالح اللاعبين الكبار أو القضايا الكبرى.

يبدو هذا فيما نقلناه من بعض تفاصيلِ ذكرتها بعض الورقات البحثية في هذه الدراسة، كمسألة هدم الأضرحة التي تكررت في مصر وليبيا وتونس عقب الثورات، ومسألة فتوى زواج البنات عند سن التاسعة التي نشأت في المغرب قبل الثورات[1]، وتم استدعاؤها لمصر بعد ثورة يناير، وكذلك مسألة ازدياد النفوذ الإخواني في مصر، وهو ما عُرِفَ باسم (الأخونة)؛ ومسألة السياحة الإيرانية، والضباط الملتحين؛ حيث كان لحزب النور السلفي دور مهم في إثارة تلك المسائل وغيرها.

٣٠) تعتبر الاستراتيجيات الستة - التي نقلتها سابقاً - والتي شكّلت سياسة (التكيف الاستراتيجي) للتعامل مع الإسلاميين عموماً، وفي القلب منهم السلفيون، بمثابة

---

(١) أصدر الشيخ المغربي، محمد المغراوي عام ٢٠٠٨م فتوى بجواز زواج ابنة التسع سنوات، غادر بعدها المغرب لمنفاه الاختياري بالسعودية.

خريطة طريق عملية لتحجيم النشاط السلفي والتوجه به نحو تجمع سياسي برجماتي لا يعارض الليبرالية ويكون ذا قشرة سلفية، أو على الأقل فرض سياج وإطار حول السلفيين الممارسين للسياسة.

٣١) تقديم بعض الباحثين في أعمالهم البحثية اقتراحات وتوصيات للإدارة الأمريكية بزيادة المساعدات وبرامج التنمية والتطوير لدعم الديمقراطية أو مصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية، يُدلّل على أن الأمريكان يعتمدون في صناعة نفوذهم الضاغط على تقديم المال السياسي والمنح المجتمعية.

٣٢) اعتماد أمريكا على تقوية الأجهزة الأمنية والاستخبارية في الدول التي تخشى فيها من ازدياد نفوذ السلفية، وكذلك التعاون المعلوماتي والإنمائي مع تلك الأجهزة - كما نقلته من بعض الورقات البحثية -، يجعل الولايات المتحدة قوية القلب في اتخاذ بعض القرارات التي قد تؤدي إلى بعض حوادث العنف المحدودة في هذه البلاد - طالما ظل ذلك بعيداً عن أمريكا نفسها -، أو بعض الضرر الطفيف ببعض مصالحها - تقدره حسب كل مشكلة -، وذلك حتى لا يكون خوفها من اشتعال العنف والإرهاب ورقة ضغط عليها، ولكنها في الوقت ذاته ليست على استعداد مطلقاً لاتساع دائرة العنف على المدى البعيد؛ بحيث يخرج لها جيلاً تعتبره إرهابيّاً.

٣٣) ترسخ في وجدان الشعوب العربية بالجملة في العقود الزمنية الأربعة الأخيرة عاطفة حب الإسلام، والإقبال على دعاته، كما ترسخ لديها أيضاً، - لأسباب ليس مجال ذكرها هنا - رفضهم فرض الأيديولوجيات - الإسلامية عامة والسلفية أو الجهادية خاصة -، ويكفي لكل من يريد أن يلقى الإسلاميون رفضاً شعبيّاً أن يروج - بالحق أو بالباطل - عن أي فصيل إسلامي أنه يسعى لفرض أيديولوجيته

على المجتمع، ويعتبر المجتمع الليبي ذا التوجه الإسلامي والذي لم يعطِ غالبية أصواته للإسلاميين في أول انتخابات بعد ثورة فبراير مثالاً واضحاً على ذلك.

٣٤) بالنظر إلى واقع السلفيين عموماً في دول الربيع العربي بعد مرور ثلاث سنوات على الثورات، نجد أنهم مُخيّرون بين أمرين، إما الدفع بهم خارج اللعبة السياسية، وممارسة الإقصاء لهم، وإما القبول بنسبة ما من المشاركة في نظم جديدة ستتولد في دول الربيع العربي لا يكون السلفيون طرفاً فاعلاً فيها إلا إذا قبلوا بالتخلي عن مبادئهم السابقة، والسير في ركاب ما يسمى الإسلام الليبرالي.

□ ثانياً: استشراف للمستقبل في ضوء الأعمال الواردة في هذه الدراسة:

يتوقع الباحث على مدى العقديْن القادميْن - بإذن الله - أن يزداد التوجه نحو السلفية، وهو ما توقعته أيضاً بعض ورقات لبعض مراكز الفكر الأمريكية.

ويتوقع أن تظل النظرة الأمريكية للسلفية متراوحة بين الإيجاب والسلب، مع غلبة النظرة السلبية على السلفيين بالجملة، ويتوقع أيضاً أن تظل أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها ومصالحها ومبادئها نحو السلفيين كما هي، كما عرضتها الدراسة.

وفي ضوء ذلك يتوقع الباحث استمرار (سياسة الدمقرطة) وممارسة ضغوط أمريكية على الحكومات العربية من أجلها، على ألا تكون تلك السياسة سبباً لانفراد الإسلاميين عامة أو السلفيين خاصة بالسلطة، فهي (دمقرطة محدودة) لها غطاء شعبي كغلاف ديمقراطي يحول دون تغيرات جذرية تضر مصالح الولايات المتحدة التي تم عرضها في البحث، وتسمح للإسلاميين بالمشاركة في السلطة وتحول دون إقصائهم.

وتوقع الباحث أن يقبل ذلك قطاعات من الإسلاميين وفي القلب منهم بعض السلفيين، وأن يرفض ذلك قطاعات أخرى لعلها تكون أكبر وأوسع.

كما يتوقع أيضاً أن تنشط مراكز الفكر وكذلك الإدارة الأمريكية في سياسة (التكيف الاستراتيجي) مع السلفيين، ومحاولة توظيف بعضهم كبديل عن الصوفيين لمواجهة غيرهم من الإسلاميين، وهو ما يستلزم استمرار باحثي مراكز الفكر الأمريكية في متابعة السلفيين الميدانية، وتحيّن الفرص لإجراء الحوارات معهم، مع حصرهم بين الترغيب والترهيب - كما عرضته - .

وأتوقع على المدى الأقرب أن ينعكس تأثير تجربة الثورة المصرية بعد عزل (مرسي)، واستمرار حالة النزاع السياسي والاجتماعي، وكذلك تأثير تجربة الثورة التونسية بعد تنازل حزب النهضة عن السلطة، أتوقع أن ينعكس ذلك كله بتحولات كبرى في السلفية وحدوث تمايز حاد بين السلفيين، فأحسب أن قطاعات من السلفيين ستعود كما كانت لا تنشغل إلا بتلقي العلم وبالوعظ والإرشاد، وأحسب أنه ستظل أيضاً الفئة المدافعة دائماً عن أي حاكم تدافع عن الحكام الجدد، وربما سينمو التوجه نحو الحاجة للعنف لدى قطاعات من السلفيين، وإن كان لم يرقَ للممارسة، وربما ستزداد ممارسة العنف من التجمعات السلفية الجهادية في سيناء وليبيا وجبال تونس.

وأتوقع أن يكون ذلك في إطار محدود يمكن السيطرة عليه؛ بحيث سيتم توظيفه سياسيّاً من الإدارة الأمريكية والأنظمة الحاكمة لتخويف الشعوب، وترسيخ الاستقرار - الهش - الذي يخدم مصالح أمريكا، وإبقاء السلفيين الذين لا يؤمنون بالعنف أو الذين لا يمارسونه تحت نسبة ما من الضغوط الأمنية محليّاً وإقليميّاً ودوليّاً.

وأحسب أنه سينمو توجهان سلفيان ظهرا بالفعل - من قلب الحركات السلفية الموجودة أصلاً - نتاج تحولات الثورات العربية.

أحدهما: اتجاه سياسي برجماتي متوائم مع الليبرالية لكنه بقشرة سلفية، وربما يكون حادّاً وشديد الخصومة مع بقية السلفيين، بينما يكون ليناً متعاوناً من النظام الحاكم، وستكون مصر

حاضنة هذا الاتجاه، وربما يتم تسويق هذا النموذج إلى بقية الدول العربية، وأحسب أنه سيلقى دعماً من الحكومات محليّاً وإقليمياً وأمريكيّاً حتى يرسّخ أقدامه في الوجود بطريقة أو بأخرى بعد أن يتمايز فعليّاً عن أصله السلفي الذي خرج منه، وبالتأكيد سيتم توظيف هذا الاتجاه سياسيّاً، وإعطاؤه بعض المكاسب المحدودة، لكن تلك القشرة السلفية في النهاية - ناهيك عن عدم انضباط أفرادها على هذا النهج - ستكون عائقاً أمام تقبله اجتماعيّاً بدرجة أقل، ونخبويّاً بدرجة أعلى، والأرجح أن كثيرين من السلفيين العاديين - وليس القيادات - الذين سيقبلون التماهي مع هذا الاتجاه سيتّبعون تأويلات شرعية تبيح لهم هذا التماهي وتعززه، لكن تلك التأويلات لن تكون في حقيقتها إلا كنوع من اتقاء السلطات الحاكمة، والخوف من الوقوع تحت الضغوط الأمنية، والرغبة في العيش بسلام وأمان كما كانوا يعيشون لعقود قبل الثورة، وهذا كله سيجعل هذا التوجه ليس مؤثراً بالدرجة المرجوة منه، وربما تتطور الأمور ويتم في النهاية إبعاده عن الحياة السياسية إذا عُلِم يقيناً عدم قدرته على أن يكون نموذجاً يحدث تحولات مفاهميّة حول التصور الإسلامي لدى قطاعات كبيرة من السلفيين.

والتوجه الآخر: سياسي ثوري مُقَاوم يتحرك بعقيدته في الحياة في إطار شمول الإسلام، ويمارس الدعوة من خلال السياسة، ويهتم بالشأن العام، ويجمع بين روح المعارضة السياسية والمقاومة للهيمنة الأمريكية.

ولعل ذلك التوجه لا يكون مقصوراً على البعد الأيديولوجي (الديني) فقط؛ ولا يتخلى تماماً عن النبرة السلفية الإصلاحية المعتادة، وإن كانت ستخفت، وسيعلو صوت المقاومة.

إن تلك السلفية الثورية المُقَاوِمة، مازالت تتشكل، وهي بمثابة تيار ثالث (سلفي) خارج من نتاج تجارب الربيع العربي، وعماده الشباب، وخاصة طلاب المراحل الثانوية والجامعية الذين عايشوا تحولات الثورات العربية لمدة ثلاث سنوات من عمرهم، فهو تيار يجمع بين السلفيات الأيديولوجية والإصلاحية والجهادية؛ ويتلافى إشكالياتهم؛ فلا هو سيتقوقع

على نفسه وينشغل بتحصيل العلوم فقط، ولا هو سيتورط في استخدام السلاح للتغيير ومقاومة الهيمنة الأمريكية في المنطقة؛ فيقضي على نفسه، ويتم لفظه اجتماعياً، ولا هو سيسير ببطء وتدرج الإصلاحيين، حتى إذا ما وصلوا للحكم يتم الإطاحة بهم وبتأييد شعبي، ولكنه سينتهج بعد الاهتمام بتأصيله العلمي والوعظي، نهج مقاومة تلك الهيمنة عن طريق الارتباط الوثيق بالجماهير، وتفعيل كل أدوات الضغط الشعبي المتاحة، ونشر أفكار المقاومة وعدم الرضوخ والاستسلام.

لكن هذا التوجه في البداية ربما يواجه إشكاليات عدة في تنظيم نفسه، وافتقاد قيادات (كارزمية) له، ناهيك عن قبول المجتمع والأنظمة الحاكمة له، وبالتأكيد سيواجه معارضة سلفية من الوعاظ التابعين للحكام ومن الجهاديين، وأيضاً من السياسيين أصحاب القشرة السلفية، ناهيك عن ممارسة ضغوط إقليمية وأمريكية عليه، وعلى أفراده الأصغر سنّاً، ليتحولوا إلى الاتجاه السياسي البرجماتي ذي القشرة السلفية، لكن أتوقع ألا توصي مراكز الفكر أو تسمح الإدارة الأمريكية بأن تكون تلك الضغوط بالدرجة العالية التي يُخشى منها أن تحدث لدى هذا الاتجاه انتكاسة تؤدي به إلى الابتعاد عن السياسة والتوجه للعنف، فبالجملة سيتم الصبر عليه بينما تنصب له الفخاخ أملاً في تحوله مع الزمن، وأحسب أن تكون دول الربيع العربي التي نقلت تجربتها السلفية في هذا البحث حاضنة لهذا الاتجاه السياسي السلفي.

وأتوقع أيضاً أنه في حالة انتهاء الصراع السياسي والاجتماعي في مصر بعقد مصالحة - أو نحوه - تنهي حالة الاحتقان والانغلاق، أتوقع أن ينفض السلفيون الذين تماهوا مع الاتجاه السياسي البرجماتي ذي القشرة السلفية، عن هذا الاتجاه، ولن يبقى فيه إلا قادته وبعض الشباب الذين نشؤوا والتحقوا به بعد ثورة يناير.

وأما الاتجاه السلفي الثوري المقاوم فأتوقع له في حالة انتهاء الصراع السياسي والاجتماعي أن تتحسن أوضاعه كثيراً، وسيكون محل جذب أكثر للشباب، وبالتأكيد سيتطور، ولكن

يصعب جداً تحديد ماهية هذا التطور الآن، وسيتعاون مع الإسلاميين عامة، ولكنه لن ينصهر في اتجاه آخر؛ لأنه ربما في هذا الوقت يصبح كياناً كامل الاستقلال!

□ ثالثاً: التوصيات العامة:

١) العناية بمراكز الدراسات العربية والإسلامية، ودعمها مادياً ومعنوياً.

٢) إنتاج مواد إعلامية وفكرية موجهة لباحثي مراكز الفكر والإدارات الغربية في محاولة للتأثير عليهم على قدر المستطاع، ويُفضل ألا يهمل في هذا التوجه الاهتمام بمخاطبة الشعوب الغربية، فهي أقوى تأثيراً على مراكز الفكر والإدارات الغربية.

٣) البدء في إقامة بعض المشاريع الصغيرة الشعبية، التي تكون نواة لفكاك الأمة من الوقوع تحت ضغط الحاجة للمال السياسي الأمريكي في دول الربيع العربي.

٤) الاستمرار في متابعة بعض منتجات مراكز الفكر الغربية عامة، وإعداد التقارير واستلهام الدروس والعبر وتوخي الحذر، وذلك كله من تقاريرها.

٥) ضرورة تمييز - وليس فصل[1] - الجانب الدعوي عن الجانب الحزبي السياسي لدى السلفيين الممارسين للسياسة، وذلك في إطار احترام التخصص وليس تقسيم الأفكار.

٦) حتمية ابتعاد السلفيين عن السقوط في فخ الاستدراج نحو العنف، أو التوجه لما يسمى بالليبرالية الإسلامية.

٧) عدم انجرار السلفيين إلى نوع من العناد أو المكايدة المجتمعية مع الشعوب العربية.

٨) ضرورة إعادة النظر في التراث السلفي الرافض للممارسة السياسية، وتقديم تنظيرات جديدة تناسب الواقع، وخاصة من السلفيين الذين يمارسون السياسة

---

(١) انظر: أحمد عمرو (الحركة الإسلامية وجدلية التمييز بين السياسي والدعوي) المركز العربي للدراسات الإنسانية، سلسلة رؤى معاصرة (١٥) السنة الرابعة - العدد الخامس عشر - جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ، مايو ٢٠١٢م (ص٦٥).
حيث يرى الأستاذ أحمد أن المصطلح الذي يجب استخدامه في ذلك هو (التمييز) وليس (الفصل)؛ لأن «التمييز يعني أن العمل السياسي أساسه النسبية، وقائم على التقدير والتوازنات والمصالح والمفاسد».

فعلياً ولديهم أحزاب، وذلك حتى يتخلصوا مما يعانون منه من تناقض التأصيلات السابقة مع الواقع العملي الذي اعتمدوا فيه على فتاوى وتأويلات سريعة لا تتمتع برصانة ورسوخ تأصيلاتهم السابقة التي كانت ترفض الممارسة السياسية.

٩) ضرورة عمل بحث تخصصي موسع يفرّق بين البرجماتية النفعية، ومبدأ مراعاة المصالح والمفاسد في الإسلام.

١٠) ضرورة عدم إهمال السلفيين خاصة، والإسلاميين عامة، نشر الفضائل ومنظومة القيم الإسلامية والدعوية والتي هي عماد فكرتهم أصلاً، مع عدم العودة للسلبية السياسية أيضاً.

١١) أيًا كان رضاء التونسيين عن النتائج التي آل إليها الربيع العربي عندهم، فيجب عليهم استغلال فترة الهدوء والوئام النسبي حالياً، والتوجه نحو العمل الدعوي والمجتمعي، لمواجهة المد العلماني والتشويه المجتمعي للفكرة الإسلامية.

١٢) ضرورة إعادة الاهتمام بالنشاط الدعوي والاجتماعي في ليبيا مع إبراز قيادات مجتمعية، وإعادة هيكلية للتيارات السلفية من أجل القبول المجتمعي.

١٣) ضرورة اندماج الكتائب السلفية المسلحة في ليبيا، والتي تخلت عن فكرة نشر الأيديولوجيات بالعنف، وتوجهت للعمل الثوري في بداية الثورة، ثم للعمل السياسي عند إزاحة القذافي، ضرورة اندماجها في إطار الدولة مع ضمان بقائها يقظة منعاً لحدوث انتكاسة بعودة بقايا نظام القذافي؛ وذلك نظراً لخصوصية الحالة والثورة الليبية.

١٤) ضرورة أن يكون للسلفيين المصريين جميعاً، دور رائد في إنهاء الاحتقان المجتمعي القائم على الصراع السياسي؛ حيث إن هذا الاحتقان هو أخطر ما يواجه المجتمع المصري منذ عقود.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



الفهرس

الفهرس